

إبراهيم سعده

شوايك المهران



المنشأة المصرية الحديثة

الطبعة الاولى

مايو ١٩٧٥

اهداءات ٢٠٠١

د. محمد دياب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

الناشر : المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر

٧ شارع نوبار ت ٢٦٦٠٢ الاسكندرية

٢ شارع شريف ت ٥٣١٢٧ القاهرة

ابراہیم سعدہ

سنوات الہوان

مکتبہ اسلامیہ

الغلاف بريشة الفنان مصطفى حسين

الاخراج الفنى : الفنان محمود القاضى

الحظ في صرق

هذا الكتاب ليس هجوما على
عبد الناصر ، وإنما هو محاولة لتصحيح
الكثير من المفاهيم الخاطئة التي تسلمت
الى قلوبنا وعقولنا ، خلال فترة فقد فيها
البعض .. حكمة التمييز ، ومتعة
الاختيار .

جيمس مور

إهداء ..

الى المسلم المؤمن الذى كفر بالله ، من هول
التعذيب الذى تعرض له فى السجون
والمعتقلات .

الى المسيحى المؤمن الذى اعترف بانضمامه الى
الخلايا السرية لجماعة الاخوان المسلمين .
الى الشيوعى الذى تحمل الضرب بالسياط ،
والنعال ، ولم يضعف ، ويتراجع ، ويتلون كما
فعل المئات من المزيفين .

الى الوطنى الذى اتهموه ، فى وطنيته ،
وشوهوا اخلاصه ، ولطخوا شرفه ، وانتهكوا
عرضه .

الى الفلاح البائس الذى لايزال يعيش نفس
العيشة التى عانى منها جده القديم أيام
الفراغة .

الى المصرى الذى تحمل مالم يتحمله غيره
- حتى الآن - فى مشارق الارض ومغاربها .
.. اليهم جميعا أهدي هذه السطور .

المؤلف

هذه الصفحات

فى حياة أى نظام سياسى ، سنوات مضيئة وأخرى مظلمة . والاضاءة هنا يقصد بها ايجابيات المرحلة ، أما الظلام فيرمز به الى سلبياتها .

والفترة الطويلة الماضية ، التى عشناها فى مصر ، ازدهمت سنواتها بالايجابيات وبالسلبيات فى نفس الوقت .

ولم يكن هذا عيبا ، بالنسبة للمؤرخ الذى يعكف على تسجيل تاريخ الاشخاص ووقائع الاحداث . فاهتمامه بالبحث والتنقيب عن السلبيات ، لا يقل عن اهتمامه بذكر الايجابيات .

فالتاريخ لا ينافق . ولا يكذب . ولا يزور .

كما أن التاريخ لا يحاكم المخطئ ، ولا يعتقل المهمل .

انه يسجل فقط !

حدث هذا بالنسبة لتاريخ الشعوب كلها . بما فيه من علامات مضيئة ، ونقاط مظلمة .

ولكن الامر اختلف كثيرا بالنسبة لتجربتنا السياسية التي
عشناها خلال السنوات الماضية . فقد حاول أولو الامر فينا
– وقتذاك – أن يفصلوا بين الايجابيات والسلبيات . بين
النجاح والفشل . بين الارتفاعات والانخفاضات . بين الحق
والباطل ! .

أعطونا جانبا واحدا من الصورة . الجانب المضيء فقط ! .
أما الجانب الآخر ، الجانب المظلم ، فقد أخفوه عن الانظار !
دفنوه تحت أطنان من التراب ! ومنعوا الاقتراب من
مكانه ! .

وكانت الفرص كلها متاحة أمامهم لتمجيد انتصاراتهم ،
ولاحفاء انكساراتهم . فالأجهزة كلها – بما فيها جهاز الاعلام –
تتحرك من خلال خيوط تتجمع في قبضة رجال السلطة .

الصحافة ، مقيدة ، مكمنة ، ولا حرية لكتابها وأقلامها !
وأعطت مراكز القوى لنفسها الحق في اختيار وتعيين وتشييد
رؤساء التحرير والكتاب الكبار ، والصحفيين الصغار ! الذي
يعجبها قلمه ، تبقى عليه وترفعه الى أعلى مناصب صاحبة
الجلالة .. حتى ولو لم يكن ينتسب للصحافة من قريب أو
من بعيد ! والذي كان يختلف معها ، وتسيء الظن بقلمه ،
تبعده عن الصحافة أو تجمد قلمه .. حتى ولو فقدت الصحافة
الكثير من الروح والكفاءة بغيابه !

كانت مراكز القوى تريد لها صحافة كالبيغاء . جهازا لا حس
له ولا روح . عقلا صناعيا يزود بالمعلومات المضللة ، والاخبار
الكاذبة ، والقضايا المفتعلة ، ليردها بعد ذلك وبصفة دورية
مستمرة .

ونجحت الصناعة الصحفية في تحقيق الكثير مما أعادت
له وما طلب منها ..

هللت للطغيان !

وصفقت للجلادين !

وغنت للاستبداد !

وتغزلت فى كبت الحريات !

وانقطع الخيط الواهى الذى كان يصل الصحافة بالرأى العام
فى مصر ..

لم يعد الشعب يصدق ما ينشر فى الصحف . لم يعد يثق
فى عشرات الاقلام التى تكتب له كل يوم صفحات . ولم يكن
لديها مانقوله سوى تبرير أخطاء الحاكم ، وتضخيم ايجابيات
السلطة ، وتصغير سلبياتها الى درجة اللاوجود !

أقلام كثيرة - محترمة - عاشت فترة عصيبة وعصيبة
لا تحسد عليها أبدا . كانت غير راضية عما أنت اليه المهنة
الوحيدة التى أحبوها ، وعشقوها ، وأعطوها أكثر بكثير مما
أخذوه منها . ووجد هؤلاء الشرفاء أنفسهم فى مفترق الطرق .

اما أن يختاروا الطريق الاول ، فيسيروا فيه ويتحولوا الى
مكبرات لصوت السلطة ، ولسانه عندما يشتم ، وعندما
يمدح .. فيفقدوا بذلك احترامهم لانفسهم واحترام القارئ
لاقلامهم .

واما ان يبتعدوا عن هذا الطريق المشبوه ، ويرفضوا القيام
بدور مضحك الملك وشتام الحاكم ومسلى السلطة ، وبالتالي
يتعرضون للبطش بهم ، وتحطيم اقلامهم ، والتنكيل بهم
نفسيا ، وجسمانيا ، داخل السجون والمعتقلات !

واما ان يختاروا الطريق الثالث والاخير ، فيحنوا الرؤوس
أمام العاصفة العاتية ، وفى نفس الوقت يتحايلون على الاحتفاظ
بكرامة اقلامهم ، ومنع سقوطها فى هاوية النفاق ، والرياء ،
وامتهان ذكاء القارئ ، والغاء فكره وعقله آ

ورفض الصحفيون الشرفاء اختيار الطريق الاول . واختار
بعضهم الطريق الثانى ، واختار البعض الآخر الطريق
الثالث .

وكانت النتيجة مؤسفة لهم ولنا جميعا ..

فالذين اختاروا طريق الرفض والاعتراض ، ابعدوا عن

الصحافة وصدر القرار بتوزيعهم على الجمعيات الاستهلاكية ،
ومؤسسة الدواجن ، وشركات الاحذية ، وعلى غرف التعذيب
والتهذيب فى السجون .

والذين اختاروا الطريق الثالث - والاسلم - تحايلوا على
مراكز القوى وكتبوا لها كلاما لا يغضبها ولا يسعدها فى نفس
الوقت . كلاما كالماء . . لاطعم له ! كتبوا سياسة بلا سياسة !
وكتبوا نقدا لا يغضب !

ولم تهتم مراكز القوى بالصحفيين الشرفاء . فقد أبعدتهم
وجمدت أقدارهم .

ولكنها اهتمت بغير الصحفيين الذين أصبحوا بقدرة قادر من
أصحاب الآراء ، ومن حملة الاقلام الصاروخية .

وسيطر درّلاء الدخلاء على صحافتنا سنوات وسنوات . .
ملأوا خلالها الدنيا ضجيجا ، وتهليلا ، وتصفيقا ، وهتافا ،
لكل قرار صدر ، ولكل مشروع اقترح ، ولكل تغيير أتخذ ،
ولكل تطرف أتبع !

الاطياء حولوها الى نجاح . والهزائم الى انتصارات .
والنكبات الى نكسات . والمصائب الى مناسبات لاختبار مدى
ايمان القلوب وحماس النفوس .

والنتيجة . . ؟؟

عاش الشعب المصرى جانبا واحدا من الواقع . الجانب
الايجابى المضى وحده . أما الجانب السلبى المظلم ، فقد أخفته
مراكز القوى ، وحاولت دفنه الى الابد تحت أطنان من الرمال
والوحل والطين .

واستمرت سنوات الايجابيات تحجب خلفها سنوات
السلبيات ، الى أن حدث الزلزال .

الزلزال الذى هز مراكز القوى ، واقتلع جذورها ، ودفنها
تحت الانقاض ، منذ ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

الزلازال الذى هز الشعب ، فأيقظه بعد سبات طويل

• وعميق •

- فانهارت - بعده - حصون البطش ، والقمع ، والتنكيل
- وتساقطت قلاع الاستبداد ، والاستعباد ، والاستغلال
- وتفتحت شبائيك وأبواب الحرية

وعاد للصحافة انطلاقها ، وللأقلام شجاعته ، وللإنسان
آدميته وكرامته •

وكان لابد أن تتاح الفرصة للشعب ليتعرف على الجانب
الآخر ، والحقى ، لماضيه القريب • الجانب المظلم الذى نجحت
مراكز القوى - طوال عهدها الأسود - فى إخفائه •
وأصبح من حق الشعب أن يتلمس آثار سنوات السلبات
والهزائم ، بعد أن تشبع طويلا بما قالوه له عن سنوات
الايجابيات والانتصارات •

وبدأت الصحافة الحرة ، والأقلام الشجاعة الوطنية ، ترفع
الثوب الممزق عن الجسد العارى !

وبعد ..

ان من واجبنا أن نحدث الشعب عن اخطاء وهزائم الذين
حكموه بالحديد والنار ، بعد أن حدثناه عن أمجادهم ،
وانتصاراتهم ، وبطولاتهم التى امتدت لمشارق الارض
ومغاربها !

وليس من العار أن ننتقد ، ونحاسب ، ونحاكم المخطئ
والمذنب والمجرم ، ولكن من العار أن نسكت على الظلم ، ونعفوا
عن الاستبداد ، ونقيم التماثيل للاقزام ! •

علينا أن نمزق ثوب العار !

ابراهيم سعدة

مايو ١٩٧٥

أموالنا الهاربة

- قصة الارقام السرية
- انتهت لعبة الحساب السرى
- أعيدوا أموالنا
- الذين ضلوا الطريق
- لصوص القصور المصادرة ..

● قصة الأرقام السرية ●

كتبت أكثر من مرة عن أموالنا الموجودة فى بعض بنوك أوروبا .

وطالبت بإعادتها الى خزانة الدولة ، فهى المالكة الحقيقية لها .

وليس المهم أن تكتب الصحف . ولا أن يعلق الناس على ماتكتبه الصحف .

وانما الاهم من هذا وذاك ، أن تتحرك الاجهزة الحكومية ، وتحقق ، وتوضح وجهة نظرها لما تتناوله الاقلام ، وما يحرك مشاعر الجماهير ، ويثير سخطهم وغضبهم .

وكم كنت أتمنى لو ان رئيس مجلس الشعب ، بادر وأعلن عن تشكيل لجنة من أعضاء المجلس ، لتقصى الحقائق حول موضوع أموال الشعب الموجودة بأسماء بعض الافراد فى بنوك أوروبا .

وكم كنت أتمنى أن يسارع رئيس الوزراء باجراء اتصالات مع حكومات تلك الدول - التى قيل ان أموال الشعب مهربة فى بعض بنوكها - فى محاولة جادة منه لإقناعها بملكية الدولة لهذه الملايين ، ومطالبها بإعادتها .

المعلومات التى عندى ، ان شيئاً من هذا لم يتحقق .

فلا مجلس الشعب اهتم .

ولا مجلس الوزراء تحرك .

ربما كانت معلوماتنا عن وجود هذه الاموال المهربة ، غير كاملة ، أو غير حقيقية • ولكن هذا لا يبرر أبدا ترك الصحافة تكتب ، والناس تعلق ، ولا نضع حدا لهذا الكلام وتلك الاتهامات ، نعلن أن الحكومة قد تحركت ، وتحققت ، وثبت لها كذب هذه المعلومات •

هذا الاعلان من جانب الحكومة ، سوف يضاعف الكثير من الراحة والاطمئنان في قلوب الناس • أما تركهم هكذا ، يقرأون ويسمعون عن هذه الاموال الطائلة في الخارج ، ليتمتع بها من نهبها وهربها لحسابه ، فان الغضب سيملا قلوبهم ، وعقولهم •

ولهذه الاموال حكاية طويلة ••

فكل دولة من دول العالم ، تحرص على وجود أموال لها في بنوك أجنبية بعيدة عن حدودها •

فمن هذه الاموال ، تتم صفقات سريعة ، وهامة •

ومنها ما يصرف منه على عمليات تتطلب السرية الكاملة في التنفيذ •

ومنها ما يستخدم في احباط المؤامرات التي قد تطيح بنظام الحكم في البلاد •

ومنها أخيراً ماتحتجزه الحكومات ، للصرف منه على ما يسمى « بحكومة المنفى » • في حالة انقلاب عسكري يطيح بحكمها ، وينجح في طردها من البلاد •

وقد بالغت بعض الحكومات ، في هذا الاحتياطي الخارجي ، المكس في بنوك أوروبا الغربية ، وبالذات في سويسرا التي ابتدعت نظام الارقام السرية لحسابات العملاء • ونظام الرقم السري ، ببساطة ، هو ائاحة الفرصة للعميل لايداع أمواله في البنك ، بدون أن يتعرض لاحتمال الكشف عن شخصيته ، عند السحب وعند الايداع •

والطريقة سهلة جدا . .

يكفى أن تصل الى سويسرا محملا بالحقائب التى ملأتها بمئات الآلاف من الدولارات أو الجنيهات أو الفرنكات أو الماركات . . أو أية عملة أخرى سهلة الصرف والتحويل .

ومكاملة تليفونية ، تجريها مع البنك السويسرى الذى وقع عليه اختيارك ، وتطلب من عاملة التليفون أن تصلك بقسم الحسابات السرية . ثم تقول للموظف الذى يرد عليك ، عن الاسم الذى انتحلته لنفسك ، وتطلب مقابلته لفتح الحساب السرى .

إذا كنت تحمل مبلغا هائلا من المال ، وتخشى عليه من اللصوص ، فإن موظف البنك سيكون أول من ينصحك بالبقاء فى المطار ، الذى وصلت اليه لتوك ، لحين حضوره لمقابلتك ولنقل أموالك الطائلة فى سيارة البنك المصفحة .

أما إذا كان المبلغ مما يسهل حمله ، وإن ثقلت قيمته ، ففى هذه الحالة سينصحك موظف البنك بركوب سسيارة ناكسى من السيارات الواقفة أمام المطار فى انتظار من يطلبها ، وبعد دقائق ستقف بك السيارة التاكسى أمام البنك الذى اخترته .

لن تدخل من الباب الرئيسى الذى يدخل منه باقى العملاء . فهناك احتياطات أمن أعدت خصيصا لأمثالك من أصحاب الحسابات السرية . والمدخل المخصص لهؤلاء يكون عادة تحت الأرض . والسيارة تنزل بك اليه ، مارة بالجراج الخاص بسيارات البنك وعملائه .

وتقف السيارة أمام باب أسانسير .

ادخله . لن تجد صعوبة فى التعرف على الدور الذى تريد الوقوف عنده . فالأسانسير مخصص للصعود الى طابق الحسابات السرية فقط .

وبمجرد أن يغلق عليك باب الأسانسير ، تضاء على الفور إشارة ضوئية أمام الموظف المختص ، الذى يسارع بالاتجاه الى باب الأسانسير ، ليكون فى شرف انتظارك عند فتح الباب .

عبارات تحية ، سريعة ، يتقدمك بعسدها الموظف الى غرفة صغيرة ، وأنيقة ، ومكيفة صيفا بالهواء البارد المنعش ، وشتاء بالتدفئة المحببة .

وأمام الموظف ، الذى سيبادر بتقديم بطاقة تحمل اسمه ، وأرقام تليفوناته ، تبدأ فى املاء طلبك ، وهو يتلخص فى فتح حساب بالارقام السرية .

وعلى الفور سيقدم لك الموظف بطاقة صغيرة ، لتدون فيها اسمك الحقيقى ، أو اسمك المزور ، أو اسم أى شخص آخر تختاره ، واسماء من تريد أن تكون الاموال من حقهم فى حالة غيابك ، أو - لا قدر الله - انتقالك الى الحياة الاخرى .

ثم توقع بامضائك الحقيقى ، أو بالامضاء المستعار ، فهذا لايهم . ولكن المهم - والذى سيلفت الموظف نظرك اليه ، هو ان هذا التوقيع - الحقيقى أو المستعار - هو وحده الذى ستسحب بموجبه المبالغ المطلوبة .

وبعد ذلك يتم فتح الحساب . ويذكر لك رقمه ، لتحفظه عن ظهر قلب .

ويتسلم منك المبالغ التى حملتها معك فى حقائبك . ويعطيك ايضالا بها .

وينتهى عندئذ كل شئ .

وقبل أن يصحبك الى باب المصعد ، يحيطك علما ببعض المميزات والقواعد الخاصة بنظام الحساب السرى . فأى شخص يتقدم الى البنك ومعه رقم الحساب ، والتوقيع السليم ، سيصرف له المبلغ الذى يطلبه ، فوراً ، وبدون أية تعقيدات أو توقيعات .

صاحب الحساب السرى ، يمكنه ان يطلب من البنك أن يصرف من حسابه أى مبلغ يطلبه أحد - أو كل - أولاده ، أو زوجته ، أو أحد معارفه ، بشرط أن يكون لدى البنك توقيع هذا الشخص مقدماً .

ولم يعد هناك المزيد مما يقال ، فيقودك الموظف الى باب الاسانسير ، الذى يهبط بك الى تحت الارض ، لتجد سيارة تاكسى ، فى انتظارك لتقودك الى الطريق العام أو الى المطار اذا كنت فى عجلة من أمرك .

... كانت هذه قصة الحساب السرى ، ببساطة شديدة .

● انتهت لعبة الحساب السرى ●

سرق أموال الشعب . نهب ثروة البلد . هربها لحسابه الخاص فى بنوك أوروبا . وضعها فى خزائن حديدية . . . تفتح بأرقام سرية لا يعرفها سوى ٣ أشخاص : صاحب المال نفسه . ومدير البنك . والموظف الوحيد الذى تقابل وتعامل معه المهرب الكبير .

منتهى الامان . ومنتهى الضمان .

ولذلك فقد امتلأت بنوك سويسرا بالاموال التى هربها لصوص الشعوب ، خلال سنوات حكمهم الطويلة .

ورغم السرية المطلقة التى تفرضها البنوك على الحسابات السرية ، فكثيرا ماتتبدد هذه السرية ، ويتمكن البعض من معرفة شخصية أصحابها ، والرقم الحقيقى للارصدة المكدسة .

هناك غرامة ٢٠ ألف فرنك سويسرى - الفرنك قيمته ٢٢ قرشا - تفرضها السلطات على موظف البنك السويسرى الذى يخون الامانة ، ويكشف عن شخصية أحد اصحاب الارصدة السرية أو أن يحدد رقم رصيده لاية جهة من الجهات الرسمية أو غير الرسمية .

والغرامة بسيطة . وتافهة .

فما أكثر الحكومات التى تريد معرفة أرصدة بعض مواطنيها
التي هربوها الى بنوك سويسرا ، بدون وجه حق • وما أكثر
ما تعرضه هذه الحكومات من أسـوال لاي موظف - كبيرا أو
صغيرا - يوافق على كشف أسرار الارصدة السرية فى البنك
الذى يعمل فيه •

والنتيجة ؟

سقط عشرات من الموظفين فريسة للاغراء • تقاضى الموظف
الواحد منهم عشرات الآلاف من الفرنكات مقابل افشاء أسماء
وارقام أرصدة بعض الحكام السابقين فى الدول المختلفة ،
وعدد من كبار المسئولين الحاليين •

وأسرعت البنوك الى وقف هؤلاء الموظفين عن العمل •
وأوقعت عليهم المحاكم عقوبات مالية لاتزيد عن العشرين ألف
فرنك • وطردتهم من وظائفهم بسبب خيانة الامانة ، وفضح
أسرار العملاء •

ولم يحدث أن حاول أحد الموظفين المطرودين الانتحار •
فضميره لايعذبه • وجيبه لايفزعه • معظمهم تركوا وظائفهم فى
البنوك وشغلوا وظائف ومهن أخرى عديدة ، وساعدهم فى ذلك
المال الوفير الذى حصلوا عليه مقابل ماقدموه من أرقام
ومعلومات • وبعضهم قال اثناء التحقيق معه انه سعيد كل
السعادة بفضح أسرار حسابات لصوص الشعوب وتجـار
المخدرات والقتلة الذين كدسوا الثروات فى البنك الذى يعمل
فيه • ولذلك فان ضميره لايعذبه • ولا يشعر بأنه ارتكب عملا
شائنا ، خان به الامانة وشرف المهنة •

ويندر أن تمر مناسبة الا وأثيرت فيها قصص الحسابات
السرية فى بنوك سويسرا •

وكثيرا ما ارتفعت صيحات - فى العالم كله - تطالب
السلطات السويسرية بضرورة اعادة النظر فى نظام بنوكها ••

التي تستقبل كنوزا هائلة هربها اليها لصوص الشعوب ،
وتجار المخدرات ، وزعماء عصابات القتل وانهب .

وكثيرا ما وافقت السلطات السويسرية على الاتجاه العالمي
الذي يطالبها بوضع نظم سليمة ، وشريفة ، للحسابات السرية
في بنوكها .

واتخذت الموافقة السويسرية أشكالا متعددة منها :

١ - وافقت على الدخول في مباحثات مع سلطات الأمن في
الدول المختلفة ، لمساعدتها في إعادة الاموال التي هربها القتل
وزعماء العصابات وتجار المخدرات . ومعظم هؤلاء من الولايات
المتحدة الامريكية . فعصابات المافيا وقتلة شيكاغو ، استطاعوا
أن يهربوا ثروات طائلة الى الحسابات السرية في بنوك سويسرا
وحول هذه الثروات - بالذات - نجحت مباحثات تمت في
العام الماضي بين سلطات سويسرا والولايات المتحدة للكشف
عن شخصيات أصحابها والموافقة - من حيث المبدأ - على إعادة
تلك الأموال الى الخزانة الامريكية . المائكة الحقيقية لها .

٢ - لم تجد السلطات السويسرية صعوبة كبيرة في أقناع
بنوكها بفضح أسرار رجال العصابات وزعماء الاجرام في
العالم . فالمعروف أن هذه الاموال جمعت عن طريق السرقة ،
والسطو ، والتهديد ، والابتزاز . وجميعها وسائل غير شريفة
لاتشرف صاحبها ، ولاتبعد الشبهات عن البنك الذي يقبلها .

وقد تغير الوضع عندما بدأت المفاوضات بشأن كشف أسرار
حسابات الشخصيات السياسية العالمية . فقد هبت البنوك
تعارض مناقشة الفكرة . ورفضها رفضا قاطعا بحجة أن
هذا يعنى نهاية سمعة البنوك السويسرية ويفقد العملاء ثقتهم
في تلك البنوك .

ولكن هذه الضجة الكبيرة التي أثارها رجال البنوك ، ضد
اقتراح كشف أسرار بعض الشخصيات ، لم تقلل من الضغط

المتواصل الذي تتعرض له الحكومة السويسرية من جانب العديد من حكومات العالم تطالبها به بالكشف عن أرصدة عدد من المواطنين والحكام السابقين .

وخضعت الحكومة السويسرية ووافقت على الدخول في مباحثات ، ومفاوضات مع تلك الحكومات .

وكانت الصورة ، على خطورتها ، تدعو الى الدهشة والغرابة .

توالى طلبات مقدمة من حكومات شملت جميع قارات العالم . أكثرها من أمريكا الجنوبية . ثم تلاها طلبات من أفريقيا . وآسيا . كلها طلبات بنفس المعنى . وتطالب بنفس الشيء .

أتضح أن عشرات من رؤساء الدول الذين أبعادوا عن الحكم طوعا أو كرها ، لديهم حسابات سرية في بنوك سويسرا . والحكومات التي جاءت بعدهم ، تطالب اليوم بتلك الارصدة . بحجة انها أموال الشعب ، سرقت من خزائن الدولة ، وهربت لحساب عدد من الحكام السابقين .

وقدمت مبررات قانونية تقول :

« لافارق هناك بين زعيم عصاة تقتل وتسرق وتنهب وتختطف الاطفال وتطالب بالفدية ، وبين زعيم دولة سرق أموال الرعية ، ونهب خزائن الدولة ، واستباح حقوق الشعب . فالأول حصل على ثروة بطريق غير شريف ، واودعها في بنوك سويسرا . والثاني حصل ، هو الآخر ، على ثروة بطريق غير مشروع وهربها لحسابه في بنوك سويسرا . فاذا كانت الحكومة السويسرية توافق على اعادة أموال زعيم عصاة القتل الى

سلطات البلد الذي ينتمى اليه ، فلماذا لا توافق سويسرا على اعادة أموال زعيم الدولة السابق ، الى خزانة الشعب التي نهب منها تلك الأموال ؟ » .

ورفضت البنوك السويسرية هذا الدفاع وحاولت تفنيده قائلة :

« زعيم العصاية ، يعرف الجميع أنه بدأ من الحضيض ، ثم سرق ونهب ، فتكونت لديه ثروة كبيرة ، استطاع أن يهربها فيما بعد . ولذلك فيجوز أن ندخل في مفاوضات لاثبات حصوله على ثروته بطريق غير مشروع ، تمهيدا لاعادة هذه الأموال الى سلطات بلده . ولكن الوضع يختلف تماما مع الزعيم السياسى ، ورئيس الدولة السابق . فمن يدرينا أنه سرق تلك الثروة من أول الشعب ؟ . لماذا لانفترض انه جمعها بطريق شريف ، بجهد ، وعمله ، وعرقه ؟ أو لماذا لا يكون قد ورثها عن الآباء والأجداد ؟ » .

وبسرعة وصلت ردود الحكومات المختلفة التى تفند - بدورها - وجهة نظر رجال البنوك السويسرية .

قالت الحكومات فى ردها :

« **المنطق** يؤكد استحالة هذا الذى يقوله رجال البنوك السويسرية . فهل من المعقول أن يجمع زعيم دولة ثروة تقدر بأكثر من ٢٠ مليون جنيه ، فى خلال سنوات حكمه القليلة ؟ أن مرتب ومخصصات رئيس الدولة يكفى فقط لتوفير مستوى لائق من المعيشة له ولافراد أسرته . ولكن هذا المستوى اللائق لايمكن أن يحقق له وفرا يقدر بعشرات الملايين من الجنيهات التى أودعها لدى بنوك أوروبا المختلفة . »

وتتابعت التساؤلات من جانب الحكومات :

« **فى** معظم الدول النامية ، تولى الحكم فيها رجال من الشعب ، جميعهم من الفقراء المعدمين . ولهذا السبب وحده آمن بهم الشعب ، وأوصلهم الى قمم الزعامة والرياسة . ولم يمتلك أى زعيم منهم - رسميا - وطوال فترة حكمه ، سوى راتبه الذى خصص له بموافقة مجلس الشعب . ولم نسمع أبدا عن هبوط ثروة من السماء على أى واحد من هؤلاء الزعماء والرؤساء . والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو :
- من أين لبعضهم بكل هذه الملايين الموزعة بين بنوك أوروبا المختلفة ؟ » .

وماقالته الحكومات يستحق الاحترام ، والاقتناع .
فما الذى يدعو أى رئيس دولة الى تهريب الأموال الى
الخارج ؟

لابد أن يكون السبب هو خوفه من أفقضا ح أمره يوما ما .
أو لاعتقاده بأن أيام حكمه - أو حياته - قد أوشكت على النهاية
وأن عليه أن يؤمن مستقبله ومستقبل أولاده وأحفاده وأحفاد
أحفاده من بعده .

أن جميع الدول النامية تضطر الى وضع قيود اقتصادية ،
أهمها منع خروج العملات الصعبة الى الخارج ، وذلك لأهمية
تلك العملات بالنسبة لمشروعات التنمية ، والتصنيع والنهضة
الاجتماعية . فكيف يتفق هذا مع قيام رئيس دولة نامية
وفقيرة ، نالت استقلالها حديثا ، بتهريب عشرات الملايين من
العملات الاجنبية لحسابه السرى فى أوربا ، رغم حاجة بلاده
الى كل مليم وسنتيم منها ؟

كما أن قوانين الدول النامية تعاقب المواطن الذى يهرب
أمواله الى الخارج ، بمصادرة هذه الاموال وبسجن صاحبها ،
وباعدامه أحيانا فى بعض الدول المتطرفة فى ثوريتها . وبالتالى
فلا يجب أن يفلت رئيس دولة أو رئيس وزارة أو مسئول كبير
فى الحكومة من هذا العقاب ، لا لشيء الا لانه زعيم ، أو رئيس
أو مسئول كبير . . . وتمكن من تهريب الاموال الى الخارج ،
رغم أنف القانون الصارم الذى لا يفرق بين أمير وخفير .

كل هذه المبررات ، لم تقنع رجال البنوك السويسرية .
فكل ما يهمهم هو استمرار الحفاظ على هيبة وسمعة البنوك
التقليدية . وقدموا دفاعا لا يؤيده المنطق ولا القانون يقول :

« ان البنوك السويسرية لم تساعد فى تهريب أموال رؤساء
وزعماء الدول النامية . ولم تتدخل لاقنصاع هؤلاء بايداع
ثرواتهم لديها . وانما الذى حدث هو أن حضر مندوبون عن

هؤلاء الى مكاتب البنك وطلبوا فتح حسابات سرية بأسمائهم الحقيقية ، أو بأسماء مستعارة . وليست مهمة البنك أن يبحث عن مصادر تلك الاموال ولا عن ملكية أصحابها . وبالتالي لايجوز مطالبة البنوك باعادتها الى غير الذين أودعوها في حسابهم . »

هذا النزاع القائم بين العديد من حكومات دول العالم المختلفة وبين البنوك السويسرية ، أصاب السلطات السويسرية - قى برن . . العاصمة - بحيرة بانغة . كما مله الشعب السويسرى من كثرة ماسمع عنه . . وطوال السنوات الماضية . فرغم الشهرة العالمية التى يتمتع بها الجهاز المصرفى السويسرى ، فهناك فضائح تاريخية كثيرة ، ارتبطت بتلك الشهرة وتعايشت معها .

فمازال الشعب السويسرى يعيش فى الفضيحة التى هزته منذ سنوات قليلة ، عندما اختلس زعيم جزائرى سابق - محمد خيضر - ملايين الفرنكات من ميزانية جبهة التحرير الجزائرية وأودعها باسمه فى بنوك جنيف . وتقدمت الحكومة الجزائرية تطالب بهذه الملايين ، التى سلبها محمد خيضر من دم الشعب الجزائرى بدون وجه حق . وشهدت محاكم سويسرا فصولا من هذا الصراع بين حكومة دولة أجنبية وبين البنوك السويسرية ، استمرت لسنوات طويلة لم تنته حتى الآن .

وقبل هذه الفضيحة ، صدم رأى العام السويسرى ، بفضيحة ديكتاتور الدومينكان السابق « تروجيللو » الذى هرب الى سويسرا أكثر من ١٠٠ مليون دولار . اختلسها من خزانة الشعب خلال ثلاثين عاما حكم فيها الدومينيكان بالحديد والنار . واتضح أن ابنه كان يصرف نصف المعونة الامريكية المقررة لبلاده سنويا ، على سهراته وغرامياته مع حسناوات هوليوود ، وبالذات مع الممثلة التى كانت فاتنة يوما ما . . زازا جابور !

تماما كما صدم الشعب السويسرى بفضيحة حاكم سيام
- تايلاند الآن - السابق « تارانانت » الذى مات وترك فى
بنوك سويسرا نحو ٢٠ مليون جنيه استرلينى . واتضح أنه
أعطى عشيقاته حق سحب مبالغ كبيرة من تلك الثروة التى
سرقها من الشعب الفقير المحروم .

وديكثاتور الارجنتين الراحل « بيرون » بلغ من حبه وثقته
فى زوجته الأولى « ايفا » أنه أعطاها ١٥ مليون دولار ، لتودعها
باسمها فى بنوك سويسرا . وعندما ماتت ايفا ، حاول بيرون
- وهو فى المنفى - أن يسحب هذه الملايين . واحتاج هذا الى
بعض الوقت ، تمكنت خلاله الصحف أن تعرف السر وتنشره .

وموريس تشومبى - قاتل لومومبا - مات هو الآخر بعد أن
ترك عشرات الملايين من الدولارات فى بنوك سويسرا . ومازالت
حكومة الكونغو تقدم المذكرة تلو المذكرة الى الحكومة
السويسرية لتتدخل من جانبها لاقتناع البنوك السويسرية
بإعادة تلك الملايين الى شعب الكونغو ، المالك الحقيقى لها .

ومازالت المذكرات متبادلة بين حكومة العراق وحكومة برن
من جانب ، وورثة ملك العراق الراحل فيصل ، والحكومة
السويسرية ، من جانب آخر من أجل الحصول على مئات الملايين
التي تركها ملك العراق الشاب قبل قتله . ورثة الملك يطالبون
بهذه الثروة الطائلة ، بحجة أنها ثروة ملك ، ابن ملك ، ورثها
عن أجداده ، ولم يسلبها من الشعب . وعارضت الحكومة
العراقية - المتعاقبة - فى تسليم هذه الاموال الى ورثة الملك ،
بحجة أن هذه أموال الشعب العراقى ، ونهبت من خزانة الدولة
التي استباحها فيصل ووالده من قبله .

وهناك اسرائيل التى تطالب سويسرا - منذ فترة ليست
بالقصيرة - بتسليمها جميع أموال اليهود الذين أودعوها فى
البنوك السويسرية ، قبيل وخلال الحرب العالمية الاخيرة ، ثم
ماتوا ، ولم يتقدم أحد من ذويهم للمطالبة بها . وتتججج
اسرائيل وتبنى منطقها فى طلب هذه الاموال ، على أساس أن

اسرائيل هي الوطن الأم لجميع اليهود في الكرة الارضية .
فاذا مات أحد اليهود - في أى مكان من العالم - وكانت له
ثروة ، ولم يترك من يرثها ، فإن هذه الثروة تصبح من حق
اسرائيل تلقائيا ، بصفتها الوريثة الشرعية لجميع يهود العالم .

ووعدت الحكومة السويسرية ببحث ودراسة طلب اسرائيل .

وتردد أن سويسرا قد توافق على طلب اسرائيل ، وزاد
البعض فأكد أن اسرائيل قد تسلمت - فعلا - أموال اليهود .
ولا أحد يعرف على وجه الدقة حقائق ونتائج هذه المحاولة
الاسرائيلية الخبيثة .

وهناك عشرات من القصص والفضائح والقضايا التي
تتصل كلها بنظام الحساب السرى في بنوك سويسرا .

وهي نفسها الفضائح التي أثارت أعصاب الراى العام
السويسرى ، بما سببته له من اتهامات لبلده لدرجة أن البعض
يصف الآن سويسرا بأنها « المأوى المأمون للصوص العالم ،
وتجار الأجساد ، وقتلة الشعوب » .

ليس هذا فقط بل أن البعض يحلو له بين الحين والحين ،
توجيه أفظع الاتهامات لحياذ سويسرا .

فمثلا . .

تكونت لجنة تحقيق منبثقة عن الكونجرس الأمريكى ، لبحث
ما تردد حول قيام بعض الدول المعادية لامريكا ، بالسيطرة على
المصانع الحربية فى أوربا ، عن طريق أموال تلك الدول المودعة
فى بنوك سويسرا . وتفاصيل هذه الاشاعة أن السرية التي
اشتهرت بها تلك البنوك ، جعلت بعض الدول تودع مبالغ
ظائلة فى بنوك سويسرا ، وتطلب استثمارها فى الصناعات
الضخمة الاوروبية ، وعلى رأسها الصناعات العسكرية . . وهي
مطمئنة الى أن أحدا من الحكومات الغربية لن يعرف أبدا أن
رأس المال الاجنبى يستثمر فى صناعة بلاده .

وسبق أن اتهمت فرنسا البنوك السويسرية - سنة

١٩٥٩ - بانها تمول شراء الاسلحة للجيش الفرنسى السرى
الذى قضى عليه الجنرال الراحل شارل ديغول فيما بعد .

وفى سنة ١٩٦٤ هاجم جورج براون - وزير الاقتصاد
وقتذاك فى الحكومة البريطانية - البنوك السويسرية ، واتهمها
بالتآمر من أجل خفض سعر الجنيه الاسترلىنى ، لانها تبادر
ببيع كل مالديها من رصيد الاسترلىنى بأى ثمن ٠٠ فى كل مرة
تتخذ فيها الحكومة البريطانية اجراءات اشتراكية .

لهذه الأسباب وغيرها ، بدأت السلطات السويسرية ، تدرس
كيفية مواجهة الاتهامات التى توجه اليها ، وفتحت صدرها
لسماع أى طلب تتقدم به حكومة من الحكومات للمطالبة
بسحب أرصدة رعاياها وحكامها السابقين التى أودعوها سرا
فى بنوك جنيف وزيوريخ وبرن ولوزان وبازل وغيرها .

ووضعت مجموعة من القواعد لتنظيم البت فى تلك الطلبات
أهمها :

« على كل حكومة تتقدم بطلب سحب أرصدة بعض رعاياها
فى البنوك السويسرية ، أن ترفق بطلبها أكبر عدد ممكن من
إردلة والوثائق التى تثبت أن المال المطلوب ، هو مال الشعب
وأن الشخص الذى أودعه باسمه ، تمكن من أختماسه ، وسرقته
من خزانة الدولة . »

والواضح أن الحكومات لن تعجز عن تقديم كافة الأدلة
والوثائق التى تثبت حق الشعوب فى ملكية ملايين الجنيهات
المكدسة فى بنوك سويسرا .

فمطلوب من الحكومات أن تقدم « شهادة فقر » ، تثبت بها
أن المسئول السابق ولد فى أسرة كادحة مكافحة . ولم يكن
يملك سوى مرتبه قبل وأثناء فترة توليه المسئولية الكبيرة
فى بلاده .

ويمكن لهذه الحكومات أن تتقدم بما يثبت أن الملايين التى
وضعت باسم الحاكم السابق لم تكن ملكا خالصا له . وانما
الحقيقة انها أموال الشعب وقد وضعت عمدا باسمه ، لاسباب

تتعلق بأمن الدولة . وتفسير ذلك أن بعض الدول تحتاج الى مبالغ كبيرة من العملات الاجنبية للصرف - سرا وفورا - على العمليات التي تتطلب السرية وتحتاج الى السرعة خارج الحدود . ويحلوا لبعض رؤساء الدول أن تودع هذه الأموال في البنوك الأجنبية بأسمائهم .

ويمكنها أن تتقدم - أيضا - بما يثبت أن الحاكم أو المسئول السابق كان يتولى القيام بعمليات تجارية ، استغل فيها سلطته المطلقة ، وحقق أرباحا طائلة ومحركة ، هربها الى خارج البلاد .

ويمكنها أن تتقدم - أيضا - بما يثبت أن مامن صفقة تجارية وقعها الحاكم أو المسئول الكبير السابق ، الا وناله الجانب الاعظم من العمولة . وقد تم تحويل هذه العمولات كلها لحسابه في بنوك سويسرا .

ويمكنها أن تثبت أن الحاكم السابق كان يوزع أنصاه ومحابسة على المراكز الاقتصادية الكبيرة في البلاد ويتولى هؤلاء جميع عمليات الاستيراد من الخارج ولحساب الدولة . كما يقومون بالتوقيع - باسم الحكومة - على اتفاقيات القروض التي تحصل عليها الدولة من الدول أو البنوك الأجنبية . وقبل أن تدخل تلك القروض الى خزانة الشعب ، تقتطع منها شريحة ضخمة ، كعمولة وأكراميات ، وتذهب كلها الى الحسابات السرية في سويسرا .

كما يمكن اثبات أن المسئول السابق كان يوزع الملايين على مشروعات وهمية لا تنجح أبدا . . أو يخصص لها أكثر مما تحتاج . . من العملات الأجنبية ، التي كانت تضل طريقها - عادة - وتذهب الى الحسابات السرية .

ويمكنها أن تتقدم - أخيرا - بما يثبت ان المسئول السابق كان يأمر فيطاع . لا رقيب يراقبه ولا محاسب يحاسبه . . وكيف أنه كان يكرر ما سبق أن قاله لويس الرابع عشر يوما من أنه الدولة ، والدولة هو . . ويحدث أن تنتهى فترة حكم هذا الرئيس . . اما بحدوث انقلاب يطيح به ، واما باعتزاله

الحكم من تلقاء نفسه ، وأما لانتقاله للحياه الآخرة . وفى جميع تلك الحالات تثار مشكلة كبيرة حول الرصيد الموجود باسمه فى بنوك الخارج .

● اذا نجح الحاكم فى الهرب بجلده بعد الانقلاب الذى أطاح بحكمه ، فانه يمضى بقيه عمره هائثا مطمئنا على مستقبله ومستقبل اولاده بفضل الملايين التى هربها الى الخارج .

● ونفس الوضع يتكرر اذا كان ابتعاده عن الحكم ، من تلقاء نفسه ، أو عند بلوغه السن القانونية ، أو لفصله من وظيفته . . عندئذ يشد الرحال الى ربوع أوربا ، ليعيش بجانب ملايين العديدة .

● أما فى حالة وفاته ، فان ورثته يرفضون — عادة — تسليم الملايين التى وضعها الحاكم باسمه فى بنوك خارجية للصرف منها على شئون الدولة السرية ، بحجة أن هذه الاموال تركت لهم ، ولا شأن للحكومة ولا للشعب بها .

وعبثا تحاول السلطات اقناع الورثة بأن الهدف من وجود تلك الاموال فى الخارج كان الصرف منها على عمليات وطنية تتطلب السرعة والسرية .

ومن السهل اثبات ملكية الشعوب لهذه الاموال .

بدليل ان حكومات كثيرة تقدمت بالفعل تطالب بها .

وكم أتمنى لو أن حكومتنا تقدمت هى الاخرى الى الحكومة السويسرية لتطالب بأموال الشعب المصرى التى هربها البعض احسابه ، بدون وجه حق .

● أعيبوا أموالنا ●

الحكايات التى تروى عن هذه الاموال ، كثيرة ومتعددة . .
ولكن اقربها من الواقع والمنطق تلك التى تؤكد أن هذه الاموال
وضعت فى البنوك السويسرية — منذ فترة طويلة — وبأسماء
بعض عمالقة مراكز القوى ، للصرف منها على العمليات
العاجلة التى لا تتحمل التأخير ، أو صفة العلانية .

ثم انتهى عهد مراكز القوى . .
ولكن مشكلة الاموال المودعة بأسماء بعضهم ، لم تنته
بعد .

قليل أنهم أنكروا وجودها . .
وقيل أنهم أكلوا سحبها واعادتها لخزانة الدولة منذ زمن
بعيد .

وقيل — أيضا — أنهم رفضوا أعادتها ، وأصروا على
الاحتفاظ بها لهم ولأولادهم وأحفادهم من بعدهم .

وتضاربت الأقوال عند تقدير حجم هذه الاموال .

أقل تقدير اقترب من العشرين مليون جنيه استرلينى !
وأعلى تقدير بلغ نحو ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى !
والغريب أن هذه القضية شغلت الصحافة العربية ،
والصحافة العالمية ، أكثر بكثير مما انشغلنا نحن بها فى مصر .
فصحافتنا لم تكتب الا من بعيد لبعيد .

والحكومة التزمت الصمت المطبق حول هذا الموضوع .

فى حين أن مجلة محترمة وعالية مثل مجلة «بارى ماتش»
— الفرنسية — نشرت أكثر من مرة عن قضية الاموال
المصرية فى البنوك السويسرية . كما أن مجلة «لو بوا» —

وهى مجلة أسبوعية فرنسية أيضا — نشرت المسزید من التفاصيل ، عن نفس الموضوع ، فقالت ان الاتفاق قد تم على ان تعود الاموال الى الخزانة المصرية ، ولكن على دفعات وحددت المجلة قيمة كل دفعة بمليونى جنيه استرلىنى سنويا .

ولم تذكر المجلة المصدر الذى استقت منه هذا الخبر . وبالتالى فلا أحد يعرف مدى صحته ، أو كذبه . وبالتالى لأحد يعرف مصير هذه الاموال وهل مازالت موجودة فى البنوك السويسرية ، أم لعلها نقلت الى أماكن أخرى أكثر ضمانا وسرية ؟

وكم نتمنى أن تكون هذه الاموال مازالت قابضة ، وقائنة بينوك سويسرا .

لان هذا يعطينا الامل فى امكانية استردادها يوما ما .

فقد سمعنا أن الحكومة السويسرية ، تفكر جدیا فى تسليم الحكومات المختلفة ، أموال رعاياها المودعة فى البنوك السويسرية ، بشرط أن تتقدم هذه الحكومات بما يثبت أن تلك الاموال لم تكن ملكا حلالا للذين أودعوها لحسابهم .

أو بمعنى آخر ، تريد الحكومة السويسرية ، أن تتأكد من أن هذه الاموال هى فى الحقيقة كانت ملكا للشعب . وأن البعض قد نهبها ، أو اختلسها ، أو تحايل على خروجها من البلاد ، وايداعها لحسابه فى بنوك سويسرا .

وما تطلبه الحكومة السويسرية ، هو عين العقل . فهى تريد أولا أن تحافظ على سمعة بنوكها . . وعلى الضمانات التى يتمتع بها عملاء تلك البنوك .

ولن يصعب على حكومتنا أن تقدم الف دليل ودليل على أن هذه الاموال التى نطالب بها لم تكن أبدا ملكا للذين أودعوها فى حساباتهم الخاصة .

فجميع هؤلاء ، هم أصلا من البسطاء . لم يولدوا وى أفواههم معالق من الذهب ، ولا حتى معالق من النحاس . .

ولم يرثوا عن الآباء البسطاء ، والاجداد المعدمين ، سوى
الذكرى الطيبة ، والافعال الحسنة .

ولم نسمع عن أحدهم أنهم تاجر في تجارة مربحة .. وانما
هم جميعا كانوا — وظلوا — من طبقة الموظفين .. أى
لا يملكون سوى رواتبهم الشهرية .

ونظام الرواتب في الحكومة المصرية ، لا يسمح أبدا لأى
موظف — حتى ولو كان يشغل منصب الوزير أو رئيس
الوزراء أو رئيس الجمهورية — أن يدخر من راتبه الشهري
عشرات الملايين من الجنيهات في فترة زمن قصيرة .

اذن فموقف الحكومة المصرية في منتهى القوة .
والمطلوب الآن أن تتحرك الحكومة ، ويستيقظ مجلس
الشعب ، وتتكشف الحقائق — حول هذا الموضوع الحساس
— أمام الشعب ، وبسرعة .

فالهمسات أصبحت صراخا يسمع في المنازل والمكاتب
والنوادي والمقاهى .

والرقم الذى بدأ صغيرا أصبح الآن مخيفا . بدأ بعشرين
مليون جنيه ، فأصبح الآن ٢٠٠ مليون جنيه ، ولن تمر فترة
الا ويتضاعف الرقم الاخير مرة ومرات .

والاخطر من هذا كله أن الناس أصبحوا ينسبون هذه
الاموال الى أسماء وشخصيات ، قد يصعب على المرء
أن يصدق تورط أصحابها في هذا الموضوع الحساس جدا .

ومن حق هؤلاء أن تظهر الحقائق بسرعة جدا ، حتى تتأكد
براءتهم ، وطهارتهم ، ووطنيتهم !

● الذين ضلوا الطريق ●

لقد أسعدنا ما أعلنه رئيس الوزراء السابق - الدكتور عبد العزيز حجازي - حول احتمال استرداد العمولات التي حصل عليها البعض بدون وجه حق ، وأودعوها لحسابهم في بنوك سويسرا .

ولكن السعادة لن تكتمل الا اذا تم تنفيذ هذا الوعد .

واذا كانت حكومة عبد العزيز حجازي قد ذهبت قبل أن تحقق ما وعدت به ، فيجب ان تتولى الحكومة الجديدة ، حكومة ممدوح سالم ، تنفيذ هذا الحلم الشعبى .

فليس سرا ما يقال عن فضيحة العمولات التي حصل عليها عدد من كبار الموظفين العاملين في الحكومة وفي القطاع العام واغرقوا بها بنوك اوربا . . خلال السنوات الطويلة الماضية .

ولسنا وحدنا الذين نعانى من هذا السلب والنهب لموارد وأموال الشعب .

شعوب عديدة أخرى واجهت ، ما نواجهه الان ، ونجحت في تشخيص نقاط الضعف ، وعملت على تقويتها وتدعيمها . وقد يفهم ان تنتشر هذه الافات الاجرامية في المجتمعات الرأسمالية . . ففى هذه المجتمعات لا يعتبر جريمة التاجر الذى يتقاضى عمولة من المصنع الذى يتعامل معه . . فالتاجر يشترك ويبيع من ماله الخاص .

ولكن غير المفهوم أن تظهر وتنتشر تلك الآفات الاجرامية فى المجتمعات الشيوعية والاشتراكية . . ففى تلك المجتمعات يكون الشعب هو المالك الوحيد لثروات البلاد . . الموظفون هم الذين يتفاوضون مع الشركات والمصانع الاجنبية على

شراء ما يلزم الشعب من مواد خام ومواد غذائية و .. و .. الخ .

والشركات والمصانع الاجنبية ، التى يتعامل معها موظفو الدول الاشتراكية والشيوعية ، تحدد تلقائيا نسبة معينة من اجمالى الصفقة ، وتقتطعها جانبا « كمـولة » من حق المشتري .

ويأخذها المشتري ، حلالا خالصا لجيبه .. اذا كان يعمل لحسابه الخاص ، وقادما من دولة رأسمالية .
ويأخذها المشتري الآخر ، امانة فى عنقه .. لتوصيلها الى

الشعب ، اذا كان ينوب عن هذا الشعب الاشتراكي أو الشيوعى ، فى التوقيع على الصفقة .

ومصر تركت النظام الاقتصادى الرأسمالى منذ سنوات طويلة ، وانتهجت النظام الاشتراكي .

وما اكثر الشعارات التى رفعناها ، والهبنا بها مشاعرا الجماهير .. منها على سبيل المثال لا الحصر :

« ارفع رأسك يا اخي ، فقد مضى عهد الاستغلال » .
« الرخاء ، كل الرخاء ، للشعب .. ولا رخاء لاعداء الشعب » .

« ثروات البلاد وخيرها للشعب وحده » .

« الاشتراكية من أجل تحالف قوى الشعب العاملة » .

ومن الواضح ان هذه الشعارات ، ومئات غيرها ، قد لاقت استجابة من البعض .. ولكن البعض الآخر لم يطبقها الا من خلال الفاظ يرددها فى المناسبات العامة ، كما يردد البيغاء الذى ينطق ولا يفهم .

والكشف عن هؤلاء ليس صعبا أبدا .

واعتقد أن أى مسئول يريد — حقا — أن يطارد قناصى « العمولات » ، فى بلادنا ، لما عجز عن ذلك ، ولما احتاج الى

عباقره في البحث والمطاردة والقنص — على طريقة جيمس بوند — لوضع يده على لصوص قوت الشعب .

ليس مطلوباً من هذا أي سؤال إلا أن يراجع أسماء أعضاء جميع لجان المشتريات في كل شركة ، ومصنع ، ومصلحة ، ووزارة ، وهيئة ، يملكها القطاع العام أو الحكومة ، منذ أواخر الخمسينات وحتى يومنا هذا .

.. ثم يتبع هذه المراجعة السريعة ، بمراجعة أخرى أقل تسرعاً أكثر تدقيقاً ، لتحديد معالم الوسط الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمي إليه — الآن — أعضاء لجان المشتريات الذين ذهبوا ، والذين استمروا يعملون .

ومن المؤكد أن المراجعة الأخيرة ، ستكشف عن العجب العجيب .

ستكشف عن الموظف — درجة خامسة أو سادسة — الذي ترك شقته المتواضعة في لاطوغلي ، ليقطن فيلا في أعلى العمارة التي أمتلكها — فجأة — السيدة زكية زوجته ، الفقيرة الثورية ، الاشتراكية .

سنتعرف على المسئول الكبير الذي وقع باسم مصر — وبأموال شعبها — على عقود بملايين الجنيهات لشراعاترات رديئة وغير صالحة ، وأغذية تالفة ، وسيارات نقل مستهلكة ، ومصانع لاتعمل ، مقابل نسبة ضخمة من الصفقة قبضتها « كعمولة شخصية » للتسهيل والتوقيع .

سنسلط الأضواء على الكبير الخطير الذي كان ينطق بكلمة واحدة ، تلغى على أثرها صفقة مربحة ومجزية للشعب تم التعاقد عليها مع دولة في أقصى الغرب ، وتوقع صفقة أخرى بديلة ، وخاسرة ، ومجحفة ، مع دولة في أقصى الشرق .

كانت هذه مجرد عينات فقط ، الآلاف الحالات التي نعرفها ، ونصطدم بها كل يوم ، ولم تكن نملك أمامها سوى الحسرة ، على ما آلت إليه الشعارات البراقة ، والضماير المطاطة .

ان الشعب المصرى ليس بالسذاجة التى يتصورها البعض .

انه يعرف ان كل شركة فى العالم تدفع نسبة مالية مغرية عن كل صفقة يتفق عليها . وكلما كان الانتاج متواضعا ، أو حتى رديئا ، ازدادت نسبة العمولة .

ونحن نعيش على الاستيراد . فسياسة التصنيع « من الابرة حتى الصاروخ » لم تحقق لنا الاكتفاء الذاتى . كما ان انتاجنا الصناعى لا يزال « يترك للتمنى » على حسد التعبير الفرنسى الساخر . وبالتالي فهناك آلاف الصفقات ، وآلاف العقود ، كانت حصيلتها جميعا . . ملايين الجنيهات — بأندر العملات الصعبة — التى صرفت كعمولات .

والمفروض أن تكون هذه العمولات قد دخلت خزانة الشعب . فالشعب هو الذى دفع ثمن المشتريات .

ولكن الواضح أن الجانب الأكبر والأعظم من تلك العمولات قد ضل طريقه .

وبدلا من يطرق باب البنك الأهلى المصرى ، اتجه الى باب « يونيون دى بنك سويس » فى جنيف ولوزان وزيوريخ . وكان الله فى عون الشعب طالما أن أحدا لم يعنه على ضرب اللصوص ، وقناصى العمولات .

● لصوص القصور المصادرة ! ●

يجب أن يسترد الشعب أمواله التى سرقت فى غفلة منه .

لقد ثبت أن جانبا كبيرا من أموال وتحف القصور الملكية المصادرة ، قد وزع على زيد وعبيد ممن كانت أيديهم — فى

وقت من الاوقات — قدرة على الامتداد ، وعلى الهبش ،
وعلى سرعة الاخفاء .

منازل كثيرة يسكنها ، حاليا ، هؤلاء الذين ذاقوا الفقر
والحرمان في طفولتهم وشبابهم .

ولم يرثوا الملايين عن الأباء والأجداد .

فالآباء ، كانوا لا يملكون سوى مرتباتهم الضئيلة .

والأجداد كانوا جوعى البطون ، وحفاة الأقدام .

ورغم ذلك ، فان المنازل والفيلات التى يسكنها هؤلاء الآن
تزدهم بالتحف النادرة ، والسجاجيد الفاخرة ، والنجف
التمين ، والتمائيل الرائعة التى كانت موجودة يوما ما داخل
القصور الملكية .

والأمثلة كثيرة :

والأدلة واضحة ، ولا تحتاج الى بوليس سرى ، ليتعقب
السرقات . يكفى جدا — اذا كنا جادين حقا فى استرداد أموال
ومكاسب الشعب — أن تشكل لجنة من مجلس الشعب ،
وتقوم بزيارات خاطفة لمنازل جميع الذين أتيحت لهم الفرصة
فى شهور وسنوات الثورة الأولى — للاقتراب من القصور
المصادرة .

ومن المؤكد ان هذه اللجنة سترى العجب العجيب .

سترى أعضاء هيئة تصفية وتقييم القصور المصادرة ، وقد
تحولوا جميعا من أصحاب الملايين الى أصحاب الملايين .

منهم من كان موظفا صغيرا . دون الثلاثين من عمره .
لا يملك سوى مرتبه عندما أختير للعمل فى هذه الهيئة ، والآن

امتلا جيبه بالمال ، وازدحمت غرف شقته بالتحف ، وتزينت
زوجته بالفراء ، وتحلت بالماس حول رقبتها وأصابعها .

ومنهم الضابط الصغير ، الذى أصبح وزيرا ، ثم غضب

عليه الحاكم بعد أن أصبح نصابا ، على المستوى المحلى والعربى ، وصدر قرار بمنعه من السفر . . حتى لا يسىء الى البلد والى الثورة وقادتها أكثر مما فعل . هذا الرجل يقيم الآن فى شقة رائعة تطل على حدائق نادى الجزيرة بالزمالك . الذين دخلوا هذه الشقة تصوروا انهم داخل أحد قصور روكفلر أو أوناسيس أو شاه إيران . مجموعة التحف واللوحات الموجودة داخل هذه الشقة لا يمكن أن توجد الا لدى هؤلاء الكبار .

ومنهم الموظف الذى خدم الملك وخدم أول رئيس جمهورية فى مصر . ولم نسمع انه ترك وظيفته فى القصر الملكى ، والقصر الجمهورى ، ليفتح له مكتبا تجاريا ، حتى يمكننا أن نبرر الثراء الذى يترغ فيه اليوم . فقد أحيل هذا الرجل على المعاش ، منذ فترة قصيرة . ولكنه لن يعتمد على هذا المعاش فى كثير أو قليل . فالمال الذى جمعه ، يغنيه ويغنى بناته وأزواج بناته وأحفاده أيضا .

شقيقته التى تطل على النيل ، تمتلئ بكل ما ثقل وزنه وثقلت قيمته ، من القصور الملكية المصادرة .

العمارتان اللتان تزينان أحد ميادين مدينة المهندسين بالدقى ، حرص المالك — وهو نفسه الموظف اياه — على أن يجعل منهما دليلا واضحا وصارخا على لصوصيته . فقد زودهما بسلمين داخليين ، استعارهما من القصور الملكية التى تمرغ فى خيائها قبل وبعد مصادرتها .

. . كانت هذه عينة سريعة ، ذكرتها لمجرد التعريف ببعض اللصوص الذين سرقوا الشعب ، ولم تمتد اليهم قبضة القانون . حتى الان .

وهناك قصة أخرى ، أكثر إثارة وليس لى شرف التوصل اليها أو الكشف عنها لأول مرة ، كل ما فعلته هو أننى قرأتها

فى بعض الصحف العربية والعالمية ، ورأيت أن أعيد نشرها هنا .

تفاصيل القصة أن أحد الشبان المصريين ، سافر الى باريس خلصة ، ودخل محلا لبيع المجوهرات فى قلب العاصمة الفرنسية . وطلب مقابلة مدير المحل الشهر . . وعندما اختلى به فى غرفة مكتبه الملحقة بالمحل أخرج الشاب المصرى من جيبه خاتما ماسيا عرضه للبيع .

ونظرة واحدة من صاحب المحل بعينه الفاحصة الخيرة ، كانت كفيلا لاصابته بالذهول . ولكن الجواهرجى كان من الذكاء ، ومن سرعة البديهة بحيث أنه تمالك انفعالاته بسرعة ، واستأذن من الشاب للحظات ، واختفى داخل غرفة جانبية ، اتصل بها تليفونيا بالبوليس الذى جاء على الفور ، وألقى القبض على الشاب المصرى .

لسوء حظ هذا الشاب ان الخاتم الذى جاء ليبيعه فى باريس كان معروفا وفريدا من نوعه فى العالم . . وجميع تجار المجوهرات يعرفون ان هذا « الفص » النادر هو من أشهر مجوهرات تاج امبراطور ايران .

وتمت اتصالات بين البوليس وسفارة ايران من جهة ، وبين البوليس وسفارة مصر ، من جهة أخرى .

ونتيجة للاتصالات الأولى أوضحت أن الخاتم هو نفسه الذى أهده امبراطور ايران لزوجته الأولى الاميرة المصرية فوزية ، شقيقة الملك السابق فاروق .

ونتيجة للاتصالات الثانية — مع السفارة المصرية — انتهت بحفظ التحقيق مع الشاب المصرى والافراج عنه هو والخاتم الثمين .

ونتيجة للاتصالات الجانبية ، التى تمت فى القاهرة بعد ذلك ، أشارت الى أن هذا الخاتم عادت به الامبراطورة

السابقة فوزية الى القاهرة ، بعد طلاقها من الشاه ، وانها ظلت تحتفظ به حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ومصادرة الاموال والقصور الملكية . . وبيع محتوياتها في مزاد علنى .

وكان الخاتم الثمين - الذى يقدر ثمنه بنحو مليون جنيه استرلينى - من بين تلك المجوهرات الثمينة ، والمصادرة لحساب الشعب .

ولكنه - اى الخاتم - اختفى - بقدره غريبة - فى لمح البصر !

ولم يأت ذكره أبدا فى اى كشف من كشوف المجوهرات المصادرة الرسمية . وبالتالي لم يعرض فى المزادات العلنية ! لقد امتدت اليد الطويلة ، واحتفظت بالخاتم لنفسها ، ولاولادها من بعدها ، حتى ظهر أخيرا فى قبضة الشاب المصرى الذى حاول بيعه فى باريس .

وكانت فضيحة بجلاجل . تناقلتها الصحف العالمية ، وذكرتها بعض الصحف العربية فى بيروت وغير بيروت ، أما الصحف المصرية فقد علمت بها - عن طريق وكالات الانباء - ولكنها - بالطبع - لم تنشرها !

وليس هذا هو المهم الان .

وانما الاهم هو ان الاوان آن ليقوم أحد أعضاء مجلس الشعب ويرفع صوته مجلجلا تحت قبة البرلمان ، مطالباً بفتح ملفات القصور الملكية المصادرة .

وما أعظم المفاجآت التى تنتظرنا داخل تلك الملفات !

سنوات الامتيازات

- المال لمن لا يستحق
- كفاية دلع أيها السادة
- البعض أكثر حظا

● المال لمن لا يستحق ! ●

لو كنت أحد نواب مجلس الشعب ، لطالبت بإعادة النظر
فى المخصصات التى يحصل عليها البعض بدون وجه حق .

والتعرف على هؤلاء ليس صعبا . فالأسماء معروفة ، والأدلة
واضحة ، والأرقام تتحدث عن نفسها .

ففى مجتمع اشتراكى ، يهدف الى اذابة الفوارق بين الطبقات،
ويعامل فيه جميع المواطنين معاملة واحدة ، لا يعقل أن يستمر
الأخذ بنظام مخصصات يفوق - فى حالات كثيرة - أحلام أشد
الناس حرصا وتمسكا بالنظام الاحتكارى الرأسمالى .

والامثلة كثيرة ، ولكن يمكن هنا أن نكتفى بذكر أكثرها
صراخا ، وشدوذا :

هناك من لا يعمل ، ورغم ذلك فهو يتمتع بنفس المخصصات
التى منحت له عندما كان فى وظيفته .

وهناك من أحيل على المعاش ، بعد أن تعدى السن القانونية
ولكن - لظروف استثنائية جدا - تقرر الاستمرار فى صرف
مرتبه بدلاته مخصصاته كاملة ، بإسناد وظيفة شرفية
ووهمية ، تغطى هذا الشذوذ أمام نص القانون .

وهناك الذى ترك وظيفته ، ورغم ذلك فان الدولة مازالت
تتحمل أعباء تنقلاته . فخصصت له سيارة أو سيارتين ،
لاستعماله هو وأفراد أسرته الكريمة فى الذهاب الى النادى ،
وفى التنقل بين المحلات ، وفى نقل الاولاد من المدارس
والجامعات .

والسؤال الآن هو :

— ما الدعى لاستمرار صرف هذه المخصصات من خزانة الدولة ، التى يمولها المواطن العادى من عرقه وقوته وحرمانه؟ يحدث هذا فى مصر ، فى نفس الوقت الذى تشهد فيه بريطانيا حملة ضارية يقودها النائب العمالى ويلي هاملتون ، ويطالب بمنع التصديق على منح الأسيرة المالكة البريطانية علاوة جديدة ، تساعد على مواجهة أعباء الحياة وارتفاع الاسعار .

ومن رأى ويلي هاملتون ان الاسيرة المالكة ليست فى حاجة الى المزيد من المال . فأفرادها يملكون القصور ، والعقارات ، وآلاف الافدنة ، والأسهم ، وأرصدة الذهب فى بنوك بريطانيا وغيرها .

ورغم حملة النائب البريطانى الغيور على أموال الشعب ، فقد نجحت الاسيرة المالكة فى الحصول على تصديق مجلس العموم على منحها العلاوة المطلوبة ، بفضل أنصار الاقطاع والملكية داخل هذا المجلس .

ولم ييأس ويلي هاملتون . لقد فشل داخل مجلس العموم ، ولكنه قرر أن يخاطب الرأى العام رأسا . فأصدر كتابا بعنوان « الملكة وأنا » طالب فيه ليس فقط بإلغاء العلاوة ، وانما أيضا بضغط المخصصات الملكية الى أدنى مستوى ممكن . كما أكد ويلي هاملتون أن نهاية الملكية فى بريطانيا قد حانت . وأن اعلان الجمهورية لن يتأخر عن الخمسين سنة القادمة .

ولحسن الحظ أن مصر سبقت بريطانيا ، فى انهاء النظام الملكى واعلان الجمهورية فى ١٩٥٢ .

ولكن من سوء حظ مصر ، أن بريطانيا سبقتها فى المطالبة بوضع نهاية لهذه المخصصات الخيالية التى يتقاضاها من هم لا يستحقونها !

● كفاية .. دلع أيها السادة ! ●

— لسنا وحدنا الذين نطالب بوضع نهاية لهذه الامتيازات والمخصصات المالية الضخمة التي يتمتع بها بعض كبار الموظفين في الدولة ..

الشعب الايطالى يشاركنا نفس الهدف ، ويرفع صوته عاليا — هذه الايام — مطالباً بالغاء تلك الامتيازات فوراً .

فقد اكتشف المواطن الايطالى — فجأة — أن خزانة الدولة مسئولة عن غسل شعر عضوات البرلمان بالشامبو الفاخر ، وتصفيفه لدى أشهر « كوافير » فى روما !

واتضح أن جزءاً من الضرائب التي يتحملها الشعب ، يصرف لعضوات البرلمان المحترمات — وعددهن ٢٤ نائبة — من أجل تجميل شعرهن وطبقاً لأحدث انتسريحات المبتكرة . واذاعرفنا أن كل نائبة تتردد على « الكوافير » بمعدل ١٠ مرات شهرياً ، لامكننا أن نتفهم تخصيص مبلغ ١٠ ملايين و ٨٠٠ ألف ليرة سنوياً من أجل المظهر الخارجى لعضوات البرلمان الانبيقات .

.. وكانت الفضيحة ، التي تتردد الآن على كل لسان فى

ايطاليا .

فالازمة المالية كادت أن تخنق كل بيت .

والبطالة منتشرة ، ولم يعد فى الامكان حلها ، أو حتى حصرها .

والازمة السياسية مزمنة . والحكومات المتعاقبة فشلت الواحدة بعد الاخرى فى تهدئة حدتها .

•• فى هذ الوقت المتأزم ، اقتصاديا وسياسيا ، يصطدم المواطن الايطالى بالامتيازات غير المعقولة التى يتمتع بها كبار الموظفين ، ومن عينة تصفيف شعر النائبات المحترمات •

•• ومن حق هذا المواطن أن يشور •• وأن يتمرد • وأن يرفض •

•• وهذا ما فعله المواطن الايطالى أخيرا •

فاذا كان من المستحيل أن يرتفع الموظف الفقير الى مرتبة الموظف الغنى ، فلا أقل من الغاء الامتيازات التى يحصل عليها الاخير ، وحتى لايزداد الفقير فقرا ، والغنى غنى • ونحن فى مصر نصطدم بهذا النوع من الاستفزازات التى يطلسق عليها البعض اسم : الامتيازات •

محظوظون - بالآلاف - اقتصر توزيع تلك الامتيازات عليهم وحدهم •

والدهشان جميعهم ليسوا فى حاجة اليها • فلديهم ما يكفيهم ، من المرتب الضخم الذى يتقاضاه كل واحد منهم ، الى الثروة - الصغيرة أو الكبيرة - التى جمعوها من هنا وهناك •

أقلام كثيرة ، كتبت مرارا وتكرارا تطالب بانغاء هذه الامتيازات ، والبدلات ، التى لا تتناسب أبدا مع موارد دولة فقيرة ، تبنى بلادها بعد خراب ، وتسليح جيشها بعد سلسلة من المعارك والحروب •

ولم يأت هذا الكلام بفائدة حتى الآن •

فالواضح ان الذين يملكون الغاء هذه الامتيازات ، والبدلات ، هم أكثرهم فوزا بها • حتى يخيل إلينا أن هناك نوعا من التحدى ، بين أصحاب الامتيازات وباقى فئات الشعب المحرومة •

والا فما معنى الظواهر التالية :

نحن دولة نامية • دولة فقيرة • أمامنا معارك تحتاج الى كل ملين • وراءنا تركة ثقيلة جدا من الديون ، والخراب ، والركود •

ونحن أيضا نصنع سيارات للركوب مثل سيارات رمسيس ،
وسيارات فيات التي أطلقنا عليها اسم (نصر ١٢٨) ، (نصر
١٢٥) . وهي سيارات عملية وجميلة وتصنع جدا ليركبها
كبار الموظفين قى بلادنا . . بالمجان . ولكن كبار الموظفين -

من الوزراء ووكلاء الوزارة ومديرى العموم ورؤساء مجالس
ادارات شركات القطاع العام - لا يفضلون الصناعة المحلية
ويفضلون الصناعة الاجنبية . والا فما معنى أن يركب هذا
الموظف أو ذاك سيارة مرسيدس (٢٨٠/اس . ايه) موديل ٧٤
و ١٩٧٥ ؟

ان ثمن هذه السيارة فى ألمانيا لا يقل عن ٣٠ ألف مارك .
أى أكثر من ٧ آلاف جنيه مصرى . وضعف هذا المبلغ تحتاجه
لدفع الرسوم الجمركية للسماح لها بالخروج من ميناء الاسكندرية .
أى أن هذا الموظف الكبير اشترت له الدولة - النامية الفقيرة
المثقلة بالديون - سيارة يزيد ثمنها على ١٦ أو ١٧ ألف جنيه (!) .

والأغرب من هذا أن البعض لا يميل الى الصناعة الألمانية .
ربما لكراهيته التقليدية والقديمة لهتلر وللنازية ولعسكرات
الاعتقال . وربما لان الصناعة الألمانية تهتم بالمتانة على حساب
الفخفة . وهو من هواة هذه الفخفة التى لا يراها الا فى
السيارات الامريكية ، الناعمة ، الصامتة .

وحتى لانغضب هواة الفخفة ، وبالتالي قد ينعكس هذا
الغضب على أعمالهم ، فقد اشترت لهم الدولة - من خزانتها
المرهقة والحاوية - سيارات أمريكية من طراز شيفروليه أمبالا
٨ سلندرات ، موديل ١٩٧٤ او ١٩٧٥ .

وأرجوك لاتسألنى عن تكاليف السيارة الواحدة حتى خروجها
من باب الجمرك . فالرقم لن يسبب سوى الغضب ، والعجب .

ولكن الذى يجب أن نسأل عنه جميعا هو السبب فى رفض
كبار الموظفين المصريين ركوب السيارات المصرية الصنع ؟

اذا كانوا هم الذين يدفعون من جيوبهم ، ومن الثروات التى
ورثوها عن الآباء وعن الاجداد ، فمن حقهم رفض السيارة

الشعبية ، وشراء الكاديلاك أو الرولزرويس أو المزراتي أو
الفيراري !

ولكن عندما تتحمل الدولة — أى الشعب — ثمن هذه
السيارات ، فإن الوضع يختلف .

والصورة تنقلب .

وحتى اذا كانت خزانة الدولة متخمة بالاموال وبالذهب ،
ولا تعرف كيف تصرف هذه الكنوز ، فإن الوطنية تفرض علينا
ان نشجع الصناعة المحلية ، قبل الصناعة الاجنبية .

الموظفون فى بلاد العالم الاخرى يفعلون هذا .

ولن أتعرض هنا للدول الشيوعية أو الاشتراكية ، فأنظمة
هذه الدول لا تسمح أصلا باستيراد أى شئ يصنع مثله فى
بلادها .

ولكنى أشير الى الدول الرأسمالية الغنية .
الوزير فى فرنسا لا يركب الرولزرويس أو الكاديلاك ،
وانما يركب الستروين الفرنسية الصنع .

والوزير الايطالى يركب الفيات . . أو أى سيارة ايطالية
الصنع .

والسويدي يركب فولفو أو ساب .

والانجليزى يركب الرولزرويس أو الاوستن أو المينى .

والالمانى يركب المرسيدس ، أو الفولكس فاجن .

وهكذا .

المستولون فى العالم الغربى ، يفخرون بصناعات بلادهم .
مهما كانت هذه الصناعات تقل فى الجودة ، أو فى الفخفة ،
عن صناعات أخرى أجنبية .

هذا الاعتزاز بالوطنية ، هو الذى ينقص بعضنا للأسف الشديد .

وسنحتاج الى فترة انتقال ، قبل أن نعيد هذا الاعتزاز الى قلوب الناس .. فقد عشنا فترة طويلة ماضية ، كان المظهر أهم من الجوهر .

كان البذخ ، فى الكماليات ، هو طابعنا وأبرز ما يميزنا .
إذا ركبنا سيارة ، فيجب أن تكون أفخر وأعلى سيارة فى الدنيا .

إذا بنينا منزلا ، فيجب أن يكون فاخرا ، وأثاثه ثميننا ، وتحفة لا حدود لقيمتها .

وكانت أيدينا مخرومة .

ويكفى أن أشير هنا الى أحد كبار المسئولين الذى عين موظفا كبيرا فى وظيفة غير معروفة . فهو المسئول عن تلبية طلبات مراكز القوى وأفراد عائلاتهم فى بلاد الله المختلفة .

فهو يطير الى سويسرا ليشتري الذ انواع الجبن !

ويمر على باريس ليشتري أجمل مجموعة من كرافتات « سولكا » !

ويتوقف فى ألمانيا ليشرف على شحن بعض الموديلات الجديدة والخاصة ، من انتاج مرسيدس !

وواقعة واحدة ، أنكرها لكى لا يظن البعض أننى أوزع الاتهامات بلا دليل تحت يدي .. ففى أوائل الستينات ، تم زفاف شقيق أحد مراكز القوى ، من ابنة أحد المسئولين . وفى يوم الصباحية ، طرق الموظف اياه باب شقة العروسين ، وسلم على العريس مهنئا باليد اليمنى ، وأعطاه باليد اليسرى ، مجموعة مفاتيح فى سلسلة ذهبية .

ثم انسحب الموظف اياه . فقد انتهت مهمته .

أما العريس ، فبعد أن حلق ذقنه ، وارتدى ملابس ، نزل

الى الشارع فوجد في انتظاره ، سيارة مرسيديس آخر موديل
— وقتذاك — سوداء اللون ومن طراز « ٣٠٠ / أس . ايه »
تكلفت وقتها أكثر من ٩ آلاف جنيه . . فالرسوم الجمركية —
فى هذا الوقت — كانت أكثر من ٢٠٠٪ وتحملت الدولة —
بخزانتها المرهقة الخاوية — تكاليف هدية الزواج !
وللقصة بقية أشد غرابة .

فبعد فترة قصيرة ، تزوجت الشقيقة الثانية لابنة نفس
المسئول من مراكز القوى السابقة .

ومرة أخرى جاء الموظف الكبير ، وقدم التهنئة ، وسلم
المفاتيح ، لعريس ابنة المسئول الكبير . . وكانت الهدية بن
نفس نوع الهدية التى قدمت لشقيقتها الكبرى . . مرسيديس
سوداء موديل « ٣٠٠ / أس ايه » !

وهكذا كانت خزانة الشعب ، تتحمل الكثير مما يطاق
ومما لا يطاق .

وقد نحتاج الى جهد ، والى اصرار ، حتى نتخلص نهائيا
من هذا الاسراف الغير مقبول ، والغير محتمل .

● البعض أكثر حظا ●

انتهت — أخيرا — آخر مظاهر الرياسة التى ظل يتمتع
بها الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون . فرغم
استقالة نيكسون ، منذ شهور ، الا أن الحكومة الأمريكية
ظلت تحيطه ببعض المزايا الخاصة ، والمؤقتة . . طبقا للوائح
والقوانين .

وقد انتهت الان هذه الفترة ، وأوقفت الحكومة الأمريكية

حرف مرتبات طاقم السكرتارية الخاصة . . واقتصر نيكسون على سكرتيرة واحدة سيصرف مرتبها من ماله الخاص .

كما سحبت ادارة الامن رجالها الذين وكلت اليهم مهمة حراسة نيكسون وأسرته في هذه الفترة الانتقالية .

وأصبح نيكسون الان مجرد رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية .

مجرد موظف انتهت خدمته . . ويسنح المعاش القانونى لهذا المنصب ، بلا استثناءات او بعض الامتيازات .

أصبح نيكسون مجرد مواطن بين الملايين من الموظفين السابقين .

لم تعد هناك حراسة مسلحة ، تقف ليل نهار أمام منزله . والطريق مفتوح — الان — أمام المرور والجمهور .

ولم يحزن ريتشارد نيكسون . . ولم يتحسر على مظاهر الابهة التى كان يتمتع بها طوال السنوات الماضية ، ثم حرم منها فجأة .

كما أنه لم يغضب لان الصحف أصبحت تتجاهله . فلا أحد يتذكر تاريخ ميلاده ليطالب بالاحتفال به على المستوى القومى . ولا أحد ينادى بدراسة وتعميق «الفكر النيكسونى» فى عقول وقلوب الاجيال الحالية والقادمة . . ولم يجتمع الكونجرس ليوافق على منح نيكسون كافة المخصصات التى كان يتمتع بها خلال فترة حكمه .

لقد أهملت الصحف والاذاعات الأمريكية ، كل ما قام به ريتشارد نيكسون من أعمال وأمجاد .

فلا أحد يتحدث الان عن السلام الذى حققه نيكسون فى الشرق الاقصى .

ولا أحد يتذكر التقارب التاريخى الذى تم بين بكين وواشنطن ، فى أعقاب الزيارة التى قام بها نيكسون للصين الشعبية .

ولا أحد يعدد المبادرات السلمية التي أوقف بها نيكسون الحرب في الشرق الأوسط ، في نهاية سنة ١٩٧٣ .

جميع هذه الاعمال — وغيرها — لا تستحق اهتمام الصحف الأمريكية .

فما فعله نيكسون هو ما كان ينتظر أن يقوم به .. فهذا هو عمله .

ولكن الذى اهتمت به صحافة أمريكا ، والذى أثار غضب وسخط الرأى العام الأمريكى ، هو الخطأ الذى ارتكبه نيكسون ، ويطلق عليه اسم « فضيحة ووترجيت » .

لقد أمر نيكسون بالتجسس على بعض السياسيين — من أعضاء الحزب الديمقراطى المنافس — أثناء معركة انتخابات الرئاسة ، واعتبر هذا الخطأ جريمة لا تغتفر .. فى حق الشعب الأمريكى ، وفى حق الديمقراطية الأمريكية .

وأجبر الرئيس ريتشارد نيكسون ، على تقديم استقالته . حدث هذا فى الوقت الذى تنظر فيه شعوب أخرى كثيرة الى فضيحة « ووترجيت » كظاهرة طبيعية ، ومألوفة .

شعوب أخرى كثيرة — وبالذات فى الشرق — فرضت عليها رقابة بوليسية خانقة ، وبأمر من حكامها العمالقة .

وسمعنا عن الذين كانوا يأمرؤن أجهزة زتهم بالتجسس والتصنت على آلاف المواطنين ، وتسجيل مكالماتهم التليفونية الخاصة جدا ، وتصوير اتصالاتهم الحساسة جدا ، ثم تتجمع هذه الشرائط والافلام ، داخل صالة العرض الخاصة بهم للاستمتاع بمشاهدتها والاستماع اليها فى اوقات الفراغ .

والذى سمعناه عن هؤلاء ، ليس سرا .. فالجميع علموا به ، ولكنهم لم يملكوا الوسيلة — ولا القوة — التى يمكنهم بها وقف هذا التجسس ، وهذه الجريمة التى ترتكب — وارتكبت — آلاف المرات فى اليوم الواحد .

ريتشارد نيكسون هو وحده الذى سقط . وحده الذى ارتكب الجريمة . ووحده الذى دفع ثمنها . وأجبر على تقديم استقالته ، ليمضى البقية الباقية من عمره فى ذل ، ومرض وخجل .

أما غيره ، من الذين تعودوا على هذه الجرائم الروتينية ، فقد استمروا يملكون السلطة فى بلادهم ، ويحتلون قلوب وعقول السذج من رعاياهم .

أعيدوا نظام الأحزاب

● الاغلبية الصامتة

● لا .. للحزب الواحد

● ارهاب .. استبداد .. وديكتاتورية

● حرب اليمن .. أو الدرس الذى لا ينسى

● الحزب المنتظر

● مظاهرات هنا وهناك

● الاغلبية الصامتة ●

لدينا فى مصر اغلبية تجيد الصمت ، وتنبذ الصراخ .
وهى اغلبية موجودة فى القرية ، ومنتشرة فى المدينة .
بعض افرادها يتضورون جوعا ، والبعض الآخر يلتوى من
التخمة . بين صفوفها من يحمل الدكتوراه ، ومن لا يمكنه أن
يفك الخط .

اغلبية مسالمة . لا تتصارع على الفوز بمقاعد السلطة
التشريعية . ولا تتكالب على مراكز التنظيم السياسى اليتيم .
ولا تتقاتل من أجل نيل بركة السلطة التنفيذية .

اغلبية لا تنافق الحاكم ، ليرفعها فوق اكتاف الجميع .
اغلبية لا تتمتع بالثقة ، ليسمح لها بنهب القصور الملكية
المصادرة ، وبالسطو على أموال الشعب المهربة فى بنوك
أوروبا ، وبسرقة أموال القطاع العام ، وبتسخير التنظيم
السياسى لاقتناء العزب وبناء العمارات وامتلاك أفخر
السيارات .

اغلبية مؤمنة ، تتمسك بالاديان والانبياء . رفضت
الاحاد ، وابتعدت عن مخالف الشيوعية التى هاجمتها ملفوفة
فى ورق سلوفان !

اغلبية راضية بما كتب لها . وخافت أن تتذمر أو تعترض
حتى لا تشرد ، وتعذب ، وتتهم بالخيانة والعمالة !
اغلبية مشغولة بتدبير طعامها وتعليم اولادها . ولا وقت
لديها لمقابلة خط سير الخناجر التى يتقاذفها اليمين
واليسار !

النصاب شهما ، والافاق بطلا ، والمغامر عملاقا ، والهزيمة
اغلبية تصدق كل ما يقال لها . طيبة قلبها جعلتها تظن
نكسة ، والانفصال وحدة ، والفقر غنى ، والتسول كرامة !

اغلبية سريعة النسيان . ثروتها استولوا عليها وصرفوها
خارج الحدود . اشترى بها صحفا عربية في بيروت ، تهلل
للطغيان في مصر ، وتنادى بالارهاب ، وبالألحاد . وصرفوا
منها على المؤتمرات التي فشلت ، وعلى الحرب التي انتكست
وعلى الديكتاتوريات التي تهاوت . ورغم هذه السرقات
كلها ، ظلت الاغلبية الصامته الصابرة تعفو عن اللصوص ،
وتترحم على السفاحين .

اغلبية رحيمة لاتحب الانتقام . الذى طعنها تبكى عليه
خوفا من العقاب ! والذى ضلها وافقرها وأذلها وغاب عنها ،
غفرت له واشتاقت اليه !

اغلبية متواضعة ، رضيت بأقل من القليل . رغم أن
الشعوب الاخرى من حولها لاترضى الا بالكثير ! اغلبية في
مصر تأكل الفتات ، واغلبية خارج مصر تتسلى بالفسق
والترفاح !

اغلبية من حقها ان تتمتع بثروتها القومية ، ولكنها تنازلت
— كرها — عن هذا الحق بسنوات وسنوات ، خوفا من
القهر الذى يتربص بها ، وفزعا من الارهاب الذى يحاصرها ،
ويأسا من الاصلاح الذى وعدوها به آلاف المرات !

اغلبية تأتى دائما فى المؤخرة . مطالبها الحيوية يمكن أن
تؤجل . مشاكلها الملحة يمكن أن تتفاقم . أما الاقلية الحاكمة
فانها تنال كل ماتطلبه ، وتحقق كل ماتحلم به . القوانين
تتغير حتى تتفق مع مطامع الاقلية . والتشريعات تصب
لتبديد أحلام الاغلبية !

هذه هى الاغلبية الصامته .

وليست أبدا هؤلاء الذين يجيدون الحسوار الاجوف ؛
ويرفعون نبرات أصواتهم الصارخة ، ويحسنون الخلط بين

الايمان والالحاد ، وبين الارهاب وحرية الراى !
وليست أبدا أولئك الذين يترحمون على الرجعية ،
ويتمسحون فى الرأسمالية الاستغلالية !
ان هؤلاء وأولئك مجرد أقلية ضائعة . لا خوف منها . كل
مواهبها تركزت داخل حناجرها ، لتعلو صرخاتها على همسات
الأغلبية الصامتة الصابرة !

● لا .. للحزب الواحد ●

ان استاذنا التابعى غاضب .. اننى كتبت أقول
— بمناسبة أو بغير مناسبة — أن نظام الحزب الواحد فشل
فى البلاد التى أخذت به .. فشل فى إيطاليا .. وفشل فى
المانيا .. وفشل فى تركيا .

والاستاذ التابعى يعتقد ان نظام الحزب الواحد هو الدواء
الشافى لكل العلل وكل الامراض . وقد كنا نسمع الى وقت
قريب عن اختراع دواء عجيب يشفى ضغط الدم وفقر الدم .
والاملاح والبول السكرى والبرد والحمى والامساك
والاسهال .. وهو يتصور ان حزبا واحدا يحكمنا لمدة عشر
سنوات — على الأقل — يستطيع أن يفعل المعجزات .
ويحول الصحراء الى جنة . والحكام الفاسدين الى ملائكة .
والضعفاء المتخاذلين الى اقوياء مناضلين .

تماما كما يفعل الدواء الشافى العجيب .

وأنا اختلف مع الاستاذ التابعى فى أن الحزب الواحد
يستطيع ان يفعل كل هذا . وان يحول الفسيخ الى
شربات .. ولا أتصور أن فى امكان بلادى ان تنهض لان
فيها حزبا واحدا فقط يحتكر الحكم والسلطان .

وما معنى الحزب الواحد ؟

معناه حكم رجل واحد .. اله لاشريك له .. طاغية لا يخضع لقانون .. الويل لمن يعارضه والموت لمن يقاومه .. والدمار من يقف في طريقه !

ان كل رجل وقف في طريق هتلر كان مصيره الموت أو الاعتقال .. يكفي أن يكون رجل الجستابو لا يحبني ليندبر لى المكائد .. وليقدم تقريره السرى بأننى انتقد النازى ، فيقبض على ، واحاكم أمام قاضى نازى . وأعدم بيد جبالد نازى .. فقد القضاء استقلاله وأصبح موظفا فى الحزب .. وفقد البوليس عدالته . وأصبح لجنة فرعية للحزب . وفقد كل شىء طابعه . وأصبح آلة مسخرة فى يد رجل واحد .

وقد يكون هذا الرجل مجنونا . أو قد يسكره خمر السلطان كما حدث لحكام مستبدين عديدين فيحكم بلده وهو مجنون . ولايستطيع أحد أن يفتح فيه وينتقده .. أو ان يطالب بتطبيق مبادئ العدالة والقانون .

فعندما يدخل الحزب الواحد من الباب يخرج القانون من النافذة ، وتخرج العدالة ، وتخرج المساواة . وتخرج معه الفرص المتكافئة التى هى من حق كل فرد من أفراد الشعب وقبل كل هذا تخرج الحرية . وليتأمل الاستاذ التابعى عشر سنوات كاملة فى مصر بغير حرية .

وعشر سنوات بغير حرية . معناها عشر سنوات بغير صحافة . وعشر سنوات بغير صحافة معناها عشر سنوات بغير الاستاذ التابعى .

ان الاستاذ التابعى يستطيع اليوم أن يكتب ، وينقد ، ويهاجم — حتى فى فترة الانتقال — وصحيح ان هناك رقابة ، ولكنه حتى الآن لم يحدث ان وزير الدعاية — الارشاد — اتصل بالتليفون بالاستاذ التابعى ليعطيه عنوان مقاله . كما يحدث فى كل بلد فيه نظام الحزب الواحد .

فهل حدث فى بلد من البلاد الدكتاتورية — أى الحزب

الواحد — ان ظهرت مقالة واحدة فيها انتقاد لحاكم ؟
الم يكن هتلر يقتل خصومه بمسدسه . فتخرج صحف
المانيا كلها تصفق للعمل العظيم .

الم يحدث ان مئات الالوف كانوا يقتلون في معسكرات
الاعتقال بلا ذنب ولا جريمة ، فيخرج كتاب هتلر بمقال واحد
يحيون العدالة . ويمجدون شريعة الغاب .

الم يحدث ان نائبا انتقد موسولينى فوجد في اليوم التالى
مقتولا .

الم يخطف رجال من ايطاليا عن الحياة . . او امضوا في
السجن عشرات السفين لان احدهم قال في مجلس خاص انه
لاوافق على اعتداء موسولينى على استقلال الحبشة .

الم يسمع الاستاذ التابعى عن الحزب الواحد في روسيا ،
وكيف ان افراد الاسرة يتجسس بعضهم على بعض . . وكيف
ان سكان موسكو مكثوا عشرات السنين لايسطيعون
مغادرتها الى بلد مجاور في نفس روسيا الا اذا اخذوا اذنا
من البوليس .

الم يسمع الاستاذ التابعى ان الموظف في ايطاليا والمانيا لم
يكن يستطيع أن ينال ترقية الا اذا كان عضوا فى الحزب ، أو
محسوبا لاحد زعماء الحزب .

ثم هل منع الحزب الواحد الرشوة والفساد في ايطاليا
والمانيا . . ؟

الم يحدث ان زعماء الحزب كانوا يعيشون كأغاخان بينما
كان يعيش افراد الشعب كغاندى .

الم يكن جورج يملك القصور وسكان المانيا في وقت الحرب
لايجدون الاكواخ .

الم يقفز موسولينى بزواج ابنته الكونت شيانو فوق كل
الرؤوس . ويرفعه من موظف صغير الى وزير خارجية
البلاد بلا سبب الا انه متزوج ابنة الدكتاتور .

ولما اختلف موسولينى مع زوج ابنته اعدمه رميا بالرصاص

اننى لاأجد اصلاحا يمكن ان تحققه الدكتاتورية ، ولايمكن ان يحققه الدستور . . فأننا أرى ان كل ما أصاب مصر هو نتيجة حكم الرجل الواحد والحزب الواحد .

وانا مؤمن من أنه يجب — بعد فترة الانتقال — ان تحكم مصر بأكثر من حزب .

ولنتصور ماذا يحدث فى مصر لو حكمت بحزب واحد . ؟

يتحول الشعب كله الى « كليشية واحد » يفقد الشعب شخصيته . يعمل بأمر الدولة . ويأكل بأمر الدولة . ويتكلم بأمر الدولة . . ويسكت بأمر الدولة . يلقى « التفكير » . . ويصبح من حق الدولة ان تقرر الصحف التى تتصفحها والكتب التى تقرأها . والاذاعة التى تسمعها . والافلام التى تراهها .

تنتشر الجاسوسية . فيتكلم الناس همسا . يسيرون وهم يتلفتون وراءهم يتوقعون فى كل يوم وشاية تزج بهم فى اعماق السجون .

لايشعر الفرد أنه فى أمان . . حريته مهددة . حياته مهددة . لايجد من يلجأ اليه او يحميه من طغيان الحاكم . . الشكوى ممنوعة والصراخ ممنوع .

لايد له فى الحكم . لايستطيع ابدال الحاكم الا بثورة . ولا يستطيع أن يصلح الحال الا باراقة الدماء .

لايأمن الفرد على بيته . ولا على ماله ولا على مقدساته من ان يعيث بها حاكم مستبد يعلم أنه باق بلا رقيب ولا حسيب .

وقد يجيء لنا حاكم عادل . وقد يكون هذا الحاكم احد

الملائكة . ولكن من يضمن لنا انه يعيش عشر سنوات . هل

يستطيع الاستاذ التابعى ان يحصل لنا على ضمان من شركة

تأمين السماء . ان هذا الحاكم العادل الذى يرتفع فوق الشهوات ، وفوق الاغراض ، وفوق الخصومات ، هل يستطيع أن يحصل من شركة تأمين على ضمان بأنه سيعيش عشر سنوات . ؟

فاذا حدث وأعطته شركة التأمين هذا الضمان .. فمن يضمن لى أنه لن ينحرف ، كما انحرف حكام كثيرون فى الماضى بدأوا ملائكة وانتهوا شياطين .

واذا حدث وتكونت شركة تأمين على نزاهة وعدالة الحكام ، وأعطت للشعب بوليسة التأمين هذه .. فمن يضمن ألا يجرى الى جوار هذا لحاكم اصدقاء ومحاسيب ، يطفون بغير ان يعلم . ويستفيدون من الحكم آمين من أنه لا توجد معارضة . ولا توجد صحافة حرة . ولا يوجد رجل يجسر على ان يعلن عن الجرائم التى ترتكب بغير علم الحاكم بأمر الله .

واذا كانت شركات التأمين هذه كلها لم تتألف بعد . فكيف نقبل أن نعطي صكا على بياض لرجل واحد . مهما كان هذا الرجل . ليحكم هذا البلد عشر سنوات . وان نطلب الى هذا الشعب ان يتحول فجأة الى قطعان من الغنم تسير خلف رجل واحد . بغير ان يكون لها حق المأمة .. أو حق الهرب من سكين الجزار .

اننا نقبل الغاء الاحزاب فى فترة الانتقال . ولكننا نرفض الغاءها بعد فترة الانتقال .. اننا نعتبر الحكم الاستثنائى اشبه بمدة النقاهاة يقضيها المريض فى الفراش للعلاج .. ولكننا نرفض ان نمضى عشرة أعوام فى فراش المرض .

اننا نفهم ان يتحدث الشعب فى الازمات الجسام . نفهم ان تؤلف جبهة وطنية فى أوقات الحرب . وان تؤلف وزارة قومية فى اللحظات الحاسمة .

ان انجلترا عندما الفت وزارتها القومية فى اثناء الحرب الماضية ، وفى اثناء الحرب الاولى ، لم تلغ أحزابها ، بل كرست كل الاحزاب جهودها لكسب الحرب .. ولم تلغ هذه

الاحزاب وجودها . . ولم تطلب الى الشعب ان يلغى عقله .
ويلغى تفكيره السياسى او تفكيره الحزبى .

وعندما قامت ثورة سنة ١٩١٩ لم يطلب أحد الغاء الاحزاب
اكتفاء بحزب واحد . . بل أتألف الوفد .

وبقى الحزب الوطنى موجودا .

ولم يؤد بقاء الحزب الوطنى على قيد الحياة الى فشل الثورة .

بل لقد حدث فى اثناء الثورة ان قامت عدة احزاب اكتسحتها
سعد زغلول . بغير ان يصدر قانونا بمنع تعدد الاحزاب .

ولماذا نذهب بعيدا ؟ ان حركة التحرير قامت يوم ٢٣ يوليو
لتقضى على حكم الفرد . ولتنهى الطغيان والدكتاتورية .
ولتعيد لهذا الشعب حياة ديموقراطية حرة . . وليكون
الدستور حقيقة لا خيالا .

اما حكم الحزب الواحد فهو نظام مفر جميل وبرايق . .
وبشرط ان تكون أنت زعيم الحزب الواحد .

فهو المقعد الوحيد المريح فى مثل هذا النظام .

وليس مريحا أن يكون الواحد منا فى مقعد زعيم من زعماء
الحزب الواحد .

فمهما كبر نفوذ الواحد منا فلن يصل مثلا الى نفوذ «بريا» .

وانظر الى ما حدث لبريا . . ؟

اختلف معه الزعيم مالينكوف فأتهمه بالخيانة . . وزج به
فى السجن . وقدمه للمحكمة لتحكم عليه بالاعدام .

فهل سمع واحد منا دفاع بريا . ؟ هل سمع واحد منا ان
هناك محاميا للدفاع عن بريا . . ؟ هل عرف واحد منا ان
هناك قضاء حقيقيا نظر فى (قضية بريا) . . ؟

وقد كان بريا أحد زعماء الحزب الواحد . واحد المتحمسين
للحزب الواحد . لانه كان يظن أنه ان بقى الحزب الواحد
فسيبقى فى يده الصولجان والسلطان .

فاللهم أبعد عنا نظام حكم الحزب الواحد . ونظام حكم
الرجل الواحد .
اللهم نجنا من نكبة الدكتاتورية . . وجنبنا عثرة انظمة
الطغيان .
اللهم اعطنا بعد فترة الانتقال حكما ديموقراطيا كاملا فيه
حرية . وفيه عدالة . وفيه مساواة . وفيه شعب يسجد له
الحاكم لا حاكما يسجد له الشعب .



الذى قرأته فى الصفحات السابقة ، هو نص المقال الذى
نشره الاستاذ مصطفى أمين فى عدد « آخر ساعة » الصادر
بتاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ . وقتها كتب مصطفى أمين
يرفض قيام الحزب الواحد . فقد شم فى الجو أن هناك اتجاهها
لقيام الحزب الواحد ، كبديل عن الاحزاب المملغة .

ولم يعجب الاستاذ محمد التابعى « برأى الاستاذ
مصطفى أمين . فكتب التابعى يهاجم الاحزاب ، ويؤيد
الحزب الواحد .

فما كان من مصطفى أمين الا أن كتب مقالا ثانيا يرد فيه
على التابعى ، ويعدد أخطار قيام الحزب الواحد . وهو
المقال الذى نشرته فى الصفحات السابقة لهذه الكلمات .

● ارهاب . استبداد . ديكتاتورية ●

كان الاستاذ مصطفى أمين يقرأ المستقبل - فعلا - عندما
كتب منذ ٢١ سنة فى مجلة آخر ساعة بتاريخ ٢٦ اغسطس
١٩٥٣ ، يهاجم فكرة الحزب الواحد .

لقد استعرض مصطفى أمين المشاكل والمتاعب التى تنتظر

لشعب - أى شعب - عندما يسلب حقه فى المعارضة ،
ولا يستطيع أحد أن يرفع صوته ويقول (لا) للحاكم .
وكان مصطفى أمين يسبق الزمن بهذا المقال ، فقد تحققت
جميع توقعاته ومخاوفه .

كنت أرتدى البنطلون القصير عندما ألغيت الأحزاب
السياسية فى بلادى . وعشت أنا وجيلى كله طوال السنوات
التالية ، ونحن نسمع من يكرر - بمناسبة وبدون مناسبة -
أن الأحزاب السياسية هى سر البلاد . وأن البلاد لم تتأخر
إلا بسبب فساد الأحزاب . وعفونة الحزبيين القدماء . كما
أكدوا لنا أن الخير كل الخير ، فى قيام التنظيم السياسى
الواحد .

وقامت هيئة التحرير . ثم قام الاتحاد القومى . ثم قام
الاتحاد الاشتراكى العربى . الذى يتعرض هو الآخر للتغيير
والتبديل مرة كل عدة سنوات .

وطوال هذه الفترة لم يعرف جيلنا معنى الراى الآخر .
لم يتذوق حلاوة المعارضة . وتعودنا على الراى الواحد ،
والقرار الواحد ، والحاكم الأوحـد !
الحكومات تشكـل ، ثم تعدل ، ثم تتغير ، دون أن نعرف
السبب !

القوانين تلغى ، والدستور يجمـد ، ولا يستطيع مواطن
أن يسأل لماذا ؟

الوزير يقال ، والمرئى يطلق سراحه ، والانتهازى يتربع
فوق القمم ، والوطنى الشريف يجوع ، ولا يقدم للشعب
تفسير واحد لهذه القرارات العفوية الوحـدية .

لم نسمع فى الماضى عن مواطن حاول أن يعترض إلا وكان
مصريه الفصل من وظيفته ، أو أدخله مستشفى المجاذيب ،
أو اتهمه بالخيانة العظمى .

هذا لا يحدث أبدا فى دول العالم التى تتمتع شعوبها
بالأحزاب المعارضة .

في هذه البلاد لا تستطيع الحكومة أن تلغى آدمية المواطن .
ولا يمكن للحاكم أن يسجن من يشاء ، أو يرفق من يريد .
القانون هو الذى يحكم الأمور هناك . وإذا غفل المواطن
عن تصرف خاطيء لأحد المسئولين ، فإن الحزب المعارض
لا يغفل أبدا . أنه يقيم الدنيا ويقلبها فوق رأس هذا
المسئول .

أى قرار لا يعجب الشعب ، تسارع المعارضة وتجمع
الأصوات . . وتطلب سحب الثقة من الحكومة . وقد تسقطها
بسبب هذا القرار .
أى قانون جديد لابد أن يسبق صدوره استفتاء الشعب
على جميع بنوده .

هذه هى المعارضة الحقيقية والديموقراطية التى لم يعرفها
جيلنا .

ولهذا السبب لابد أن نطالب اليوم بعودة المعارضة .
بعودة الراى الآخر .

ان الرئيس أنور السادات أعاد للشعب حريته . فلماذا
لا يعيد له ديموقراطيته ؟

لماذا لا يلغى الحزب الواحد ، ويعاد الأخذ بنظام تعدد
الأحزاب ؟

ان بعض السذج ، يهاجمون هذا الراى ، ويتصورون أن
معنى عودة الأحزاب ، هو عودة « حزب الوفد » ، و « حزب
السعديين » ، و « حزب مصر الفتاة » ، و « حزب الأحرار
الدستوريين » . . . و . . الى آخر قائمة الأحزاب
المصرية السابقة .

وينسى هؤلاء — أو لعلمهم يتناسون عن سوء قصد — أن
الأحزاب الماضية قامت من أجل تحقيق مطالب قومية تحققت
فعلا ، أو فات وقت بعضها .

أن الأحزاب التى ننادى بها الان ، لا صلة لها بالأحزاب
القديمة .

أحزاب اليوم ستنادى بمبادئ جديدة . وستعمل من أجل
أهداف محددة .

فمطالب اليوم ، ليست نفسها مطالب الأمس ..
ان الأحزاب التى تنادى بها الآن ، لا صلة لها بالأحزاب
القديمة .

وسياسة اليوم ، ليسوا امتدادا لمصطفى النحاس أو
لابراهيم عبد الهادى ، أو لمكرم عبيد ، أو للدكتور محمد
حسين هيكل !

فظروفنا غير ظروفهم .

وأحلامنا تختلف عن أحلامهم .

ونحن لم نطالب بالأحزاب ، الا بعد ان اثبتت لنا تجارب
السنوات الماضية ، فشل الحزب الواحد ، وفشل البرأى
الواحد .

فلولا اختفاء المعارضة فى مصر لما توالى علينا الكوارث
بهذا الشكل .

ولو كان لدينا الحزب المعارض لما تركنا الاتحاد الاشتراكى
يتحكم — بقادته — فى أرزاق الناس! الذى لا يرضيهم أبعدوه
وراء الشمس ! والذى يعجبهم رفعوه فوق القمة !

لو كان هناك من يحاسب ، لما استطاعت مراكز القوى أن
تسرق ، وتنهب ، وتشرد ، وتسجن ، وتبطش بالمواطنين .
ولو كان هناك من يراقب ، لما تركنا بعض المسئولين
السابقين يحققون ثروات طائلة وبطرق غير مشروعة وغير
مفهومة .

هناك فى مصر الجديدة تنتشر فيلات أشبه
بقصور ألف ليلة وليلة ! من هم أصحابها ؟ من هو الذى
بناها لهم ؟ وكم قبض ثمنها لها ؟ ومن أين دفعوا ثمن الأرض ،
وثن البناء ، وثن التأثيث ؟

وما حدث فى مصر الجديدة ، حدث فى الزمالك ، وحدث فى
المهندسين ، وحدث فى المعمورة ، وحدث فى الهرم ، وحدث فى
المنصورة .. وحدث فى مناطق أخرى كثيرة !
مساحات شاسعة من أجمل الحدائق ، يمتلكها من لم يكن
أبدا فى الحساب أن يصيحبوا من كبار الملاك .. فى يوم من
الايام .

فمنهم من تخصص في رفع شعارات الاشتراكية !
ومنهم من استقطب مبادئ الماركسية اللينينية !
ومنهم من تبني حقوق الفلاحين والعمال والمثقفين
والرأسمالية الوطنية والجنود !

ومنهم من كان الفيلسوف الذي قدم التفسير الاشتراكي الوطني
لكل قرار صدر ، والتبرير الذكي لكل إجراء اتخذ !

ومنهم من اخترق آذاننا - لسنوات طوال - من كثرة ما قال
وردد حول حتمية النقاء الثوري ، وحتمية التقشف ، وحتمية
شد الحزام حول البطون !

- هؤلاء جميعا أصبحوا الآن من ملاك الاراضي الزراعية .
- ثمار حدائقهم ، يصدر الى الخارج ، ويغمر الاسواق .
- دواجن مزارعهم ، تتخاطفها المجمعات الاستهلاكية .
- وهكذا .. فقدنا الثقة في هؤلاء جميعا .
- ولم نعد نصدق ما قالوه لنا .

ولم نعد نستطيع ان نتحمل كلامهم ، أو حتى وجودهم
بيننا .

لقد سرقونا ، وضحكوا علينا ، واستغلوا تسامحنا ،
وتمادوا في السخرية بنا !

هم يأكلون ، ونحن نتضور جوعا !

هم يزدادون غنى ، ونحن نزداد فقرا !

هم الذين تسببوا في كل كوارثنا ، ومشاكلنا ، وأوجاعنا !

هم أصحاب الحزب الواحد . وأصحاب الرأي الاوحد !

والاخذ ، بنظام تعدد الاحزاب ، هو وحده الذي سيخلصنا
من هؤلاء جميعا .

ولن نكون أفضل من غيرنا الذين أبقوا على تعدد الاحزاب ،
ورفضوا الاكتفاء بالحزب الواحد . فلو كان هناك خير في الرأي
الواحد ، والحزب الواحد ، لسارعت شعوب فرنسا وبريطانيا

والمانيا الغربية والولايات المتحدة وأيطاليا و . . و . . بالغاء
نظام تعدد الاحزاب واكتفت بالحزب الواحد .
. . فمن المؤكد ان هذه الشعوب لا تقل في الذكاء عن
شعبنا .

ولهذا السبب أتمنى أن نصبح أكثر تواضعا ، وأكثر رغبة
في التعلم من غيرنا .

واذا كانت شعوب أوروبا وآسيا - وحتى بعض شعوب
أفريقيا - قد نجحت في رفع مستواها الحضارى فعلينا الا نتردد
في تقليد أسلوبها ، ولا نخجل من نقل تجاربها .

فاذا تطلعنا الى الدول التي تتمتع - حقا - بالديمقراطية ،
سنجد انها تتمتع بصحافة حرة غير مكومة . حرية الرأى
مكفولة بحكم القانون . الاحزاب السياسية متعددة . . ويتزايد
عددها ، وتتطور أهدافها مرحلة بعد مرحلة .

الرأسمالى يقول رأيه ويمضى ، دون أن تلاحقه لعنات
وطعنات أخوان ماركس !

والاشتراكى يواصل الحديث عن مكاسب العمال والفلاحين ،
دون أن يتهمة أنصار اليمين ، بالكذب ، والخداع والتزوير !

والشيوعى ، ينظم خلاياه ، بلا خوف من رجال المباحث
الذين يلقون به فى السجون والمعتقلات !

فالحكومة فى هذه المجتمعات ، لا تتدخل أبدا لفرض رأيا ،
ولا تحاول مطلقا أن تكتم أنفاس من يعارضها !

والصورة تختلف تماما فى الدول الاخرى التي تتمتع
بديمقراطية غير الديمقراطية التي تحدثنا عنها .

فالديمقراطية الجديدة لا تؤمن بتعدد الاحزاب . ولا بتعدد
الآراء .

لاتوافق على تضارب الافكار . ولا تأخذ برأى الافراد .
صحافتها موجهة . النقد ممنوع . . الا اذا ارادت اللجنة
المركزية للحزب الواحد أن تنقد !

والمعارضة محرمة . . الا اذا اراد المكتب السياسى الاعلى أن
يعارض !

كل الابواب مفتوحة أمام أعضاء الحزب الواحد . .
وكلها مغلقة بالقفل والمفتاح فى وجه غير الاعضاء !
كبار رجال الدولة يلمعون فجأة ، ثم يختفون فجأة . . بلا
مبرر ! المسئول الذى كان الناس يرون صورته تتصدر الصحف
وتملا شاشة التليفزيون ، كل يوم ، يمنع نشر أى كلام عنه
ويمنع ظهوره أمام الناس ، بجرة قلم . . وبلا سبب معروف !
ولا يجرؤ مواطن ويسأل عن سر هذا الإبعاد المفاجيء !
قادة الحزب الواحد يمكنهم ان يأمرؤا بسجن أى مواطن
يعارضهم ، ويقطع عيش أى فرد لا ينحنى أمامهم !
. . صورتان متناقضتان متباعدتان . الاولى لديمقراطية
الشعب ، والثانية لديكتاتورية الحزب .
منتهى الحرية هنا ، ومنتهى الاستبداد هناك .
والشعب المصرى من حقه أن يطالب بالحرية ، بعد أن ضاق
بالاستبداد .
لقد عانى طويلا من حكم الحزب الواحد ، والحاكم الاوحد .
وآن له الآن فى عهد السادات أن يختار الديمقراطية التى
تخدمه ، لا تلك التى تخدم قادة الحزب الواحد .
آن له ان يطالب بالغاء الرأى الاوحد ، والاخذ بنظام تعدد
الاراء . . تعدد الاحزاب .

● حرب اليمن ●

أو الدرس الذى لا ينسى

فلو كانت لدينا معارضة ، خلال السنوات الماضية ، لما
تورطنا فى حرب اليمن التاريخية .
لقد اتخذت الحكومة قرار التدخل العسكرى فى اليمن ،

لمساندة الثورة الشعبية والعسكرية التي قادها المشير عبد الله
السلال ، ولانقاذ الشعب اليمني من ظلام التخلف .

رأينا الطائرات الحربية - والمدنية أيضا - تقلع من جميع
مطاراتنا وتحمل ملايين الاطنال من القنابل ، والهدايا ، وأكياس
الذهب . . لتشارك في أعنف حرب شهدتها رمال وجبال اليمن
السعيد .

ورأينا السفن الحربية - والمدنية أيضا - تتدفق على البحر
الأحمر ، حاملة الآلاف من ضباطنا وجنودنا ، ومئات الدبابات
والمدافع ، والسيارات ، والمدافع ، وصناديق الذخيرة .

وطالت الحرب سنوات وسنوات .

استشهد في معاركها الوف عديدة من ضباطنا وجنودنا
الابطال الأبرياء .

واستمرت خزانة الدولة تصرف على هذه الحرب أكثر من
مليون جنيه استرليني يوميا ، ولمدة ٥ سنوات متصلة .

وكان يمكن أن تستمر هذه الحرب البشعة ، خمس سنوات
أخرى ، لولا حرب يونية ٦٧ ، ولولا مؤتمر الخرطوم الذي تقرر
فيه الاتفاق بين عبدالناصر والملك فيصل ، على إنهاء اشتراكهما
المسلح في هذه الحرب الطاحنة .

وقد استطاعت أجهزة الاعلام المصرية ، وقتذاك ، أن تضلل
الرأى العام وترسم له صورة غير حقيقية لأبعاد هذه الحرب .

وبلغت السخافة ذروتها عندما طلبوا من عبد الحليم حافظ
أن يغنى من تلحين عبد الوهاب أغنية عن حرب اليمن تقول
كلماتها في وصف عمليات القتل والتشويه وإبادة الجنود
والضباط والمدنيين بانها : « يا حبايب بالسلامة . رحتم
ورجعتهم بالسلامة . رحلة نصر جميلة . . ! »

لم يسمح للصحف بالكتابة عن حرب اليمن الا من خلال
البيانات الرسمية الكاذبة . ولم ينشر في صحفنا عن هذه

الحرب الا شطحات التفاؤل الكاذب . ولم يصدر فى مصر أى كتاب يتضمن الوثائق الصادقة لحسابنا الفادحة فى الارواح والعتاد خلال هذه الحرب الشهيرة .

لو كنا نملك المعارضة فى هذا الوقت ، لطالبنا بمعرفة الحقائق كاملة . ولطالبنا بمعرفة نتيجة الدم الذى سال ، والمال الذى حُرف بمنتهى البذخ .
لو كنا نستمع للرأى الآخر ، لربما فكرنا أكثر من مرة قبل أن نتورط فى هذه الحرب .

لم تغتصب منا أرض ، حتى نهب لاستعادتها بالقوة .
ولم تجتث جحاقل اليهود حدود اليمن ، حتى نبادر بانقاذ الشعب اليمنى الشقيق من براثن الاستعمار الصهيونى .

ان الثورة التى قادها المشير النسلال ، تعتبر من شئون الشعب اليمنى الداخلية ، وكان من رأى البعض الا نتدخل عسكريا لصالح طرف وضد الطرف الآخر . فالجمهورى اليمنى هو أخ الملكى اليمنى . ولا شأن لنا - كدولة تبعد عن اليمن بآلاف الاميال - بما يحدث من خلافات بين الاخوة الشقيقين اليمنيين .

كان هذا هو رأى البعض وقتذاك ، ولكن الاعتراض كان خافتا ، مهملا ، بددته الرياح !

فمراكز القوى المصرية كانت تستعد لبسط أوهامها التوسعية على صعيد العالم العربى ، من المحيط الى الخليج . وكانت حرب اليمن فرصة لا تعوض للوصول الى هناك ، حتى ولو تكلف هذا ارواح عشرات الآلاف من شبابنا ، ومئات الملايين من ثرواتنا ، وعشرات السنوات من التأخر والتخلف تعود بنا الى القاع !

كان الهدف مجرد المجد الشخصى .

وحتى هذا الهدف لم يتحقق .

أن ما حدث لنا فى ورطة اليمن ، يجب ان نتعلم منه درسا لا ينسى أبدا .

فهو يعلمنا ضرورة وجود المعارضة فى بلادنا .
أن الرأى الواحد - مهما بلغت حماسته الوطنية - لا يمكنه
أن يضمن صواب الفكر الى مالا نهاية !
ولا بد أن يخونه الصواب يوما . وهو ما أثبتته لنا الايام
عشرات المرات خلال السنوات الماضية .
لقد مللنا اللسان الواحد الذى تكلم بأسمنا .
ومللنا الاذن الواحدة التى تسمع نيابة عنا .
ولا بد الآن من أن نتكلم بألستنا جميعا .
ولا بد أن نسمع بآذاننا ما يقال لنا .
.. لا بد من المعارضة !

● الحزب المنتظر ●

تعدد المنابر ، داخل الاتحاد الاشتراكى ، هو البديل المؤقت
لقيام الأحزاب السياسية فى بلادنا . والمنبر الذى لن أتردد فى
تأييده والانضمام اليه ، هو الذى يتضمن برنامجا قضائيا
التالية :

١ - أن يؤمن بشعار « مصر أولا » . الامكانيات كلها من
أجل النهوض بشعب مصر . الجهد كله يبذل فى سبيل رفاهية
المواطن المصرى . ثروات البلاد تصرف داخل حدودنا .
فالشعب الجائع المحروم ، لا يبعزق ملائمه على غيره !

٢ - أن تتميز أحلام قادة المنبر بنعمة التواضع المفقود ! فهم
يفكرون فى تحقيق وحدة الشعب المصرى قبل أن يفكروا فى
تحقيق وحدة الكرة الارضية . يعملون من أجل تصفية
الخلافت الدينية والفكرية والمذهبية ، بين فئات الشعب المصرى
قبل أن يخططوا لتصفية الامبريالية العالمية فى مجاهل افريقيا
والشيوعية الحمراء فى استراليا وامريكا اللاتينية !

٣ - أن يدعو المنبر الى الوحدة العربية المدروسة ، ويرفض قيام الوحدة المحدودة الارتجالية ! لقد عانينا طويلا من الوحدة التي تعلن ، وتنفذ ، وتنهار ، فى جلسة عمل واحدة !

٤ - أن ترتفع أصوات من فوق المنبر المنتظر ، تطالب بانقاذ الفلاح المصرى من الأزمات التي تمنع تنفسه . فالفلاح المصرى لا يزال يشرب الماء الملوث من الترع . وينام داخل أكواخ صنعت من الطين ولا تدخلها الكهرباء ، ويأكلها النمل الأبيض . فلاحنا فى القرن العشرين ما زال يستخدم فى زراعته نفس الأدوات التي كان يستعملها فلاح قدماء المصريين !

ان الاموال الطائلة التي صرفت فى الماضى لتحقيق الأحلام التي لم تتحقق أبدا ، كانت كفيلة باحداث الانقلاب فى حياة الفلاح المصرى ، فتنقله من عصر البدائية الى عصر المدنية .

٥ - أن ينادى المنبر بإعادة كتابة التاريخ بلا تزيف . وان يشكل من بين أنصار المنبر لجنة لتقصي الحقائق تبدأ عملها على الفور . . لتكشف لنا مآسى الماضى ، حتى نعرف الأبطال الذين ضحوا من أجل الشعب ، وأشبه الأبطال الذين ضحى الشعب من أجلهم .

٦ - أن يرسم لنا المنبر تصوره لمستقبل مصر . لا نريد كلاما معسولا لا يتحقق أبدا . ولن نقبل أوهاما لا تصدق مطلقا . نريد تخطيطا دقيقا لمستقبلنا بعد ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ سنة قادمة . كم سيكون لدينا من مصانع تنتج فعلا ، وليست لمجرد كمالة عدد .

متى سنحتفل بوفاة آخر أمى فى بلادنا ؟ .

متى سيكون هناك سرير لكل مريض ؟ ومأوى لكل أسرة ؟ وعمل لكل متعطل ؟ ومقعد لكل تلميذ ؟ وطعام لكل فم ؟ ومكان لكل قدم فى المواصلات ؟

.. هذا التخطيط هام جدا ، حتى يطمئن الشعب على مستقبل أولاده بعد أن يثس من ماضيه وبعض حاضره .

٧ - ان تصر الأصوات من فوق المنبر المنتظر ، على استرداد أموال الشعب المسروقة ، وبذلك يعود للشعب ما نهب منه من ثروات لا تقدر بثمن والتي اتخذت لها أشكالاً مختلفة : فهي عمارات شاهقة يملكها المحاسيب . وأطيان شاسعة استولى عليها الألاضيش . وجناين مثمرة وضع الأقارب أيديهم فوقها ومخصصات خيالية يحصل عليها من لا يستحقها . وعمولات ضخمة يقطعها الوسطاء ولحساب بعض الكبار . وارصدة ثمينة مهربة في بنوك سويسرا . وقصور فخمة طرد منها أصحابها ، ويقطنها الآن « اثرياء الاشتراكية » ، كما أطلق عليهم أستاذنا جلال الدين الحامصي .

أن المنبر الذي أنتظره هو الذي يمثل الاغلبية الصامتة .
الكادحة . المظلومة . والرحيمة بمن أساء اليها .

● مظاهرات هنا وهناك ●

لقد شاهدت في دول كثيرة ، كيف تعبر الشعوب عن رأيها .
عندما أراد الشعب الفرنسي أن يعدل القانون لينص على اباحة الاجهاض ، بدأت حملة اعلامية واسعة ، اشتركت فيها الأحزاب والهيئات الاجتماعية والطبية والصحفية ، كما خرجت الجماهير الى الشوارع والميادين ، تهتف وتنادى بالتغيير .

ووافقت الحكومة على وجهة نظر الشعب وأجرت التعديلات المطلوبة .

وعندما ارتفعت الأسعار بشكل مخيف في بريطانيا ... قامت القيادات الجماهيرية بتنظيم الأسلوب الذي تأخذ به حقها .

وكان لهذا الأسلوب أكثر من اتجاه .
اتجاه اعلامي يقرأ ويسمع ويرى .
واتجاه رسمي يتم بالاتصالات مع كبار المسئولين في الدولة .

واتجاه ثالث - وأخير - يتمثل فى تجميع فئات من الشعب والخروج بها الى الشوارع ، تهتف وتنادى بتخفيض الأسعار .
وتفهمت الحكومة لوجهة نظر الشعب وبدأت سياسة اقتصادية رشيدة وبعيدة المدى .

وعندما أحس الشعب الألماني بنوع من الاختناق بسبب التضخم المالى المتزايد ، خرجت الجماهير الى الشوارع والميادين تطالب بالاصلاح .

.. وفى جميع هذه البلاد ، وغيرها ، كان خروج الجماهير الى الشوارع منظما .

جماهير تقدر مسئولياتها . سارت رافعة شعارات تبرز الرأى الآخر . رجال الأمن على علم مسبق بخروج المظاهرات . وحددوا لها الشوارع ، حتى يمنع فيها المرور خلال المسيرة . هتافات . عبارات محددة . مطالب واضحة .

لم أر متظاهرا واحدا حاول الخروج على هذه التقاليد الديمقراطية . لم أشاهد مواطنا يكسر واجهة محل تجارى لا صلة لصاحبه بالغلاء ، ولا بالتضخم . لم أُلح متظاهرا يقتحم مكتبا لشركة طيران أجنبية لا علاقة لها بارتفاع سعر الطماطم ، ولا باختفاء البوتاجاز .

لم أر جماهير المظاهرة تنقض على الأتوبيسات العامة - التى يملكها الشعب لا الحكومة - ويكسرون زجاجها ، ويمزقون اطاراتها ، ويشعلون النار فى هيكلها .

لم أر مواطنين ، يقذفون المارة الابرياء بالحجارة . فيهشمون سيارات الأهالى ويجرحون تعساء الحظ الذين تصادف مرورهم فى نفس الشارع .

التظاهر فى تلك الدول التى زرتها ، يهدف الى مخاطبة الحكومة بصوت عال ، ولا يهدف الى تخريب البلد .

والتجمع الجماهيرى الذى يطوف حول أبنية الوزارات - فى تلك الدول - يرمى الى اقناع سكان هذه الأبنية بحل مشاكل

الجماهير ، ولا يرمى الى تحطيم مباني الحكومة فوق رؤوس
العاملين داخلها .

ولهذا السبب تنجح عادة هذه التحركات الجماهيرية .

المتظاهرون يحبون بلادهم قبل أشخاصهم .

والحكومة تحترم آراء المواطنين ، مهما كانت صعبة ، ماداموا
يستخدمون فى طلبهم أسلوب الحوار لا أسلوب الارهاب .

ولهذا السبب - أيضا - لم تفكر الحكومات الديمقراطية فى
الأخذ بوسائل الضرب والقمع والعنف ، ما دام المتظاهر لم يعتد
على حياة أو على ممتلكات الغير .

.. فمن حق الشعب أن يتكلم . وان يرفع صوته عاليا
إذا أصيب المستمع بالطرش فجأة . ولكن ليس من حقه أن
يهشم الرأس بطوبة ، أو يفتح البطن بسكين .

.. وكم أتمنى لو أن الحكومة ، بدأت بمبادرة من جانبها ،
فتسمح بخروج المسيرات الشعبية الى الشوارع ، لتقول
رأيها ، وتنادى بمطالبها المشروعة .

.. ان هذه المبادرة من جانب الحكومة ، لابد أن يحسن
الشعب استقبالها والترحيب بها .

.. ومن يدري ، فقد نشهد قريبا مظاهرات تخترق شوارع
القاهرة ، ولا تختلف فى شكلها واسلوبها ، عن المظاهرات
التي نراها فى شوارع باريس ولندن وبون .

عودة إلى جحشنا الطبيعي

● الاشقاء .. أصبحوا أعداء

● وأحدهم يكرر نفس الأخطاء

● الاشقاء .. أصبحوا أعداء ●

لو كانت آذاننا استمعت الى رأى الآخر ، لما ساءت علاقاتنا مع معظم الدول العربية الشقيقة ، خلال السنوات الطويلة الماضية .

ولو كنا تركنا غيرنا يقول رأيه ، لما تسرعنا وقطعنا علاقاتنا مع هذه الدولة أو تلك .

عندما زرت المغرب — أخيرا — فوجئت برصيد الحب الضخم الذى تملكه مصر فى قلوب هذا الشعب العربى المتدين . الذين قابلتهم فى الرباط أو فى الدار البيضاء ، كشفوا لى عن جراح الماضى . عن الفترة التى تدهورت فيها العلاقات بين مصر والمغرب ، لدرجة القطيعة التامة ، وتبادل الاتهامات عبر الاثير وبين السطور .

قالوا لى فى المغرب أنهم فتحوا حدودهم وقلوبهم لآلاف المدرسين المصريين . كانوا يريدون تعويض ما حرّمهم منه المستعمر الفرنسى خلال قرون . وأرادوا أن ينطقوا بالعربية، ويفكروا بها . وكانت مصر هى الدولة الوحيدة القادرة على مساعدتهم فى تحقيق هذا الهدف .

وكانت التجربة ناجحة فى بادئ الأمر . وأرسلت مصر آلاف المدرسين ، لتعليم أبناء المغرب اللغة العربية .

كما أرسلت أيضا آلاف الخبراء للعمل فى المصانع والمعامل المغربية ، بدلا من الفنيين والخبراء الفرنسيين الذين حاولوا أن يبعدوا المغرب عن المشرق ، وأرادوا أن يسلبوا لسانه القدرة على النطق بالضاد .

وفجأة تلبد الجو بين مصر والمغرب . مشكلة محلية تتعلق بالحدود بين المغرب والجزائر .

فسارعت مصر بتبني وجهة النظر الجزائرية ، ضد وجهة
النظر المغربية .

هكذا بكل بساطة . ولم يفكر عباقرة القاهرة أن المغربى
هو أئح عربى ، لا تقل عروبتة عن الاخ الجزائرى . وأن النزاع
الذى نشب بينهما ، يعتبر من المسائل الداخلية التى لا تهم
مسواهما فقط ، فاذا تطور هذا النزاع الى التشابك
العسكرى ، فان كل ما يمكن لمصر أن تفعله ، هو أن تتدخل
بمساعيها الحميدة ، لوقف القتال فورا بين الشقيقين العربيين
واذا فشلت هذه المساعى الحميدة ، فلا بأس من الاستعانة
بالجامعة العربية لتتولى تسوية الازمة تسوية سلمية لاتضر
بطرف له حق ، ولا تحقق مكاسب لطرف لاحق له فيها .

هكذا كان يجب أن يكون دور مصر ، فى تسوية النزاع
المغربى الجزائرى . دور الاخ الاكبر عندما يحل مشاكل
أخوته الصغار .

ولكن الذى فعلناه ، كان شيئا بعيدا تماما عما ذكرناه .

ارسلنا قوات مسلحة ، لتقف بجانب الجزائر ، وضد
المغرب العربى . اى أننا اردنا أن نزيد المشكلة تعقيدا ، وأن
نقتل العربى بسلاح عربى .

وكان من الطبيعى أن تتدهور العلاقات بيننا وبين المغرب .
واعطينا فرصة للعناصر المغربية ، المعادية لاي تقارب مع
العرب فى المشرق لكى تملأ قلوب العناصر العربية بالخوف
والكراهية لكل ما يأتى من المشرق العربى .

وصدر الامر بأغلاق المدارس المصرية فى المغرب .
وطرد آلاف المدرسين المصريين وأعادتهم فورا الى بلادهم
وعاد الخبراء الاجانب من فرنسا الى المغرب مرة أخرى ،
ليعلموا أبناء المغرب اللغة الفرنسية ، وليديروا المصانع
والمعامل المغربية من جديد ، بعد ابعاد الخبراء المصريين .

وقعت العلاقات بين الرباط والقاهرة .

وتبادلنا حملات الدعاية المضادة ، وما صاحبها من شتائم

وسخافات ، ومؤامرات ، وتهديدات ، عبر الاثير ، وفوق
أعمدة الصحف .

ومن المضحك والمؤلم في نفس الوقت ، ان المغرب تصالح
مع الجزائر . . وعادت العلاقات بين الرباط والجزائر كأقوى
ما كانت . . ولكنها أبدا لم تعد بين الرباط والقاهرة . فقد
ظلت مجمدة ، ومتوترة ، كما كانت .

الى ان أعيدت منذ فترة قصيرة العلاقات بين المغرب
ومصر .

وعندما نشبت الحرب بين مصر وسوريا في جانب ،
واسرائيل في الجانب الآخر ، كانت القوات المغربية تحارب
مع العرب ضد اسرائيل .

وسقط قتلى وجرحى من المغاربة . . واختلط دمهم مع
اخوانهم من المشرق العربي .

وسارعت المغرب بتقديم كل ما في امكانياتها من أجل تدعيم
الجبهة العربية ماديا ومعنويا ، وحتى آخر لحظة .

وأدى المغرب واجبه كاملا ، بالنسبة لقضية فلسطين
وللحق العربي .

وفي زيارتي الاخيرة للمغرب ، لاحظت أن العلاقات بين
الرباط والقاهرة — في عهد أنور السادات — قد تحسنت
لدرجة ملحوظة .

ولكن من الصعب أن تندمل الجروح العميقة خلال فترة
زمن قصيرة . فما زالت في الافق آلام ، وآهات ، يتطلب
محوها الكثير من الصبر ، والجهد ، والوقت .

المسؤولون المغاربة أكدوا لى أن الخلافات انتهت تماما .
والسفير المصرى في الرباط قال لى :

ان العلاقات المصرية المغربية تمر الان بمرحلة وفئاق
واحترام متبادل .

ولكننا مازلنا نطمح فى ترجمة هذا الى وقائع وأرقام . .

ونتمنى أن يعود التعاون المصرى المغربى الى ما كان عليه فى يوم من الايام ، عندما كان المدرسون المصريون ينتشرون فى كل مكان فى المغرب . عندما كانت الخبرة المصرية تحل محل الخبرة الفرنسية أو الاوربية بصفة عامة . . عندما كان الشعب المغربى يسمع الاذاعة المصرية ، ويقراء الصحيفة المصرية ، ويشترى الكتاب المصرى ، ويشاهد الفيلم المصرى . أكدوا الى فى الرباط أن ما أطالب به ، يطالبون به ، أيضا . . . فصورة مصر - فى الوقت الحالى - تعطىهم الكثير من الامان والضمان .

ورغم ذلك مازلت أشعر بأن هناك بعض الخوف ، وبعض التخوف .

ولكن هذا لا يعنى أبدا ألا نمد أيدينا ، لكسب الصداقة المغربية مرة أخرى ، عن طريق التقارب السريع مع الشعب المغربى الكريم ، واقناعه بصورتنا الجديدة والحقيقية ، حتى نبدد خوفه ، ونزيل ترددده .

وليس المغرب وحده الذى أسأنا اليه اساءة بالغة فى الماضى .

لقد أسأنا الى الكثير من الدول العربية ، الشقيقة ، شعوبا وحكومات .

أسأنا اساءة بالغة الى المملكة العربية السعودية .

تخيلنا أن القومية العربية يمكن أن تفرض بالارهاب . . . وبقوة السلاح .

وتوهمنا أن من حق مصر ، أن تغير وتبدل فى أحوال الشعوب العربية الاخرى ، رغما عن أنف تلك الشعوب ، ونكاية فى نظم حكمها .

والذى يرجع الى الصحف المصرية - فى السنوات الطويلة الماضية - وبالذات فى أوائل الستينات ، سيقرا ما لا يصدقه عقل أو يقبله منطق .

شتائم سوقية . اتهمات قذرة . تهديدات فارغة . مؤامرات مكشوفة . ومخططات ساذجة .

والذى يتذكر ما كانت تقوله اذاعة صوت العرب
لا بد أن يشعر بالقرع .. فقد كانت اذاعة
من أجل تشتيت العرب ، لا من أجل جمعهم . كان المذيع
الجمهورى الصوت ، يصرخ ويطالب بالثورة ، على جميع
الانظمة العربية التى يتهمها — بكل بساطة — بأنها انظمة
رجعية ، وعميلة ، ومتعفنة .

وربما يتذكر بعضنا الخطب الرنانة التى سمعناها من
مراكز القوى الغابرة ، وهى تصف العاهل السعودى مرة
بالجنون ، واخرى بالفساد ، وثالثة بالخيانة والعمالة
للامبريالية الامريكية .

وربما يتذكر البعض التهديدات التى وجهها كبار المسئولين
المصريين — وقتذاك — للملك الراحل فيصل .

وعندما تورطنا فى حرب اليمن ، كان من احلام اولى الامر
فينا ، أن يستتب لنا الامر فى اليمن ، لنبدأ من أرضه حربنا
المقدسة للاطاحة بالحكم الملكى فى السعودية .

وبالفعل اغارت طائراتنا على المواقع السعودية ، كما
اغارت الطائرات السعودية على المواقع المصرية فى اليمن ..
وقتلنا منهم وقتلوا منا .. واستمر العداء ، واشتد النزاع ،
وتشدد كل جانب بموقفه وبرأيه وبعناده .

حتى كانت هزيمة يونية ١٩٦٧ .

وبعدها ظهر العاهل السعودى على حقيقته .. كان عظيما
ونظيفا ، ومخلصا لعرويته ولدينه .. لم يتشف فى مصر ..
ولم يهلل للوحل الذى تمرعنا فيه بسبب الهزيمة القاسية ..
وأنا أسرع الى الخرطوم ، وقدم لمصر أكثر مما قدمته أية
دولة أخرى من الدول التى كنا نؤيدها ، وندعمها عسكريا
وسياسيا واعلاميا على الصعيدين العربى والعالمى .

وظل الملك فيصل ، وحتى آخر لحظة فى حياته ، كريما مع
مصر . سخيا فى دعمها . ومتفهما لمواقفها .

وكما أسأنا الى المغرب والسعودية ، أسأنا ايضا الى الجزائر .

لقد ساعدنا الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسى . .
ولم نتخلى عن الثورة الجزائرية حتى بعد أن نالت استقلالها .
ولم ينس الشعب الجزائرى البطل ، ما قدمناه له من
مساعداً وتضحيات . . وظلت صورة مصر تملأ قلوب
الشعب الجزائرى ، تقديراً وعرفاناً وحبا .

الى ان اختلف قادة الثورة فيما بينهم . . واتفقت الاغلبية
على ضرورة احداث التغيير واقصاء أحمد بن بللا .
وتقبلت جميع الدول العربية هذه التغييرات الداخلية ،
بلا تعليق . . وبلا رد فعل ، الا مصر . فهى وحدها التى غضبت
وشارت ، وهددت ، وتوعدت .

كان من حقها ان تقول رأيها أولاً فى هذه التغييرات . كأن
هناك وصاية مصرية على القيادة الجزائرية .

وطارت بعثة خاصة من القاهرة الى العاصمة الجزائرية
برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، ومعه محمد حسنين هيكل
بحجة الاطمئنان على سلامة أحمد بن بللا .

وفترت العلاقات بين مصر والجزائر فتورا واضحا ،
ومكشوفاً أمام الشعب المصرى والشعب الجزائرى .

الى أن اندلعت الحرب ضد اسرائيل ، فتحملت الجزائر
مسئولياتها العربية ، وبادرت برد جميل مصر ، وساندتها
عسكرياً ومادياً ومعنوياً بكافة امكانياتها وعلى حساب
خطط تنميتها .

وكما أسأنا الى المغرب والسعودية والجزائر ، أسأنا
ايضا الى الأردن .

جاء وقت توهمنا فيه أننا رسل تحقيق العدالة الاجتماعية
ليس فقط فى منطقة الشرق الاوسط وانما نتجاوزها شرقاً
وغرباً وجنوباً وشمالاً .

وتسلطت عليها فكرة تنادى بضرورة قلب نظام الحكم
في جميع الدول العربية والافريقية التي لا تتفق معها ،
سياسيا ، وعقائديا ، ومذهبيا .

وأعلنها حربا لا هوادة فيها على الملكية المتعفنة في بعض
الدول الشقيقة .

وكانت المملكة الاردنية الهاشمية ، من أولى تلك الدول
التي لم تسلم منا .

وكان الملك حسين ، هدفا ظاهرا ، لحملات تشهير لا قبل
له بها .

ورد الملك حسين على الهجوم بهجوم مضاد . وانشفت
الدولتان في أشغال نيران الكراهية المتبادلة ، وتوسيع هوة
الخلاف ، والصراع ، بين البلدين .

وتعرض الحسين لسلسلة من المؤامرات للقضاء على
نظامه ، أو على حياته .

وأفلت الحسين مرات عديدة من الموت .

وظلت أجهزة الاعلام المصرية ، المكمة ، تزف لنا يوميا
بعد يوم اقتراب يوم الخلاص من الملك حسين ، نتيجة لانقلاب
يشترك فيه الشعب الاردني مع الجيش لاطاحة بالنظام الملكي
الهاشمي ، واعلان النظام الجمهوري مكانه .

ومن اجل تحقيق هذا الهدف ، تحالفنا مع زيد وعبيد من
أعداء الملك حسين . وتعاملنا مع هذا الزيد وذاك العبيد ،
بمنتهى السخاء ، من اجل الصرف على مؤامرات لم تنجح
أبدا .

وظل الملك حسين ، ملكا على الاردن .

وبقى النظام الملكي ، قويا وراسخا ، لم يتزعزع حتى
الان .

وقبيل حرب ٥ يونية ١٩٦٧ ، وصل الملك حسين الى

القاهرة ، وتمت تصفية الخلافات بين القاهرة وعمان ،
من أجل المعركة المشتركة .

وبعد الهزيمة ، استمرت فترة المهادنة بعض الوقت ، وان
تخللتها بعض الخلافات المغلفة بنوع من السرية شسبه
المعلنة .

ثم تلاشت هذه الخلافات تماما بين القاهرة وعمان ، قبيل
وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، على أساس حق كل دولة في
تصريف أمورها الداخلية . لا شأن لنا بما يجرى داخل
الأردن ، ولا شأن للأردن بما نفعله داخل مصر . أما القضايا
العامة ، القضايا المصرية ، والقضايا العربية القومية ،
فالتشاور فيها متبادل ومتفق عليه من كلتا العاصمتين .

وكما أسأنا إلى المغرب والسعودية والجزائر والأردن ،
أسأنا أيضا إلى العراق .

نشبت بيننا وبين العراق سلسلة من الحروب المستمرة ،
والمتقطعة ، ومنذ سنوات الثورة الأولى .

وجاء وقت تخيلنا فيه أن الهدف الأول والاعظم للحكومة
المصرية ، هو قلب النظام الملكي في العراق ، وإعلان الجمهورية
مكانه . كل المشروعات الحيوية التي تهم الشعب المصري
جمدت وتوارت في صفحات الصحف الداخلية ، لتفسح المجال
في الصفحات الأولى لنشر فضائح النظام الملكي العراقي ،
وخيانات نوري السعيد العميل وحلفه المشبوه .

وعندما سقطت الملكية في العراق ، وأعلنت الجمهورية
مكانها ، استمرت الحفاوة المصرية بها لفترة قصيرة ، ثم
فجأة أعلنت الحرب الإعلامية بين القاهرة وبين بغداد . . .
وعدنا من جديد نوجه طاقاتنا وأموالنا ومشاعرنا كلها من أجل
الإطاحة بحكم « المجنون » عبد الكريم قاسم ، كما وصفناه ،
وجندت أجهزة أعلامنا الصحفية والإذاعية من أجل تشويه
النظام العراقي ، والعمل على إسقاطه بأي ثمن ، وبكل
الطرق المشروعة والغير مشروعة .

ومرت سنوات ، سقط بعدها عبد الكريم قاسم . وجاء بعده عبد السلام عارف ، وهللنا للعهد الجديد الى درجة الثمالة .

وعشنا فترة سلام ووئام مع العراق . ولكنها للأسف كانت قصيرة ، في عمر الزهور .

فقد مات عبد السلام عارف . . فجأة .

وتولى شقيقه عبد الرحمن عارف الحكم من بعده . . ولكنه لم يكن هو الذي يملك السلطة كلها في يده . . ولذلك كان حماسنا أقل ، وتأييدنا محدودا .

ولم يعمر عبد الرحمن عارف طويلا .

وتولى حزب البعث الحكم في العراق بقبضة قوية ، وبأهداف مبعثرة هنا وهناك ، فتهاوت فترة السلام والوئام بين القاهرة وبغداد بسرعة البرق ، وعدنا الى الصراعات ، والمؤامرات ، والتوجس المستمر ، وأزمة الثقة المتبادلة .

وتوقف الصراع لفترة في أعقاب حرب ٥ يونية ٦٧ ، ليعود أشد وأقسى فيما بعد .

ثم يهدأ قبيل وأثناء وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

واستمر الهدوء في العلاقات المصرية العراقية حتى يومنا هذا . . وهناك محاولات أكيدة تبذل من الجانبين من أجل تحسين وتوطيد العلاقات بين البلدين على أساس متين من الاحترام المتبادل والأهداف المشتركة .

ولعب الرئيس أنور السادات دورا في تخفيف حدة الصراع بين العراق والكويت ، وفي التوصل الى أرضية قوية للتفاهم بين بغداد وطهران .

ونشهد الان مرحلة تعاون شعبي بين مصر والعراق ، من معاليه هذه الالوف من الخبراء والفنيين والعمال والفلاحين

المصريين الذين ذهبوا الى العراق للمشاركة في نهضته وتنميته
اقتصاديا وعلميا وزراعيا . وكان هذا النوع من التعاون
الشعبي قد توقف طوال السنوات الطويلة الماضية ، عندما
اتهم العراق مصر بأنها ترسل بعض عيون أجهزتها بين الخبراء
والمدربين ، من أجل تزكية روح الانشقاق بين صفوف
الشعب العراقي والعمل على اثاره الفتن والتمهيد للانقلابات .

وقائمة الدول التي أسأنا اليها لاتنتهي بالعراق . . . فهناك
تونس التي سخرنا من رئيسها الحبيب بورقيبة واتهمناه
بأشياء كثيرة نخجل من ذكرها الآن .

وهناك لبنان التي أوشكنا أن نتدخل عسكريا ، لنزيد من
تدهور فتنه الاهلية أيام كميل شمعون .

وهناك سوريا التي جاءت حركة الانفصال ، وانهايار
الوحدة بينها وبين مصر ، بمثابة لكمة لسياسة عربية مرسومة
وبنى عليها قادة القاهرة أجمل الاحلام وأروع الامال . . . وقد
تبلور هذا السخط الى كراهية ، والى عناد ، والى حرقة ،
استمرت لسنوات طويلة ، ولم تهدأ الا قبيل حرب ٥ يونية
سنة ١٩٦٧ .

حتى السودان ، البلد الشقيق ، والامتداد الوحيد الحقيقي
لشعب وادي النيل ، لم يسلم شعبه — من خلال حكومته —
من الاساءة . واضطر الشعبان — لأول مرة في تاريخهما —
الى مواجهة مرحلة من العداء ، والقطيعة ، أوشكت في بعض
فتراتهما أن تنقلب الى تهديدات .

واذا كانت الدول العربية لم تسلم من آثار العناد المصري
والتدخل المستمر في أدق شئونها الداخلية ، فان الدول
الغير عربية لاقت ما هو أشد من العناد .
وأبرز مثال لهذه الدول : ايران .

لقد جاء وقت كنا نشعر فيه بأن قوتنا الذاتية قادرة ، ليس
فقط على بسط نفوذها على المنطقة العربية وحدها ، وانما
يمكنها أيضا أن تلتهم ماحولها . وكانت الامبراطورية الايرانية
من أولى تلك الدول المحيطة بالمنطقة العربية .

وأعلننا على نظام الحكم الإيراني حرباً لا رجعة فيها .
مسحت صحفنا الأرض بالشاه وبأفراد أسرته فرداً فرداً .
وجهنا إذاعة خاصة لنتيح للشعب الإيراني فرصة سماع
أقصى ما يمكن سماعه من الشتائم والتهم الموجهة إلى نظام
الحكم في بلاده .
وجاء رد الفعل الإيراني ، بنفس العنف ، وبنفس الشدة .
واستمع الشعب المصري إلى إذاعة ناطقة باللغة العربية
وصادرة من إيران ، عبارة عن شتائم واتهامات لا حصر لها
وتمس قادة مصر وحكومتها ونظامها السياسي والإداري .
واستمرت الاتهامات والحملات الإعلامية ، لدرجة أوشكتنا
— الشعب المصري والشعب الإيراني معا — على الاعتقاد
بأن الشغل الشاغل لمصر — وقتذاك — هو الإطاحة بالشاه
وبنظامه الملكي ، وأن شاه إيران لا يفكر — حينذاك — إلا في
كيفية الإطاحة بعبد الناصر وبثورته وبنظامه .
ولم ينجح هذا ولا ذاك في تحقيق ما تصورناه هدفًا لهما .
وبعد حرب ١٩٦٧ ، توقفت الحملات بين القاهرة وطهران
وأعيدت العلاقات الدبلوماسية مرة أخرى ، وفي عهد الرئيس
الراحل جمال عبد الناصر .
ولكنها ظلت مجرد علاقات روتينية بحتة . . فأزمة الثقة
مازالت قائمة . وخلاف سنوات طويلة ، لا يمكن أن يصفى
في أيام أو في أسابيع قليلة .
وعندما تولى حكم مصر ، الرئيس أنور السادات ، بدأ
صفحة جديدة في العلاقات المصرية الإيرانية . . فقد قسّدر
السادات مدى ما يحصل عليه العرب ، من وراء كسب
الامبراطورية الإيرانية إلى جانب القضية العربية . فقد كانت
إيران — نكايّة في العرب بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة
قد وطدت علاقاتها مع إسرائيل بشكل واضح وخطير . .

وايران من اولى دول العالم انتاجا للبترول . . ولها قوة عالمية لا يمكن الاستهانة بها .

وعندما مدت القاهرة يد الصداقة والتفاهم ، أسرعت طهران في مصافحتها والشد عليها . ولا ينسى العرب الموقف الذى وقفه الشاه اثناء وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

ولا تنسى مصر المساعدات التى قدمتها ايران للشعب المصرى ، فى حدود مبلغ الالف مليون دولار .

ولم تتحسن العلاقات بين القاهرة وطهران فحسب ، وانما تحسنت أيضا بالنسبة لطهران وبغداد ، وهو ما كان أصعب من الامساك بالنجوم فى السماء . . فى وقت من الاوقات .

وانتهت بذلك فترة ، لا أعادها الله مرة أخرى ، ساءت خلالها علاقاتنا مع جميع الشعوب والحكومات العربية .

ونحمد الله ان هذه الفترة قد انتهت الان ، بعد أن تحسنت علاقاتنا مع الجميع ، وعاد للمنطقة العربية سلامها وتفاهمها . وقد تحقق هذا بمجرد أن عدنا الى حجمنا الطبيعى ، وبعد أن اقتصررت أحلامنا على تحقيق رفاهية شعبنا وتنميته وتحرير أرضه من المستعمر الاسرائيلى .

● أحدهم . . يكرر نفس الأخطاء ●

دليل سذاجة العقيد معمر القذافى ، أنه يكرر نفس الأخطاء التى ارتكبتها القيادة المصرية خلال السنوات البعيدة الماضية .

فقد تصور العقيد الليبى أن أقصر طريق لبايعته خليفة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر هو أن يتصرف كما كان يتصرف الرئيس المصرى السابق ، وأن يردد نفس خطبه ، ويرفع نفس شعاراته ، ويكرر نفس مخططاته . حتى ولو كانت التجربة قد أثبتت فشل بعض هذا كله .

وكان من الممكن للزعيم الليبي أن يختار ، وأن يتعلم من تجارب غيره . فيكرر ما نجح منها ويبتعد عن تلك التي فشلت .

ولكن العقيد القذافي ، لا يحسن أبدا الاختيار .

ولا يريد أبدا أن يتعلم ، من تجارب غيره .

انه يظن نفسه ، فلتة من فلتات الطبيعة ! وموهبة الهية لا تتكرر ! واذا كان غيره فشل في أن يحقق أحلامه وأطماعه فانه — أى القذافي — لا يمكن أن يفشل .

المهم .

لقد تقمص القذافي شخصية الراحل جمال عبد الناصر بسلبياتها وإيجابياتها .

ولكن هذا التقمص كان ناقصا . . وساذجا .

تصور العقيد أن جمال عبد الناصر قد احتل قلوب الملايين لا لشيء الا لانه اختلف مع الملوك والرؤساء العرب ، فى فترات مختلفة من حكمه .

لقد اختلف — حقيقة — جمال عبد الناصر مع بعض الحكام ولاسباب كثيرة معروفة وغير معروفة . اختلف مع الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة . وطلب من أجهزة الاعلام المصرية أن تشتم الرئيس التونسى كما يحلو لها . وبالفعل أظهرت الصحف المصرية بورقيبة ، فى صورة كاريكاتورية غير صادقة وتعتبر نقطة سوداء فى تاريخ الصحافة المصرية المكممة وقتذاك .

واختلف مع الملك المغربى الحسن الثانى . . و تراشقت القاهرة والرباط سهام البغض والكراهية ، لفترة طويلة .

وقاطع الرئيس اللبنانى كميل شمعون .

وسخر من الفيلسوف ميشيل عفلق وجماعته .

ودخلت القاهرة فى حرب اعلامية قاسية ، لاهوادة فيها ،

ضد الشاهنشاه محمد رضا بهلوى ، امبراطور ايران .
استمرت سنوات وسنوات .

ولا زلنا نذكر كيف كانت القطيعة بين مصر والمملكة العربية
السعودية . . وكيف تطورت هذه القطيعة ، الى شتائم .
وقذائف لغوية نشرتها الصحف ، وأذاعتها الاذاعات المتبادلة
بين القاهرة والرياض .

وخضنا جولة مريرة مع عمان ، وضد الملك حسين !
وفترت العلاقات مع اللواء السودانى ابراهيم عبود ، ومع
من جاء قبله ، وبعده .

وشهدنا ملحمة من سلسلة المأسى مع الحكام العراقيين
ابتداء من نورى السعيد ، ومرورا على عبد الكريم قاسم ،
وانتهاء بأحمد حسن البكر !

وخضنا حربا طاحنة ، بالدماء ، والدمار ، ضد الامام
اليمنى البدر !

وتوترت العلاقات مع الرئيس الجزائرى بومدين ، بعد
اقصاء احمد بن بللا !

وقد انتهت هذه المرحلة الان ، والحمد لله .

وأصبحت للقاهرة سياسة عربية محددة ، وواضحة ،
وناجحة . فهي صديقة لكل العرب . تعايش جميع الانظمة .
لا تفرق بين هذه الدولة وتلك . ولا تمسك بفرشاة تلون بها
وجه الملوك والرؤساء العرب ، فنقول هذا «أحمر» ، وذلك
«أصفر» ، أو نتهم من يختلف معنا بالعمالة ، ومن يمشى فى
ركابنا بالثورية !

وقد نجحت هذه السياسة نجاحا كبيرا . بدليل التضامن
العربى الذى تحقق قبل واثناء وبعد حرب ١٠ رمضان
المباركة .

وكان يمكن للزعيم الليبى ان يطبق نفس السياسة . . وان
يعيش ويترك غيره يعيش هو الآخر . ولكن العقيد الليبى

صمم على أن يكرر أخطاء القاهرة السابقة .
وكانت النتيجة مؤسفة ، للشعب الليبي ، ومخجلة لزعيمة
الأوحد .

شتم الحسن . ولعن الحسين . وتطاول على بورقيبة
وسخر من بومدين . وأساء للسادات . وتوعد نميري .
وأهان فيصل . وهدد قابوس . وتربص بالبكر . وذم
شيوخ الخليج . . وتحدى شاه إيران .

ورغم هذا لم يقتحم القذافي قلوب الملايين .

ولم تهلل له الجماهير العربية ، كما تمنى وانتظر .

واعتقد القذافي أن جمال عبد الناصر قد اشتهر عالميا ،
لا لشيء إلا لأنه أيد جميع ثورات الشعوب ضد الاستعمار ،
والرجعية ، في مشارق الأرض ومغاربها .

ووجدنا العقيد القذافي يطلق لعقيرته العنان تأييدا لكل
حركة تمرد ، ولكل ثورة شعبية ، ولكل حركة عسكرية ،
ولكل تحرك إرهابي ، في أي مكان فوق سطح الكرة الأرضية .
ورأينا خزانة الشعب الليبي ، تفتح ليتدفق مابداخلها على
أوروبا ، وأفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا الشمالية والجنوبية ،
وأستراليا .

ملايين الدينارات الليبية حصل عليها زعماء حركة التمرد
في أيرلندا .

ومئات الملايين من الدينارات الليبية صرفت من أجل تزكية
حركة التمرد داخل السودان وبذر بذور الشقاق بين شماله
وجنوبه .

وملايين أخرى عديدة صرفت من أجل زيادة الصراع بين
الصومال والحبشة .

وثروة طائلة صرفتها الحكومة الليبية من أجل الاطاحةبحكم
رئيس جمهورية الفلبين فرديناند ماركوس !

وقامت الحكومة القذافية بتمويل حركة جماعة الفهود
السوداء في الولايات المتحدة الامريكية .. وحركة تحرير
نيوزلندا .. كما تدفقت أموال الشعب الليبي المسكين ، على
سويسرا لمساعدة سكان منطقة « جورا » في نيل انفصالهم
عن مقاطعة برن !

ومرة أخرى لم تتحقق أطماع العقيد القذافي .. وضاعت
على الشعب الليبي آلاف الملايين هباءا .

ورغم ذلك لم يتعلم القذافي .. ولم يتعظ من فشل غيره
الذى سبقه في هذه السياسة وفوجئنا بالعقيد القذافي يتصور
أن مجد عبدالناصر ، لم يتحقق الا لانه قاد جيش مصر ليحارب
به أكثر من مرة خلال فترة حكمه الطويلة .

فقد حارب عبد الناصر ، فرنسا وبريطانيا واسرائيل في
سنة ١٩٥٦ . وهزم الجيش المصرى هزيمة نجحت أجهزة
الاعلام وقتذاك في قلبها الى نصر مبين .

ثم حارب اليمن والسعودية في ١٩٦٣ ولم تتوقف هذهالحرب
الا في أعقاب حرب يونية ١٩٦٧ .

ثم حارب اسرائيل مرة أخرى في يونية ١٩٦٧ ، وكانت
هزيمة طاحنة وكاسحة ومخجلة لكل مصرى ولكل عربى .

وكانت هذه الحروب كلها ، وبالا ووباء وخرابا على مصر
وعلى شعبها الذى لا يزال يعانى من ويلاتها وأهوالها وآثارها
حتى الان .

ولكن العقيد معمر القذافي ، اعتبر اعلان الحروب مسألة
حياة أو موت بالنسبة للمجد الشخصى الذى يحلم به .

وسمعنا كيف استعد الجيش الليبي لـ فسزو المغرب ،
والاطاحة برأس الملك الحسن الثانى !

وقرأنا عن مخطط القذافي السرى لضم تونس الى الجمهورية العربية القذافية !

وشاهدنا المسيرة الغوغائية التى نظمها العقيد القذافي لاقتحام القاهرة ، وحرق شارع الهرم بسكانه وبدور اللهو على جانبيه ، وفتح الطريق حتى قصر عابدين ، واعداده لاستقبال موكب البطل المغوار سيادة العقيد القذافي !

وتصورنا حملة الارهاب التى رسمها القذافي - فوق الورق - لاحتلال السودان وتآديب وتهذيب الرئيس جعفر نميرى ، لانه تجراً وطلب تأجيل الوحدة الشاملة مع ليبيا !

وأذاع راديو ليبيا نص الانذار التاريخى الذى أصدره القذافي والموجه للشاه ، ليجبره على سحب القوات الايرانية التى زعم الشاه أرسلها لصد المتسللين عبر حدود سلطنة عمان ! وتكشفت المؤامرة العسكرية التى رسمها خيال القذافي للاطاحة برأس السلطان قابوس !

وتسربت الى الصحف ووكالات الانباء بعض المعلومات عن الحطة الجهنمية التى أعدها العقيد القذافي لاغتيال الملك حسين أثناء وقوفه تحت الدش فى الصباح الباكر !

ونشرت بعض الصحف تفاصيل الضربة الجوية التى أعدها القذافي لنسف قصر الملك الراحل فيصل فى الرياض ، وتدمير حقول البترول فى السعودية ! ومن أجل هذه الحروب بسط القذافي يد الشعب الليبى كل البسط . وأخذ من مال الشعب - وكأنه يأخذ من المال الذى ورثه عن ابيه - ليشترى الاسلحة من الشرق ومن الغرب .

وجاء سماسة السلاح الى طرابلس ليعرضوا على القذافي كتالوجات الاسلحة التى يعلنون عنها ويمثلون مصانع انتاجها .

واشترى القذافي - بأموال الشعب الليبى - أسلحة من فرنسا، وبريطانيا ، والسويد ، ورومانيا . وتشيكوسلوفاكيا . وإيطاليا . والاتحاد السوفيتى . وغيرها .

ونشرت صحيفة لوموند - الفرنسية - ان معمر القذافي يحاول ان يجعل من ليبيا ترسانة أسلحة متخمة .

وذكر محمد حسنين هيكل - فى كتابه الاخير الطريق الى رمضان - أن القذافي حاول أن يشتري قنبلة ذرية من الصين الشعبية . فقد تصور العقيد الساذج ان القنابل الذرية يمكن أن تشتري مثل أية سلعة أخرى . وهو يريد - لسذاجته - أن يصبح عضوا فى النادي الذرى العالمى الذى يضم أمريكا وروسيا وفرنسا والصين الشعبية والهند .

.. ومرة ثالثة فشل العقيد القذافي فى أن يحقق - بحروبه الخيالية ومؤامراته الفاشلة - المجد الذى تصور ان غيره قد حققه بها .

وحاول القذافي أن يجرب وسيلة أخرى . تصور أن انتشار المذهب الناصرى فى بعض المناطق العربية، لم يتحقق الا بفضل محطة اذاعة قوية ، تبث ارسالها ليل نهار ، كما فعلت اذاعة «صوت العرب» المصرية فى سنوات الثورة الاولى .

فلا أحدينسى الدور الذى قامت به اذاعة صوت العرب - وبالذات صوت مديرها ومذيعها الاول أحمد سعيد - فى تأييد ثورة الجزائر وفى انتفاضة شعوب المنطقة وانتزاعها من سباتها العميق . كان صوت أحمد سعيد ، القوى ، العنيف ، والمميز . يهز الاعرابى البسيط والامى ، القابع داخل خيمته وسط الرمال ، والقاطض فى يده على جهاز الترانزستور الصغير فوق أذنه .

ولكننا أيضا لانسى الاخطاء الذى وقع فيها صوت العرب . لقد استخدمت هذه الاذاعة فى زيادة حدة الخلاف بين القاهرة، وبين شعوب وحكومات الدول العربية التى اختلفنا معها لسبب أو لآخر .

لقد استخدمنا - فى بعض الاحيان - عبارات غير لائقة .

والفاظ غير مؤدبة • وتشبيهات غير مناسبة • وتناولنا على
بعض الملوك • وسخرنا من بعض الرؤساء • وبالغنا في
السلبات وتجاهلنا الايجابيات •

بعض الاكاذيب ، حولناها الى حقائق !

ومعظم الحقائق ، صورناها كأكاذيب !

وفشلت سياسة صوت العرب السابقة بدليل أن جمال
عبد الناصر هو نفسه الذي أبعد عنها أحمد سعيد رغم النجاح
الكبير الذي بدأ به ارساله •

ولم يتعلم العقيد القذافي من تجربة صوت العرب •

أراد أن يكررها • ليس هذا فقط ، بل انه جاء باذاعة بلغت
مرتبة من «القذارة» لم تبلغها أية اذاعة أخرى في الشرق
وانغرب •

فصوت العرب ، كان يحترم - دائما - الفن الاذاعي • وكان
يحافظ على أخلاقيات الارسال الاذاعي • وحتى في هجومه على
بعض الحكام ، كان معتدلا بعض الشيء ، ولم يصل أبدا الى
مستوى اذاعة «نص الليل» الليبية •

لقد تصور العقيد انقذافي ان حناجر المرتزقة الذين يوجهون
برامج اذاعة «نص الليل» ، سوف تحقق له ماتمناه وما انتظره
من أمجاد ، وشهرة ، وانتشار •

ولكن هذه الأوهام كلها لم تتحقق •

••• ونداءات التحريض وصيحات التآمر ، التي يطلقها
مرتزقة القذافي عبر الأثير ، لم تنجح حتى الآن في قلب نظام
الحكم في بلد عربي ، أو آسيوي ، أو افريقي •

ولا يزال ملوك ورؤساء الدول العربية في مكاتبهم ، وبين
شعوبهم •

•• فلارقابهم ، طارت •

- •• ولا عهدهم ، زالت •
- •• ولا شعوبهم ، ثارت •

وفى رأيى أن هذا الفشل المتكرر الذى أطار البقية الباقية من صواب واتزان العقيد القذافى ، يتحمل البعض مسئوليته، ونتائجه •

فالقذافى ، ليس حقيقة مسئولاً عن تصرفاته الطائشة ، ولا عن ألفاظه السوقية البذيئة •

المسئولون عن ذلك هم هؤلاء الذين أرادوا أن يخلقوا من الفسيخ شربات • وأن يشكلوا من الطين الهش تمثالا صلبا • هؤلاء الذين صوروا لنا الشاب الساذج ، المريض عقليا ، والعاجز جسمانيا ، والجاهل ثقافيا وسياسيا ، فى صورة الطفل المعجزة الذى سيحقق للامة العربية ما عجز جمال عبد الناصر عن تحقيقه فى حياته الحافلة •

ان هؤلاء - ومنهم الكاتب الكبير ، والسياسى العظيم ، وافيلىسوف الحكيم - يتحملون مسئولية افساد هذا الساذج معمر القذافى ، واللعب بعواطفه كما شاء لهم اللعب •

وقد رجعت - أخيرا - الى الصحف والمجلات التى صدرت فى السنوات القليلة التى أعقبت قيام ثورة ليبيا ، وراجعت ما كتب فيها عن القذافى ، فهالنى - حقيقة - ما قرأت • كاتب كبير أكد أن الرئيس السابق جمال عبد الناصر ، أعلن أكثر من مرة ، انه يرى شبابه ، فى كل مرة يرى فيها أمامه شخص معمر القذافى !

ونفس هذا الكاتب الكبير ، خصص مقاله الاسبوعى الطويل ، فى الصحيفة التى كان يرأس تحريرها ، ليبرر حبه وتأييده لثورة ليبيا ، بصفة عامة ، وللشخصية القذافية بصفة خاصة • ووصف الكاتب معمر القذافى بأنه « ضمير الامة العربية » !

وقد أثار هذا التأييد غضب أحد الرؤساء العرب - أعتقد أنه الرئيس السودانى جعفر نميرى - فقال للكاتب المصرى الكبير أمام الرئيس الراحل عبد الناصر ، وبالحرف الواحد :

— «أنت لاتعترف بحدث أو بأحد ، بعد سنة ١٩٧ ، الا
بثورة ليبيا ومعمار القذافي !»

.. وكلام كثير آخر كتبه هذا الكاتب الكبير ، وكتبه غيره
من كبار كتاب العرب في القاهرة وبيروت وطرابلس وبنغازي ،
مما أفقد الشاب الساذج حساسية المسئولية الكبيرة الملقاة
فوق كتفيه .

.. وسرعان ماظهر نتيجة الخلل وفقدان التوازن العقلي
والسياسي .

الفارغ الذي نطق به معمر القذافي ، حولوه الى نظرية ثالثة
عالمية ، تقضى على النظرية الرأسمالية ، وتمحو النظرية
الشيوعية .

والجهل الذي غرق فيه ، أصبح بفضل ألسنتهم وأقلامها ،
علما وثقافة وحكمة وفلسفة . مال الشعب المسكين ، تدفق
كالسيل على السماسرة ، ومساحي الجوخ ، وعباقره بيع الكلام .
اشترى أقلاما حاقدة ، وعميلة ، من مصر . وصحفا مأجورة في
بيروت . وجيوبها خاوية في اوربا وأمريكا اللاتينية .

صفحات كثيرة سبحت بحمده وتغنت بكرمه . وكتب قليلة
صدرت عن نظريته وحكمته وفلسفته . وخزائن حكومية
مفلسة امتلأت من مال شعبه . ومنظمات ارهابية أجنبية خدعته
وتوجته زعيما روحيا لها ، لتسحب من مال ليبيا ماتضمن به
مستقبلها ومستقبل أجيالها من بعدها .

وصدق الساذج انه خليفة النبي محمد في نشر الدعوة .
وبديل جمال عبد الناصر فوق سطح الكرة الارضية .

وحاول أن يتصرف كأحد العمالقة ، ولكنه ظل قزما بين
الأقزام .

وأصبح أضحوكة في كل مكان تتردد فيه سيرته ، او تظهر
فيه صورته .

وتحول الى مادة خصبة لكل كاتب أجنبي ، يريد أن يسخر

من العقلية العربية ، وأن يبرهن على سذاجة الحكام العرب وأن
يثبت تأخر وانحطاط الفكر السياسى والثقافى العربى .

وأصبح القذافى سلاحا فى يد جماعة ، لتضرب به الجماعة
الآخرى . فالرأسماليون يستغلونه لظهار كيف يمكن للأفكار
الاشتراكية أن تفسد عقل المواطن فى المجتمعات النامية
والمتأخرة ، والشىوعيون يتخذون من القذافى المثل الحى
لانحطاط الفكر الثقافى والتدهور الخلقى والتخلف الاجتماعى .
وباقى الامراض المزمنة والمنتشرة فى المجتمعات الرأسمالية
والرجعية المتعفنة .

.. كل هذا والطفل المعجزة فى شغل شاغل عما يقال عنه
فى كل مكان .

انه أطرش لا يسمع الا مايقوله له أهل النفاق .

وأعمى لا يرى الا مايعرضه عليه عباقرة التزوير وأساتذة
التزييف ..

.. فرفقا بالعقيد معمر القذافى .

وحاسبوا - الأحياء والأموات - الذين ضحكوا عليه وباعوا
له أهرامات الجيزة !

ان القانون وان كان لا يحمى المغفلين ، فانه - فى نفس الوقت -
لا يرحم النصابين !

وآه...
من أهل الثقة

● دبلوماسية للارهاب والتخريب

● السياسة علم وفن ونوق •

● وانتشر الجهل في كل مكان

● دبلوماسية الارهاب والتخريب ●

نحن لانكر أن وزارة الخارجية المصرية قد أدت خدمات سياسية ناجحة خلال العشرين سنة الماضية وسط ظروف عالمية صعبة معقدة تحيط بنا .

ولكن .

وزارة الخارجية كبقية الوزارات تعرضت خلال السنوات السابقة لسيطرة واستغلال مراكز القوى ، حتى تناثرت الأقاويل حول كثيرين ممن تولوا مراكزها الحساسة ، وحتى كان يقال أن التعيين في وزارة الخارجية أما أن يكون مجرد منحة تعطى لصديق من الأصدقاء ، أو عقابا لشخصية يراد إبعادها خارج مصر ، أو قد يعين سفير لمجرد أن يسافر الى الخارج لعلاج نفسه أو أحد أفراد أسرته .

كما طبق على وزارة الخارجية أيضا شعار « أهل الثقة قبل أهل الخبرة » ، فشغلت معظم التعيينات أهل الثقة رغم عدم خبرتهم ، وعدم صلاحيتهم لحمل المسؤولية الدبلوماسية .

اختلفت مقاييس الرجل الدبلوماسي في مصر عنها في باقي دول العالم المتمددين .

فالدبلوماسي التقليدي هو الرجل الذي يمثل بلاده . يمثل أفضل ما لديها من عقل ، وشكل ، ولسان . والذي ينظر الى تاريخ الدبلوماسية المصرية قبل الستينات ، يجد أمامه صورة مشرفة . يجد وزارة محافظة على تقاليدها ، ويجد دبلوماسيين أكفاء أحسن اختيارهم وتدريبهم واعدادهم . كان العمل الدبلوماسي في الماضي هواية أكثر منه حرفة . وكان الدبلوماسي الهواوى يصرف على

مظهره وعلى تمثيل بلاده في الخارج ، أكثر مما يكسبه من هذه الوظيفة .

وكان معظم الدبلوماسيين ممن تعلموا في أحسن المدارس والجامعات ، ويتحدثون بأكثر من لغة أجنبية ، ويمكنهم أن يعيشوا ويتعايشوا مع شعوب العالم الآخر . وأن كانت هناك قلة من المحاسيب والاقارب فرضت على السلك الدبلوماسي قبل سنة ١٩٥٢ .

وفجأة تغيرت هذه المفاهيم والمقاييس المتوارثة جيلا بعد جيل .

وظهرت مفاهيم ومقاييس جديدة للعمل الدبلوماسي ، وللعمل داخل وزارة الخارجية المصرية .

بداية هذه المرحلة الانكسارية — كما أسماها البعض — مع نهاية الخمسينات .

في هذا الوقت كانت مصر تعيش في سنوات سميت « عصر الانتصارات » . وكان هناك من يرى أن على الدولة أن تفعل كل ما في وسعها للمحافظة على تلك « الانتصارات » بحجة أن الأعداء يحيطون بنا من كل جانب ، وأن الرجعية وأعوان الاستعمار وأخوان الشيطان يتربصون بهذه الانتصارات ويتمنون أن تنقلب إلى سلسلة من الانكسارات .

وارتفعت وقتذاك — ولأول مرة — شعارات تنادى باحلال « أهل الثقة » ، محل « أهل الخبرة » .

وكانت وزارة الخارجية المصرية هي الهدف الأول أمام « أهل الثقة » . تهافتوا عليها . فوظائفها مغرية . ومراكزها مرموقة . ومسئولياتها خطيرة .

ولكل هذه الأسباب وغيرها ، تركزت أنظار أهل الثقة على وزارة الخارجية ووجدوا مبررات كثيرة للاستيلاء على الوزارة ، من بينها :

ان وزارة الخارجية هي الكوبري الذي يصل القاهرة بباقي عواصم العالم . وإذا لم يضمن الحاكم اخلاص وتفاني

رجال هذه الوزارة لشخصه ، فأن من السهل جدا على الرجعية وأعوان الاستعمار وأخوان الشياطين - من أهل الخبرة - أن يسيثوا الى الحاكم ، والى سياسته ، والى البلاد ككل .

ان البلاد تستعد للحرب ضد اسرائيل . وعملاء اسرائيل يركزون نشاطهم حول السفارات المصرية فى الخارج وللإيقاع بأى موظف فيها يسهل خداعه أو حتى تجنيده . ومن السهل جدا تفادى هذا الاحتمال الخطير ، اذا اقتصر الامر على ارسال « أهل الثقة » وحدهم للعمل فى السفارات ، والمكاتب الرسمية فى الخارج .

.. وكانت تلك المبررات - وغيرها - من انقوة لدرجة ان نجح أهل الثقة فى الزحف على المراكز الهامة والرئيسية فى وزارة الخارجية المصرية .

ظهر ان هناك تركيزا على منصب «السفير» و«القائم بالاعمال» و «المستشار» فهذه هى المناصب الرئيسية التى أراد أهل الثقة احتكارها لأنفسهم . أما باقى المناصب الاخرى ، فلأمانع فى أن يتقاسمها معهم «أهل الخبرة» . فهى مناصب متواضعة . ومسئولياتها محدودة . ولا خطر كبير اذا لم يشغلها أهل الثقة وحدهم .

هكذا بلغ غرور أهل الثقة ، بأنفسهم ، وبقدراتهم .

وأسندت وزارة الخارجية لعدد من الوزراء الاكفاء . ولكنهم فى الحقيقة لم يكونوا يملكون الحل والربط فى وزاراتهم . كانوا واجهة جميلة فقط . مجرد يد تمسك بالقلم وتوقع على مايقدم اليها من أوراق وقرارات .

حركة الترقيات والتعيينات كانت تعد سراً ثم تقدم للوزير المسئول لاعتمادها . ولم يكن الوزير يملك حق الاعتراض ، أو حق ابداء رأى .

.. وتروى هذه الحكاية :

دق جرس التلفون فى مكتب أحد كبار المسئولين فى وزارة

الخارجية . كان المتحدث « رجل ثقة » من أصحاب مراكز القوى في الستينات ، ودار هذا الحوار الغريب :

صاحب مركز القوة :

— « . . أنقل فلانا من الديوان الى سفارتنا في موسكو . »

وحاول المسئول الكبير في الخارجية أن يوضح لصاحب السلطان ان الشخص المذكور لا يصلح ، فهو غريب عن الوزارة وقد التحق بها منذ شهر واحد . وكان يعمل من قبل قى وظيفة عسكرية لاشان لها بالدبلوماسية . ليس هذا فقط بل انه لايعرف من اللغات سوى اللغة العربية وحدها . وسفارة مصر في موسكو تعتبر — فى ذلك الوقت — من أولى السفارات ، وأكثرها أهمية وحساسية ، وتحتاج الى موظفين من أهل الخبرة لاهل الهمبكة .

.. وثار صاحب السطوة واثقوة ، وقال :

— «لقد أمرتك أن تنقل فلانا من الديوان الى موسكو فوراً» .

.. وخضع المسئول الكبير الذى لايملك حولا ولا طولا .

وطار صاحبنا الى موسكو .

.. وحكاية أخرى :

كان هناك اصرار من مراكز القوى على الاحتفاظ لاعوانهم بمناصب معينة فى سفارتنا بعاصمة احدى الدول الكبرى . وكانت حركة التنقلات والتعيينات الخاصة بهذه السفارة — بالذات — تصدر من أحد مكاتب السلطة رأسا ، وترسل الى وزارة الخارجية لمجرد الاعتماد والتنفيذ .

وفى سنة ١٩٧٠ اكتشفت سلطات الأمن المصرية السر وراء اصرار أحد المكاتب المسئولة على ارسال رجالها الى تلك السفارة بالذات . اتضح أن اذهب يباع فى البلد الذى به هذه السفارة . بأسعار خيالية . وأن رجال سفارتنا يهريون الذهب من مصر ويبيعونه هناك ويحققون بذلك ارباحا طائلة .

.. وفي سجلات ادارة مكافحة التهريب بمديرية أمن القاهرة، وبالتعاون من الشرطة العسكرية ، ما ثبتت القاء انقبض على موظف صغير قبل اقلاع طائرته الى عاصمة الدولة التي يمثلنا فيها .. وكان يحمل معه حقيبة بها ٥٠ كيلوجراما من سبائك الذهب عيار ٢٤ .

.. واعترف الموظف الصغير بكل شيء ..

.. أنه مجرد «شيال» . مجرد وسيط بين مراكز القوى في القاهرة التي «تمول» وبين أعوانها في السفارة التي «توزع» . أما هو ، أى الموظف ، فلا يعرف محتويات الحقائب التي تسلم له قبل اقلاع الطائرة بدقائق . ليوصلها بدوره الى رئيسه المباشر في عاصمة الدولة الشرقية الكبرى .
.. هذا هو عمله الوحيد . وسيط . أبكم . أطرش . وأعمى .

وحكاية ثالثة أكثر اثارة .

منذ سنوات طويلة ماضية ، أصدرت الحكومة قانونا بإلغاء العملات الورقية من فئة ٥٠ و ١٠٠ جنيه . وحددت ١٥ يوما تتلقى خلالها البنوك هذه الفئات من المواطنين وصرفها لهم بفئات أقل . وفجأة صدر قرار لاحق بضغط المهلة الى النصف .

والذى زار السفارات المصرية فى عواصم العالم المختلفة - وقتذاك - فوجئ بغياب ٧٥٪ من العاملين بها . كانوا جميعا فى أجازة عارضة لزيارة الاهل والاحباب فى مصر ..

ونفس سجلات ادارة التهريب ، تحدثنا عن بعض «أهل الثقة» الذين سقطوا فى أيديهم فى مطار القاهرة ، وميناء الاسكندرية وبورسعيد ، وعند حدود ليبيا ، بحقائبهم الممتلئة بآلاف الجنيهات من فئة الـ ٥٠ و ١٠٠ جنيه الملغاة . الورقة المالية الواحدة كانت تباع فى أسواق العالم الخارجى بقروش قليلة . فالبنوك الاجنبية كانت تحتفظ بمبالغ كبيرة من هذه الفئات . وعندما صدر قانون إلغائها ، أسقط فى يد البنوك

العالمية ، ولم تعرف ماذا تفعل بها . فهي لاتستطيع أن تعيدها الى مصر . لان هذه المبالغ لم تخرج من مصر بالطريق القانونى السليم .

وكان الحل الوحيد أمام البنوك ، هو أن تتخلص من تلك الاوراق الكبيرة ، لمن يطلبها من المهربين فى الخارج ، بأى مبلغ . وقيل أن الورقة المالية فئة ١٠٠ جنيه مصرى ، كانت تباع فى جنيف بخمسة فرنكات سويسرية . أى بخمسين قرشا فقط .

ولهذا السبب سأل لعاب المصريين ، فى الخارج ، وازدحمت الطائرات والبواخر المتجهة الى مصر ، بحقائبهم المنتفخة بمئات الآلاف من الجنيهات التى حصلوا عليها بتراب الفلوس .

والمدهش ، ان الاعداد القليلة جدا من «أهل الثقة» الذين سقطوا فى ايدى رجال مكافحة التهريب ، سرعان ماتدخلت مراكز القوى وأفرجت عن حقائبهم قبل الافراج عنهم . حتى يمكن الاسراع بتسليم هذه المبالغ الى البنوك قبل انتهاء المهلة القانونية .

.. وحكاية اخرى لاتقل اثارة عن غيرها :

المعروف ان مراكز القوى الغابرة ، كانت ترسل أعوانها للعمل داخل كل سفارة ، وكل قنصلية ، وكل مكتب مصرى فى أى بلد فى الشرق او فى الغرب .

وكان هؤلاء الانصار ، يتميزون عن غيرهم ، ويمكن بسهولة التعرف عليهم وكشفهم .

فهم يختلفون عن الدبلوماسيين التقليديين .

ألسنتهم لاتنطق بغير اللغة العربية :

جميع من فى السفارة - ابتداء من السفير وحتى الخفير -

يعملون لهم ألف حساب وحساب .

.. والخوف الذى عاش فيه «أهل الخبرة» بسبب تقارير «أهل الثقة» ، جعل البعض يقدم على تصرفات غير طبيعية .

أحد الدبلوماسيين اضطر الى ترك وظيفته ، وبلده ، وأسرته ، وهرب مهاجرا الى استراليا . فقد حاق من بطش مراكز القوى التى أرسلت فى استدعائه ونقله الى الديوان بالقاهرة ، المتحقيق فيما نسب اليه - كذبا - فى أحد التقارير .

ودبلوماسى مصرى آخر اضطر الى طلب حق اللجوء السياسى من السفارة الأمريكية فى إحدى الدول الآسيوية ، هربا من زبانية أهل الثقة الذين قرروا الايقاع به والقاءه فى السجن بتهمة الحيانة .

ودبلوماسى آخر توالى التقارير ضده ، فأظلمت الدنيا أمامه ، فآثر الهرب ، ولا يعرف مكانه حتى الآن .
والحكايات كثيرة ، والفضائح أكثر .

● السياسة فن وعلم وذوق ●

— لماذا أهل الثقة ؟ ولماذا أبعدنا أهل الخبرة ؟

ان المنطق المعقول هو أن نقرب أهل الخبرة ، ونبعد أهل الثقة عن أى مجال يستلزم الخبرة ، والمقدرة على ادارته .
خاصة اذا كان أهل الثقة ، ممن لاثقافة لهم .

ولذلك كان من الغريب جدا ، أن يتدفق أهل الثقة — بلا درجة علمية عالية وبلا ثقافة مهنية واضحة ، وبلا استعداد شخصى وطبعى — لتولى وظائف دبلوماسية فى وزارة الخارجية المصرية .

ان ماحدث فى وزارة الخارجية المصرية ، طوال السنوات

الطويلة الماضية ، سيظل وصمة عار في جبين هذه الوزارة ،
ولأجيال عديدة قادمة .

في جميع دول العالم المتمددين — وغير المتمددين أيضا —
يختار بعض الشخصيات ممن لعبوا دورا هاما وعظيما
في حياة أمتهم ، ليسند اليهم منصب السـفراء في عواصم
العالم المختلفة . وغالبا ما يكون هؤلاء من غير العاملين في
السلك الدبلوماسي . ولكنهم حققوا لبلادهم ولشعوبهم الخير
الوفير من خلال المناصب الهامة التي شغلوها ، وبالتالي فان
اختيارهم لتمثيل بلادهم في الخارج ، يكون بمثابة تقدير لهم .
.. وهو ما حدث أخيرا في مصر ، بعد تطهيرها وتطويرها .

فما أكثر الشخصيات العامة ، الكبيرة واللامعة ، التي
لعبت دورا براقا في تاريخ بلادنا .

ومن بين هؤلاء أرسلنا من يمثلنا أمام شعوب الكثير من
دول العالم . ولن يطلق على هؤلاء اسم « أهل الثقة » . لأن
مفهوم هذه الثقة يقصد به ثقة مراكز القوى السابقة في هؤلاء
.. لا ثقة الشعب فيهم . أما الشخصيات التي نتحدث عنها
الآن ، مثل الوزراء الأكفاء ، وكبار الضباط الذين شاركوا في
تحقيق النصر العسكري الباهر في ٦ أكتوبر ، أو عظماء
الكتاب والمفكرين والعلماء والاساتذة ، فان تعيينهم في مراكز
دبلوماسية سيزيد من ثقل الوزارة ومن هيبتها واحترامها ،
وخاصة ان هذا الاختيار يجب ان يكون في اضيـق الحدود .
كما ان الشخص الذي سيرشح لمنصب في الوزارة يجب ان
يكون جديرا به ، بما قدمه من أمجاد فاق رنينها حدود
البلاد .

لذلك لا يجب أن يعترض البعض على اختيار الفريق أول
سعد الدين الشاذلي ، سفيرا لمصر في لندن . فالعالم كله
يعرف من هو الشاذلي . لقد عرفه العالم ملحقا عسكريا
في لندن . وشارك في النصر الذي حققه جيش مصر في
أكتوبر ١٩٧٣ . واختيار مثل هذا البطل لمنصب دبلوماسي

في عاصمة دولة كبرى ، هو اختيار موفق ، ولا غبار عليه .
ولا يجب أن نربط بين هذا الاختيار وبين ما كان يحدث في
الماضي عندما كانت مراكز القوى الغابرة توزع أعوانهم—
ممن فشلوا في كل عمل قاموا به ، ماعدا التهليل والتمجيد
والاخلاص والوفاء لقادتهم — على سفاراتنا في عواصم العالم
المختلفة . هؤلاء كانوا عارا على وزارة الخارجية المصرية .
وعار على مصر .

ولن نتخلص من هذا العار ، الا عندما تتطهر الخارجية
من هؤلاء . والتطهير المنتظر يجب أن يبدأ من المساعدة .
باعتبار أن القمة تتضاءل يوما بعد يوم . بخروج المتريعين
فوقها بأحالتهم على المعاش . أما القاعدة العريضة فهي التي
تزدحم بالعناصر الشابة التي تبدأ صعود القمة من بدايتها .
وذلك يجب أن يبدأ العلاج من القاعدة .

.. بمعنى :

ألا يكتفى بامتحان المسابقة التقليدي الذي يلتحق به من
ينجح فيه ، بوزارة الخارجية . فهذا الامتحان ليس دليلا
على أهلية الطالب للعمل في السلك الدبلوماسي . والاقتراح
الغالب الآن للتحقق من العناصر الصالحة لهذا العمل—
الحساس ، هو الأخذ بأسلوب التدريب الذي يطبق في دول
عديدة ، وأهمها بريطانيا .. سيدة الدبلوماسية في العالم
القديم والحديث .

موظف الخارجية الجديد ، في بريطانيا ، لا يتسلم عمله
في إحدى السفارات الا اذا أثبت مقدرته في تقبل العمل
الدبلوماسي . وهذه القدرة لا يترك تقديرها لمزاج رئيسه
المباشر ، وانما تأتي نتيجة لاختبارات العديدة التي اجتازها
خلال الأشهر الطويلة التي أمضاها في دراسة فنون
الدبلوماسية وأساليبها .

.. هناك في بريطانيا مدرسة لتعليم صغار الموظفين كيفية
العمل في السلك القنصلي والسياسي .

.. وحتى لا أنسى أبادر فأقول ان لدينا هنا في القاهرة ما يطلق عليه اسم « معهد التدريب الدبلوماسي » ، والهدف من المعهدين واحد .. ولكن شتان ما بين نتيجة هذا وذاك .

المعهد البريطاني لا يمكن أن تتصوره كمدرسة يجلس فيها التلاميذ يستمعون الى مايقوله لهم المدرس الواقف أمامهم بجانب السبورة . أنه معهد من طراز خاص . فهو عبارة عن عدد من السفارات والقنصليات والمكاتب الدبلوماسية النموذجية .

المبنى الأول عبارة عن سفارة كاملة المعدات والمكاتب والاختصاصات . وموظفو هذه السفارة من طلبة المعهد الذين عينوا أخيرا في وزارة الخارجية . ويتدرب هؤلاء في هذا المبنى على جميع الأعمال التي ستوكل اليهم مستقبلا عندما يرسلون للعمل في سفارات بريطانيا في جميع أنحاء العالم . والتدريب ينفذ بدقة وبجدية قد لا تصدق .

فالتالب يصل الى المبنى — نموذج السفارة — في صباح كل يوم . ويجلس أمام مكتبه ، تبعا للوظيفة التي يتدرب على القيام بمهامها . فهو مرة سكرتير ثالث ، ومرة سكرتير ثان . أو أول . ومرة قنصل ، وأخرى مستشار ، وثالثة سفير ، فكل طالب يجب أن يتدرب على جميع هذه الوظائف والمناصب .. حتى يعيش التجربة كاملة .. فهو يتعلم كيف يحرر خطابا دبلوماسيا . وكيف يقيم حفلة . وكيف يتكلم . ومتى يسكت . وكيف يتخلص من المطبات .. و .. و ..

ومما يدل على نجاح المعهد البريطاني ، أن بعض وزارات الخارجية في الدول الأوروبية المتقدمة مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا ، بدأت ترسل صغار دبلوماسيها الى بريطانيا للالتحاق لمدة سنة بمعهدا الدبلوماسي .

.. وكم نحن في حاجة الى ارسال صغار الدبلوماسيين المصريين — وبعض كبارهم ايضا — الى هذا المعهد ، للاستفادة منه .

ومن المشاكل التي يجب أن تتخلص منها وزارة الخارجية،
في أسرع وقت ممكن ، مشكلة جهل بعض العاملين بها
باللغات الأجنبية .

وأذكر مقالته لى أحد المستشارين فى وزارة الخارجية
تعليقا على هذه المشكلة المؤسفة :

— « . . هذه نتيجة متوقعة منذ سنوات . فمراكز القوى
كانت ترسل لنا العشرات الذين لا يعرفون سوى كلمات
متقطعة فى اللغة الإنجليزية التي تعلموها فى المدارس
الثانوية . وقد تدرج هؤلاء فى المناصب ، حتى وصلوا الى
درجة السفراء . وقد أقاموا سنوات طويلة فى عواصم العالم
المختلفة ، انزلوا فيها عن المجتمع الدبلوماسى ، ولم يختلطوا
بالأجانب من المسؤولين ، واعتمدوا فى مراسلاتهم على
الترجمين وطاقم السكرتارية من الموظفين والموظفات المحليين ،
والذين ازدحمتم بهم سفاراتنا فى الخارج » .

.. ويضيف مستشار وزارة الخارجية :

— « . . وحتى هؤلاء الذين التحقوا بالخارجية عن طريق
المسابقة ، وصعدوا السلم من أوله ، فاننا نجد بينهم من
لا يجيد أية لغة أجنبية . وهناك من يتكلم اللغة بلهجة غير
مفهومة ولا مطلوبة . وليس هذا ذنبهم ، ولا ذنب وزارة
الخارجية . انه ذنب هؤلاء العابرة الجلاء الذين تولوا
وزارة التربية والتعليم فى بداية الثورة ، ودفعهم حماسهم
الأعمى الى إلغاء اللغات الأجنبية من المدارس الابتدائية ،
واختصار مناهجها الى درجة العدم . وكانت النتيجة أن
خريج الجامعة الآن لا يعرف أن يكتب رسالة واحدة بلغة
أجنبية سليمة » .

.. ومشاكل وزارة الخارجية المصرية لا تنتهى .

.. وقد اخترتها الأبداء بها الحديث عن عار أهل الثقة ،
ومأساة أهل الخبرة ، لأنها كانت من أولى الوزارات التي
تعرضت لهذه المحنة ، وعانت من عارها الكثير والمؤلم .

ولحسن الحظ أن الرئيس أنور السادات ، قد وضع نهاية لهذا كله الآن .

وبدأت وزارة الخارجية المصرية ، تسترد سمعتها الضائعة ، وتبعد أهل الثقة الذين لا خبرة لهم ، وتقرب أهل الخبرة الذين يتمتعون بالثقة والخبرة معا .

.. ومن البديهي أن يتمتع أهل الخبرة ، بالثقة . فالمواطن المصرى الذى ولد وتعلم فوق أرض مصر ، هو بالقطع يعشق بلاده ، ويحرسها ، ويدافع عنها . تماما كما أن البلاد تثق فى أبنائها ، ولا تفرق بينهم . فالمواطن — أى مواطن — مخلص لبلده ووطنه ، الى أن يثبت العكس .

.. بهذا المفهوم المنطقى ، والجديد ، يعود الهدوء الى وزارة الخارجية المصرية التى تصدعت جدرانها من كثرة الضجيج الذى ظل يصدر عنها طوال السنوات الماضية .
.. وبهذا وحده تعود للدبلوماسية المصرية تقاليدها ، ورجالها ، واحترامها ، وهيبته .

.. وبهذا وحده — أخيرا — تعود للخارجية المصرية طبقة الخبراء فى الشئون الدولية ، وتختفى منها طبقة « المحاسيب » ممن أطلقوا على أنفسهم يوما .. « أهل الثقة » .

● انتشر الجهل فى كل مكان ●

وما حدث فى وزارة الخارجية المصرية ، حدث أيضا فى جميع الوزارات الأخرى ، وجميع الشركات ، وجميع القطاعات ، الزراعية والصناعية والتجارية .

.. من منا لم يلتق بأحد هؤلاء الذين أطلقوا عليهم — كتورية — لقب « أهل الثقة » ، فى كل وزارة ، أو شركة أو مصنع ، أو مصلحة ، دخلها فى السنوات الماضية ؟

والغريب أنهم — أهل الثقة — كانوا دائماً يحتلّون المناصب الكبيرة والقيادية في هذه القطاعات .

وكان غريباً جداً هذا الذى نراه ، ونصطدم به عشرات المرات في اليوم الواحد .

رئيس مؤسسة السياحة ، لم يدرس فنون السياحة في حياته .

المستول عن جميع فنادق مصر الكبرى ، لم يلتحق بمعهد السياحة ، ولم يدرس فن الفندقية ، ولم يعمل فور تخرجه في معهد عسكري في مكتب سياحي أو في قسم الاستقبال بأصغر فندق في قرى الريف المصرى .

ورغم هذا كله ، ولأنه من أهل الثقة .. تقرر تعيينه رئيساً وقائداً وموجهاً ومشرفاً ومتربعا فوق قمة صناعة من أهم الصناعات في بلادنا .

.. والنتيجة ؟ .

تدهور الصناعة الفندقية ، بشكل تراه كل عين ، ويتحدث عنه كل لسان ، وتتعجب له عقولنا وقلوبنا .

والفنادق الكبيرة تحقق خسائر فادحة ، رغم أن نفس هذه الفنادق قبل أن تجتاحها جحافل أهل الثقة ، كانت تحقق أرباحاً طائلة كل سنة .

وآثار النعمة المحرمة ظهرت على أهل الثقة بشكل لا يمكن أبداً إنكاره أو إخفاءه .

فالشقة المتواضعة ، التى كان يسكنها هذا المدير — من أهل الثقة — أصبحت بقدره اليد الطويلة ، فيلا فاخرة . والآثاث البسيط أصبح أثاثاً ثميناً . والملاليم في الجيوب أصبحت ملايين في البنوك الخارجية .

والمؤسسة الملاحية التجارية ، التى أمت ، عينوا عليها

من لا خبرة له مطلقا في أعمال البحر وتموين السفن . كل مواهبه وخبرته ومؤهلاته ، انه فهلوى ، ويؤمن برئيسه المباشر ، ويدين بالولاء لرئيسه الأعلى .

وامتلا قطاع البحرية التجارية بالفساد .

خسائر هائلة ، تتراكم سنة بعد سنة . ومكاسب إجرامية . تتضاعف عاما بعد عام .

وعندما فاحت سرقات أهل الثقة في هذا القطاع ، اضطروا الى ابعادهم . وتعيين غيرهم من نفس عينتهم . وتدور العجلة .. مزيد من الخسائر ، ومزيد من السرقات . ثم ابعاد ، يعقبه تعيين جديد .

.. وهكذا .

وهيئة مصايد الأسماك .. لم تقلت هي الأخرى من غزو أهل الثقة . اختاروا لها من لا صلة له بالأسماك الا حبه لالتهامها والتهام الميزانية المخصصة لها .

.. والمحلات التجارية الكبيرة ، اقتنصها أيضا أهل الثقة : فساء حالها ، وتراكمت خسائرها ، وتكدست بضائعها فوق الأرصف .

.. والجمعيات الزراعية لم تسلم هي الأخرى من هبش أهل الثقة .

.. وكل هذه القطاعات ، يمكن أن يحتلها أهل الثقة ، وأهل الجهل ، وأهل الهبش ، دون أن تنكشف مهازلهم ونواقصهم بسرعة .

ولكن الذى لا يعقل ، هو انتشار أهل الثقة ، وأهل الجهل ، وأهل الهبش ، في قطاعات لا يمكن أن تتسع لهم . مثال ذلك قطاعات الاعلام ، والثقافة ، والصحافة . زحف أهل الثقة على هذه القطاعات ، كما يزحف الذباب .

وامتلأت دور الصحف المصرية ، بمن لم يمسك في حياته قلم .

وقد عانينا - نحن الصحفيين من هؤلاء ما يستحق أن تخصص له عدة مؤلفات .

لقد راينا « صولا » يتحكم في كل صغيرة وكبيرة في مؤسسة صحفية كبرى .

وراينا زوج ابنة أحد المسؤولين يتولى إدارة دار صحفية ضخمة ، ولم يكن قد تعدى سنه الثلاثين وقتها . وطاح هذا الشاب في القيادات الصحفية المحترمة . أهان رؤساء التحرير . وأساء لكبار الكتاب . وأحاط نفسه بالفاشلين . وعين في الدار أقاربه وأقارب أقاربه .

وراينا مدير مكتب أحد المسؤولين ، يتولى منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة صحفية ناجحة . وكان أول عمل يقوم به هو أن يقلب العمال على رؤساء التحرير . وعندما احتج رؤساء التحرير ، وحذروا من هذا التخريب ، صدر الأمر بإبعادهم عن وظائفهم لأجل غير مسمى .

وراينا مسئولا ضخما ، لاهلاقة له بالأدب ولا بالصحافة ولا بالكتابة ، يتحول فجأة الى أديب كبير ، تخصص له صفحة كاملة ، كل أسبوع ، ليتحدث فيها عن القضايا الفكرية والمصرية في حياة الشعوب . وأصبح كاتباً ومفكراً وفيلسوفاً . . في يوم وليلة . وبقرار جمهوري . وهو مالم يحدث في تاريخ العالم ، أن يخلق كاتب كبير بقرار جمهوري . وانتشر أهل الثقة في الاذاعة . وفي التليفزيون . وسلطت عليهم الأضواء . وأصبحوا من النجوم . ومن المشاهير . ومن العباقرة .

حتى السينما لم تسلم من هجمات أهل الثقة . ويكفى أن نستعرض أسماء كبار المنتجين السينمائيين الحاليين ، لنفاجأ بأن بعضهم بدأ حياته في مهنة بعيدة كل البعد عن الفن ، وعن السينما ، وعن التمثيل .

.. ولكن هكذا كان أسلوب أهل الثقة . أنهم يجيئون الاختيار بين المهن المختلفة ، والفرص المتساحة . وكانت السينما من بين تلك المهن التي تحقق لصاحبها الثراء السريع ، والشهرة الكبيرة ، وراحة البال التي لا تعوض .

سنوات الإرهاب

● اهل الجهل .. بطشوا باهل الفكر

● سنوات الارهاب ●

لأننا اعتمدنا على أهل الثقة ، وأبعدنا أهل الخبرة ،
استطاع الوحش الآدمي اللواء حمزة البسيوني أن يقفز فوق
الرؤوس وأن يحتل منصب قائد السجن الحربى .

والذى يستمع الى الذين اوقعهم سوء حظهم بين برائن
حمزة البسيوني ، لابد أن يذهل من بشاعة مايسمع ، ولا بد
أن يصاب برعشة خوف واشمئزاز من تلك الالهوال التى
عاشها ألوف من المواطنين الابرياء .

كان حمزة البسيوني يتجول فى السجن ويصرخ فى
النزلاء قائلا :

— « أننى اتسلم المسجونين بغير ايصال . ولست
مسئولا عن اعادتهم على قيد الحياة . ولن يحاسبنى أحد على
الجثث . لقد دفنت كثيرا من المسجونين السياسيين فى صحراء
مدينة نصر ، ولم يسأل عنهم أحد ، ولم أقدم لاحد حسابا عن
ذلك . »

وكان ملك التعذيب — كما وصفه مصطفى أمين فى كتابه
سنة أولى سجن — يسير وفى صحبته دائما الكلبان الضخمان
« ميمى » ، و « ليلى » ، ليطلقهما على النزلاء ليمزقا ملابسهم
وينهشا لحمهم ، ثم يتولى خفافيش البسيوني — بعد ذلك —
مهمة تحطيم الضلوع ، وخلق الاظافر ، وتكسير الاسنان ،
وتحطيم العمود الفقرى ، واطفاء أعقاب السجائر فى
الصدور . وعندما تنتهى جولة البسيوني بين المذنبين والابرياء،
يعود الى رئيسه حاملا مجموعة نادرة من الاعترافات .

الشيوعى يعترف بادارة خلية سرية للاخوان المسلمين !

والوطني المخلص يقر بتخابره مع العدو الاسرائيلى ،
بقصد الاضرار بآمن وسلامة الدولة !

والفلس المعدم يعترف بأنه هرب ملايين الدولارات الى
حسابه فى بنوك أوروبا !

والفلاح الجاهل البائس ، يقدم تفاصيل الخطة الجهنمية
للاقلاب الذى خطته للاطاحة بنظام الحكم فى مصر !

والعامل البسيط ، الذى يتقاضى راتبه باليومية ، يكشف
عن سر الشفرة التى كان يتعامل بها مع وكالة المخابرات
المركزية الامريكية .

والشيخ الذى كان من أشد أنصار حركة الإخوان المسلمين ،
واحد رجال الشيخ حسن البنا المقربين ، يعترف بأنه كان
لايفيق من الخمر ، ويعترف على شقته الصغيرة فى قلب
القاهرة — جرسونية — والتى كان يستقبل فيها النساء
ويقوم فيها سهرات ألف ليلة وليلة حتى مطلع الفجر !
والقسيس الذى قبض عليه داخل كنيسة ، اعترف بأنه
اليد اليمنى لحركة الشيخ حسن الهضيبي التى تهدف الى قلب
نظام الحكم !

فى هذا الجو البشع ، المؤلم ، اللا انسانى ، عاش كل من
اختلف مع السلطة فى السنوات الطويلة الماضية ، وكل من
اختلفت السلطة معه !

ويندر ان يخلو شارع من ساكن اقتيد فى ساعات الفجر
الاولى ، الى السجن الحربى للتحقيق معه فى جملة نطقها ،
أو اجتماع حضره ، أو زيارة قام بها ، أو مؤامرة وهمية
اشترك فيها ، أو نكتة ساخرة سمعها وضحك لها .
وهناك آلاف من الامثلة الحية ، والتى سمع بها
الملايين .

ولكنى هنا سأقتصر على ذكر بعض التجارب التى تعرض
لها عدد من كبار كتابنا الذين كتبوا ولم تعجب مراكز القوى
بكتاباتهم .

فى بداية الثورة ، كانت صحيفة « المصرى » ، هى الصحيفة الاولى المؤيدة لثورة ٢٣ يوليو . فالعلاقة بين « المصرى » والضباط الاحرار ، علاقة قديمة . ففى مكتب رئيس التحرير الاستاذ أحمد أبو الفتح ، عقدت اجتماعات طويلة ، بين الضباط الاحرار ، نوقشت خلالها تفاصيل كثيرة ، واذيعت فيها اسرار خطيرة .

ولكن الثقة كانت متبادلة .

واحتفظ كل جانب لنفسه ، بما سمعه من الجانب الآخر .

كان الجانبان يعملان من اجل هدف واحد ، هو تحرير مصر ، وانقاذ شعبها .

وعندما قامت الثورة ، كانت « المصرى » اول من أيدها وهلل لها ، وتجاوب معها ، وتبنى قضاياها .

ولكن سرعان ما وقع الخلاف . لم يكن خلافا شخصيا ، وانما خلافا فى وجهة النظر . كان من رأى أحمد أبو الفتح أن يعود الضباط الى الثكنات ، ويترك للمدنيين حكم مصر . وكان للضباط الاحرار وجهة نظر اخرى مخالفة .

وكان يمكن ان يحتفظ كل جانب بوجهة نظره . ويترك للأغلبية اختيار وجهة النظر السليمة ، ولكن الذى حدث ان الخلاف تشعب ، ولم يعد فى الامكان حصره ، او تلافى أخطاره .

وشكلت محكمة الثورة ، واصدرت احكامها باغلاق صحيفة « المصرى » ابتداء من يوم ٤ مايو ١٩٥٤ . وبمصادرة جميع أموال وأملاك أسرة أبو الفتح ، بما فيها اثاث المنازل والاموال فى البنوك والاسسهم فى الشركات ، وشركة الاعلانات المصرية بما فيها من صحف ، وشركة التوزيع المصرية ، التى انضمت جميعا — فيما بعد — الى صحيفة « الجمهورية » .

وصدر الحكم غيابيا على أحمد أبو الفتح بالسجن لمدة ١٥ سنة . ولما رفض أحمد أبو الفتح العودة ، الى مصر جردته الحكومة من الجنسية المصرية .

وعاش آل أبو الفتح في الغربية . بلا جنسية . بلا وطن .
بلا صحيفة .

وبعد ان تولى الرئيس أنور السادات ، أعاد الجنسية
لاحمد أبو الفتح ، ورحب بعودته الى وطنه تنفيذا لمبدأ « ان
كل مصرى يرحب به في وطنه » .

.. وهكذا عاد أحمد أبو الفتح الى مصر ، بعد غيبة ٢٠
سنة ، وشهرا ، و ١٢ يوما .

وتجربة احسان عبد القدوس كانت أخف وقعا من تجربة
آل أبو الفتح .

ففى سنة ١٩٥٤ ، القى القبض على رئيس تحرير مجلة
« روز اليوسف » بسبب الآراء التى ينشرها فى مجلته ، والتى
لا يرضى عنها مراكز القوى .

ونترك احسان عبد القدوس يصف التجربة فيقول :

— .. « كنت قد أمضيت فى سجنى الانفرادى شهرا
ونصف الشهر ، شبيه معزول عن العالم أجمع . حبس
زنزانة فقدت جدرانها وأرضيتها ، معنى الألوان ومفهومها .
وليس بينى وبين العالم الخارجى من وسائل الاتصال سوى
الكوة العلوية التى يعرفها جيدا كل من هبط الى قاع العالم
السفلى ، عالم الزنازين . وفجأة بدأ كل شيء يتغير ، وبدون
سابق انذار او مقدمات توحى بأن تغيرا ما سيحدث .. ويعيد
وصل الخيوط التى تقطعت بينى وبين عالم الاحياء الذى
انتزعت منه فى ليل الثامن والعشرين من أبريل ١٩٥٤ ..
ورغم دهشتى للتغير الذى حدث ، فلا انكر اننى سعدت به
وبما أتاحه لى من «ميزات» أعادت لى الاحساس بالآدمية ..
وان كان السبب فى هذا التغير المفاجئ ظل يؤرقنى ، حتى
فتح باب الزنزانة ذات يوم ، وفوجئت بالحارس يعلن نبأ
قيدوم زائر — اعترف باننى لم اكن أتوقع دخوله على فى
زنزانتى البغيضة — وكان هذا الزائر هو .. أمى ..
واستأذنى .. فاطمة اليوسف . وبيننا دار حديث طويل

غريب ، لعله أغرب حديث يدور بين أم وأبنها في مثل هذا المكان .

.. ويواصل احسان في مذكراته التى نشرت أخيرا في مجلة « الجديد » :

— « .. لم تكن فاطمة قد درست الفكر السياسى ، بالمعنى الأكاديمى المعروف في الجامعات ومعاهد البحث لهذه الدراسة ، ولكنها بالقراءة الحرة وبالثقافة الجسادة أخذت نفسها بأسبابها ، وبالممارسة العملية في معارك النضال السياسى والحزبى ، التى خاضتها كصحفية منتمية لحزب الوفد ، ثم كصاحبة رأى متحرر من قيود التبعية ، الا للشعب وحده ، كانت قد استطاعت أن تعى ما ينقص الكثيرين من الدارسين المتخصصين أن يعرفوه عن أسرار الفكر السياسى ومناهجه . وقد ساعدتها هذه المعرفة على ادراك حقيقة الموقف في مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. وادراك ان هناك فرقا شاسعا بين الخلاف في الرأى مع حكومة حزبية ، مهما مالت هذه الحكومة للعنف في معاملة خصومها السياسيين ، وبين الوقوف موقف المعارض لثورة وليدة مازالت في مرحلة البناء السياسى .. وهى مرحلة تدرك فاطمة اليوسف ، ان الثورات لاتسمح أثناءها بأى نوع من التردد أن يتسلل الى مواقفها الحاسمة تجاه خصومها أو من يشك قادة الثورة في انهم يخاصمونها . فاذا حدث وطففت على سطح الثورة بذور القوى الطفيلية التى تنمو كالتحالب في حياة الكثير من الثورات — فتخنقها وتنحرف بها عن مسارها — فان الموقف يزداد صعوبة بالنسبة لكل من يفكر في معارضة رأى تراه الثورة أو قرار تتخذه .. لان القوى الطفيلية تسارع رغبة في اكتساب مواقع جديدة — لم تكن لها أصلا — الى المبالغة في كشف عدااء المعادين للثورة . والمبالغة في انزال العقاب بالمارقين ، تزلفا وقربى للقادة الكبار .. كل هذا كانت تعرفه فاطمة اليوسف ، وبرغمه لم تتردد في أن تقف موقفها الصارم الحاسم ، حين قبضوا على ، وأودعوني السجن . فلما بعثوا بمحمد حسنين هيكل وزميله الرقيب العمام على الصحافة المصرية ، ليتفاوضا مع أمى في الشروط التى تنهى

بموجبها هذه المقاطعة الحاسمة لآخبار الثورة في المجلة — وكانت فاطمة اليوسف قد منعت نشر أى خبر عن الثورة في روز اليوسف بمجرد القبض على احسان عبد القدوس — لم تتردد في رفض الوساطة والوسطاء . واستمرت في مقاطعتها، حازمة أمرها ، غير حاسبة لشيء حسابا ، سوى أن تقول لمن بعثوا اليها بهيكل وزميله الرقيب العام . . انه لا يزال في مصر من هو قادر على أن يقول (لا) في وجه من يؤمن بأنه مخطيء ، ويقولها شجاعة وصريحة وحازمة . ليس حبا في كلمة (لا) ، ولكن تأكيدا لمعنى أصيل عاشت تؤمن به فاطمة اليوسف ، وهو أن روح مصر الخالدة أبدا . . الباقية على مر العصور ، استطاعت أن تحتفظ بسر مصر العظيم وهو القدرة السحرية الغامضة لشعبها على أن يحتفظ بقدرته على رفض الخطأ ، ثم التعبير عن رفضه بوسائل أكثر غموضا من قدرته على الرفض . سواء بالنكتة اللاذعة — التي يفوق وقعها على نفوس الخطاة ، أمضى السيوف وأسرع السهام — أو بالاهمال القاتل في شكل لامبالاة يحسبها الساذج بلادة في الحس .

ومن هذا الايمان الذي لايتزعزع بروح الرفض المصرى للخطأ ، استمدت فاطمة اليوسف شجاعة الوقوف في وجه من سجنوني عام ١٩٥٤ ، في وقت انحنت فيه رعوس كنت أظنها كبيرة . . ولكنها مالت مع الريح . . لكى تظل محتفظة بمكانها فوق شجرة الحياة السياسية — ولكنها في نظر الشعب قد سقطت وأصابها العطب — أما استاذتى فقد أصرت على الوقوف في وجه العاصفة العاتية .

وهاهى تقف الآن أمامى في زنرائتى غير الحبيبة ، وابتسمت وأنا أقول لها مداعبا في نبرة لم تخل من شغب الابن مع أمه :

— ولكنك كنت تقامرين يا أمى .

— بأى شيء ؟

كلمتان مقتضبتان لم تزد عليهما حرفا . . قذفت بهما في اتجاهى ، في صوت أحبست مع نبراته ان فاطمة

اليوسف المناضلة القديمة ، لم تنطق بكلمتين ، ولكنها شهرت مسدسا في مواجهة خطر يدنو منها ، وانها لن تتردد في اطلاق النار عند اول حركة مريبة مقصودة او طائشة . ولم اكن على استعداد لكى اسقط صريعا في هذه الزنزانة بعبارة نارية من عبارات فاطمة اليوسف التى طالما اطلقتها في معاركها الطويلة ضد خصومها فى الراى والسياسة . واسرعت احدى بالدرع الذى كنت على ثقة من قدرته على حماية الابن من غضب أمه .

— كنت تقامرين بحياتى يا أمى . بل . . بكل شىء فى حياتك أنت .

قلت لها بهرح مفتعل ، لم يجر على استاذتى الذكية ، فسارعت تسألنى :

— افصح يا احسان . . ماذا تريد ان تقول بالضبط ؟ عن اية مقامرة تتحدث ؟

— رفضك يا أمى وساطة حسنين هيكل وزميله الرقيب العام ، كان معناه انك أغلقت باب الحوار مع من سجنونى . وهذا الموقف قد يدفعهم لليأس منك ومنى تماما . وانت تدرين بلا شك بما يمكن ان يقدم عليه اليأس ، وخاصة اذا كان فى موقع القوة .

. . ولم تهتز السيدة القوية . واستمرت تنظر فى اتجاهى ، وعيناها مركزتان فى ثبات تطل منهما نظرة متسائلة وكأئننى لم اقل شيئا . او . . قلت مالا يعد شيئا .

واحسست بالقلق . ثم بالاضطراب . فضحكت . وكأئننى أستدر تعاطفها مع افكارى . ولكنها ظلت كما هى صامتا . وساعتها ثرت . احسست بالغضب . ليس عليها بل من اجلها . ومن اجلى انا ابنها الوحيد الذى استطاع سبجائه ان يوقفوه من أمه ، ويوقفوا أمه منه هذا الموقف الشاذ . . حيث تبدو الأم وابنها وكلاهما لا يفهم الآخر . وتحول غضبى الى ثورة . . اطلقتها فى شبه صراخ :

— لقد عرضت نفسك للخطر بلا مبرر معقول يا أمى . قد تكونين معذورة في موقفك لأنك اعتدت على خوض المعارك طيلة حياتك ، ولكن الأمر مختلف هذه المرة .

— وما وجه الخلاف يا احسان ؟

— هذه ثورة يا أمى . وهى ثورة تواجه عاصفة من صراعات القمة بين قادتها . والمتصارعون فى مثل هذه اللحظات الحاسمة ، يكونون بالغى الحساسية فى تقديرهم لمواقف الآخرين تجاههم . واذا كنت قد كتبت ما كتبت فاعتبره البعض هجوما عليه وحربا ضده ، فان فريقا آخر قد اعتبر ما كتبتة قمة الدفاع عن الحرية والديموقراطية . ومن هنا فالخطر المصدق بى محدود ، بمدى قدرة من تصورنى خصما له فى الانفراد بى والقضاء على . . . اما رفضك لوساطة هيكى وزميله الرقيب العام — بعد ان قاطعت اخبار الثورة كلها بقطبيها المتصارعين — فما أسهل تفسيره على أنه رفض للثورة كلها . وعداء لجميع الأطراف ، الطيب منهم والخبيث . وهو موقف كفيل بأن يؤلب عليك الكل ، ويوحدهم فى اتخاذ قرار يجمعون عليه بالقضاء على روز اليوسف المجلة والمرأة المناضلة معا .

— تحليل رائع يا عزيزى . وهو تحليل لا يملك القدرة عليه الا ثائر مثلك . درس فكر الثورة كمناهج نظرية فى الجامعة وممارسه عمليا فى اشتراكه مع أصدقائه الضباط الثوار فى سنوات الاعداد للثورة .

ولسكن . .

وترددت أمى قبل أن تكمل حديثها ، وهى تنظر الى بابتسامة غامضة ، حاولت أن تستشف بها وقع الغمزة التى غمرتني بها عن عمد — وهى تتحدث عن أصدقائى الضباط الثوار ومشاركتي لهم فى سنوات الاعداد للثورة ، وكأئها تقول . . انظر ماذا فعل بك من كنت تقدمهم أصدقاء الفكر وخلصاء العمر ، وأحسست أنها بهذه الغمزة تجرح كبريائى ، وتتهم ذكائى بالقصور . . لأنه لم يدرك فى وقت مبكر حقيقة النوايا

الديكتاتورية التي كان بعض هؤلاء « الأصدقاء » يخفونها
وهم يتحدثون بحماس — قبل الثورة — عن الحرية ،
والديموقراطية ، واردة الشعب . وحاولت اخفاء الى
وقلت لها :

— ولكن ماذا ؟ اكملى يا امى .

— أرجوك أن تصدقنى يا احسان — رغم فظاعة ماستسمعه
منى — أنتى لو خيرت بين أن يعدم احسان وحيدى ، وبين أن
أحنى رأسى لطاغية ، لرفضت الركوع لظالم .. مهما كان
الثمن الذى سأدفعه من كبدى . الآن تضحيتى بابنى ستصيب
الطاغية برعب قاتل ، وهو يرى احدى الأمهات تصمم على
أن تقول له (لا) ثم تستقبل رأس وحيدها فى حجرها .
وضحكت محاولا تهدئة انفعالها ، ثم قلت :

— الحمد لله أن رأسى مازال فوق كتفى ، ولم يسقط فى
حجرى يا أمه .

— كنت واثقة من هذا يا احسان ، لأننى أعرف جيدا ،
أن أطفئ الطفافة أضعف من ان يواجه أما شجاعة . نحن
الذين نخلق الطفافة بضعفنا . ونغريهم بالاستمرار فى ظلمنا
بالسكوت على هذا الظلم . ولو اننى أبديت لهيكل وزميله
الرقيب العام أدنى بادرة ضعف الاستأسد خصومك . ولكننى
لم أضعف وصمدت لهم ، كما صمدت من قبل فى مواجهة
النحاس وصدقى وعلى ماهر وغيرهم ممن خالفتم فى رأى .
.. ثم أفرج عن احسان عبد القدوس .

ولكنه لم يعد كما كان . لم يعد واثقا من احترام البعض
لحرية الرأى .

ومرت السنوات ..

وأكثر من مرة تعرض احسان عبد القدوس ، لبطش الطفافة
من مراكز القوى . لم يدخل السجن ولكنهم عذبوه أكثر من
عذاب السجن .

عينوا له من يحاربه فى المجلة التى بناها من عرقه وفكره
وقلمه .

وعندما اشتكى ، أبعدوه هو عن المجلة ، وأبقوا فيها
رجالهم وأعوانهم .

ثم تذكروه فجأة ، فعينوه في صحيفة أخرى . وعندما
نشر بعض القصص السياسية ، غضبوا مما كتبه ، فأعادوه
لنزله ، بلا عمل .

وهكذا ، حتى تولى أنور السادات الحكم ، فأعاد لاحسان
مايستحقه من تقدير ، فعينه رئيسا لمجلس إدارة
أخبار اليوم ، ثم رئيسا لمجلس إدارة الأهرام .
وجلال الدين الحمامي تعرض هو الآخر لصدام مع مراكز
القوى .

لم يعجب البعض بالنقد البناء الذى يكتبه ، فأبعده ، عن
الصحافة . وجلال الدين الحمامي من الصحفيين الذين
يحترمون أنفسهم ويحترمون أقدارهم . رفض أن يهادن .
رفض أن يساير موكب النفاق . . الذى زحف على صحفنا من
هواة الصحافة غير الصحفيين . وآثر جلال الدين الحمامي
الابتعاد عن هذا الدجل الذى سيطر على أجهزة أعلامنا
طوال السنوات الطويلة الماضية . ورفض أن يمسك بقلمه
ليكتب في صحافة مكهمة ، بلا حرية . وعاش جلال الدين
الحمامي ، يخدم المهنة التى يحبها بطريقة أخرى . كان
يدرسها كمهنة في الجامعة . وعلى يديه تخرج آلاف من طلبة
الصحافة والاعلام من المصريين والعرب .

ولم يكتب جلال الدين الحمامي ، مرة أخرى ، الا بعد
أن ألغى الرئيس أنور السادات الرقابة على الصحف .

فعاد لقلمه انطلاقه ، وعاد يكتب عموده الشهير « دخان
في الهواء » .

وأنيس منصور ، تعرض لتجربة قاسية على أيدي زبانية
مراكز القوى ، وبسبب « جريمة » لم يرتكبها .

فأنيس منصور لم يكتب كثيرا في السياسة . او على الاقل
اليوميات التى كان ينشرها كل أسبوع في « الأخبار » خصصها
للكتابة في الأدب ، والنقد ، والخواطر الاجتماعية .

وحدث أن تحدث عن قصة قديمة ساخرة ، لأحد الطفلة
المجانين . ونشرت القصة في اليوميات ، بعد أن أضف
اليها أحدهم ، رسما كاريكاتوريا لجمال عبد الناصر !

وقامت الدنيا ولم تقعد بسبب هذا المقال ، وبسبب هذا
الرسم !

ثم صدر قرار برفق أنيس منصور ، من رئاسة تحرير
مجلة « الجيل » !

واغلقت الأبواب كلها في وجه الكاتب الكبير أنيس منصور !
حاول أن ينشر كتبه ، فلم يجرؤ أى ناشر على قبول
كتب لأنيس منصور ، المطرود من الصحافة ومن عالم الأدب
بأمر السلطات العليا !

وتبخرت جنيهاً مكافأة أنيس منصور .
وعاش أنيس منصور أياماً عصيبة ، لم يكن يتوقع أبداً أن
يواجهها .

حتى نجح الوسطاء ، في إرضاء الطفلة ، والحصول على
مبادرتهم « الكريمة » بإعادة أنيس منصور الى ملايين القراء
الذين أحبوها وأدمنوا كل سطر يكتبه !

وقصة موسى صبرى مع عمالقة مراكز القوى ، لا تقل إثارة
عن باقى القصص السابقة . شاء حظ موسى صبرى — رئيس
تحرير الأخبار — أن يجلس أمام شاشة التلفزيون فى بيته ،
ليشاهد الاستقبال الهائل الذى استقبل به الرئيس السابق
جمال عبد الناصر عند زيارته الأولى للجزائر .

وانفعل موسى صبرى بهذا الاستقبال الحافل ، فأشاد به
فى اليوم التالى فى يوميات « الأخبار » ثم أضف أن مثل هذه
الريبورتاجات التلفزيونية السياسية ، يجب أن يقدمها
المذيع الرجل . لأن ما حدث بالأمس هو أن صوت المذيع ،
لم يكن قويا لدرجة يمكنها من أن تعلو به حتى يمكن للمشاهدين

سماعه ، بسبب الضجة الهائلة لمئات الألوف من حجاج
المستقبلين من حولها .

وقال موسى صبرى أن صوت المذيعه ، جاء رفيعا ،
وأشبه بمواء القط !

وكان موسى صبرى قد ارتكب جريمة قتل !
ثارت المذيعه . وثار زوجها — الضابط الكبير وقتذاك —
وهدد وتوعد !

ثم وصلت مكالمه تليفونية من الوزير المختص تفيد قرار
مراكز القوى ، بوقف موسى صبرى عن العمل ، ومنعه من
الذهاب الى مكتبه فى « أخبار اليوم » !

وهكذا تسببت جملة نقد واحدة لصوت احدى المذيعات ،
فى وقف رئيس تحرير أوسع صحيفة انتشارا فى العالم
العربى ، عن عمله ولأجل غير مسمى !

ولم يكن هذا هو العقاب الوحيد لموسى صبرى .
فقد عوقب مرة أخرى ، لأنه تجرأ وكتب عن سبائك
الذهب التى كانت مراكز القوى تنهبها من خزانة الدولة .
وهو ما أثبتته محاكمه قادة الانقلاب الفاشل الذى خططه بعض
القادة العسكريين السابقين فى أعقاب هزيمة ٥ يونية ١٩٦٧ .

وأوقفوا موسى صبرى عن العمل مرة أخرى .
ثم نقلوه للعمل فى « الجمهورية » ، ومنعوه من التوقيع
باسمه على المقالات التى يكتبها ، أمعانا فى التقليل من شأنه ،
واذلالا له !

وإذا كنت قد تحدثت هنا عن التعذيب المعنوى الذى
تعرض له كبار كتابنا ، على طول السنوات الماضية ، فلا بد
من أن تكتمل أمامنا الصورة القاتمة ، ونستعرض أبعاد
التعذيب الجسدى الذى تعرض له غيرهم .
وأبرز مثال على ذلك ، ملاحقه مصطفى أمين ، خلال
٩ سنوات أمضاها فى السجون .

.. يقول مصطفى أمين :

— « .. كان من بين وسائل التعذيب التى لجأوا اليها أن صدر الأمر بمنع من الأكل والشرب . والحرمان من الأكل مؤلم ، ولكنه محتمل . الجسم يتحمل الجوع . ولكن العطش عذاب لا يحتمل . وخاصة أنا مريض بالسسكر . وفى اليوم الأول تحايلت على الأمر . دخلت الى دورة المياه فوجدت فيها اناء للاستنجاء . وشربت من مياه الاستنجاء وفى اليوم التالى فوجئت بأنهم عرفوا اننى شربت ماء الاستنجاء ، فوجدت الاناء خاليا ، واضطرت أن أشرب من ماء البول ، حتى ارتويت . وفى اليوم الثالث لم أجد بولا لأشربه . »

.. ويقول مصطفى أمين أيضا :

— « .. دخل حمزة البسيونى قائد السجن الحربى الى الزنزانة التى كانوا يعذبوننى فيها فى سجن المخابرات العامة ، ووقف يتفحصنى ، وهو يرانى عاريا تماما ، وأنا مصلوب على جدار الزنزانة والضربات والصفعات تنهال على ، وثلاثة من الضباط ينتزعون شعر جسمى ..

ثم قال الفريق :

— لا .. لا .. لا . أنتم تدلعونه هنا . هاتوه لى فى السجن الحربى ليرى التعذيب الحقيقى .

.. ووضعوا عصاة سوداء على عيني ، وساقونى خلف حمزة البسيونى الى سيارة جيب ، قادها الفريق بنفسه وأجلسنى بجواره وخلفى جنود بالمدافع الرشاشة .

ووضعونى فى زنزانة صغيرة ، ثم احضر الفريق حمزة البسيونى كلبين ضخمين وتركهما يندفعان نحوى وكان الدم يسيل من فمى الكلبين ، وأمر الفريق البسيونى ، فاندفع الكلبان مرة أخرى ، وراحا ينهشان ملابسى . وانهالت على رأسى الضربات واللكمات والصفعات والفريق البسيونى يزار ويقول (اعترف . اعترف والا فسوف أقتلك هنا) .

.. وحكايات التعذيب لا تنتهى .

واذا كنت قد ذكرت هنا تجارب كبار الكتاب والصحفيين المصريين ، فليس معنى هذا أن البقية الباقية من الصحفيين والكتاب الصغار قد عاشوا فى مأمن من البطش والسفك .

.. وما أكثر الذين طردوا ، أو نقلوا ، أو شردوا ، أو أوقفوا عن العمل لأتفه الأسباب .

.. ولم تسلم فئة من الصحفيين من هذا العذاب .

الصحفيون — من الإخوان المسلمين — عذبوا وسجنوا وطردوا وجاعوا . والأسماء كثيرة نكتفى بذكر بعضها : حسن دوح ، ورحاء مكاوى .

والصحفيين الشيوعيون تعرضوا لحملات اعتقال لا حصر لها . وما أكثر القصص البشعة التى يمكن أن نسمعها من محمد سيد أحمد ، وفيليب جلاب ، وصلاح حافظ ، وعادل حسين ، وسعد كامل ، وسعد التائه ، ومئات غيرهم .

.. وكما نرى ، فإن مراكز القوى لم تكن تفرق بين الشيوعيين والإخوان ، عند البطش ، والبت ، والابادة .

الجميع سواسية أمام العصا ، والكراباج ، والنعال .

والكل على قدم المساواة عند تقليع الأظافر ، ونهش لحم الجسد ، وكسر الضلوع .

سنوات الوهم

● ما أحلاها عيشة الفلاح

● أين التمشال ؟

● حتى لانتكون مثل جاك

● ماأحلاها عيشة الفلاح ●

منذ سنوات طويلة ماضية ، ولا حديث لنا الا عن الفلاح .
الخطب الرنانة ، تشيد بأنفلاج ، وتتحسر على العذاب الذى
تعرض له خلال القرون الماضية ، وترسم لنا صورة مضيئة
للسعادة التى سيتمرغ فيها فلاحنا المسكين خلال الايام القليلة
القادمة .

الصحف المكمة ، أفردت للفلاح صفحاتها ، لتبرز اهتمام
مراكز القوى بتحسين حال الفلاح ، وبحرصها على ان توفر
له حياة هائلة ، ورغدة ، تعوضه بها عن اجرام العهود الغابرة
فى حقه .

الاذاعة خصصت للفلاح برامج خاصة . ونافسها التليفزيون
فى تحقيقاته المصورة لينقل لنا الواقع المشرف للريف المصرى ،
فى الوقت الحالى .

فالفلاح يزرع أرضه فى الصباح ، ثم يأكل طعاما ساخنا
وشهيا عند الظهر ، ثم يعود الى منزله ، ليمضى السهرة أمام
جهاز الراديو ، دليلا على دخول الكهرباء الى القرى ، ويحتسى
الشاي الساخن ، تأكيدا على تدفق الماء النظيف من الحنفيات .

وصدقنا جميعا هذه القفزة العظيمة التى قفزها فلاحنا
المصرى ، وسعدنا له ولأنفسنا بأنوار الفجر التى بدأت تتسلل
الى الريف ، بعد أن طال ظلامه وخموله وإهماله .

ولم يغضب ساكن المدينة ، عندما كان الحاكم يقول له ان
الاهتمام الاول والجهد الاعظم يجب أن يوجها الى ساكن الريف
أولا . أما ساكن المدينة ، فعليه ان يتحمل ، وينتظر دوره
فى الاهتمام والاصلاح وتوفير الخدمات والكماليات .

واقتنع ساكن المدينة بمنطق الحاكم ، وتحمل ، وانتظر دوره فى الاهتمام .

وأحيانا كانت أعصاب ساكن المدينة تفلت منه ، فقد طال الانتظار ، والطابور الطويل أمامه لا يتحرك ، ولا يبدو انه يتقدم خطوة واحدة الى الأمام .

وفى بعض الأحيان كان سكان المدن يضيقون بالازمات الاقتصادية التى تخنق أنفاسهم . . ويتبرمون من القيود المزمّن فى الخدمات الحكومية . فأزمة المساكن مستحكمة . والمواصلات قاتلة . والشوارع ممزقة . والأسعار مولعة . والغذاء شحيح . والاجور مجمدة .

وعندئذ كانت مراكز القوى تسارع وتؤكد لسكان المدن انها تتفهم أسباب ضيقهم ، وتتقبل بصدق مبررات تبرمهم . ولكن السبب فى هذا القصور ، وتلك المضايقات ، يرجع أساسا - على حد قول أبواق مراكز القوى الغابرة - الى أن موارد الدولة كلها موجهة لنهضة الريف ، وانقاذ الفلاح ومن بين أنياب الثالوث المدمر والتقليدى : الفقر والجهل والمرض .

وينزل هذا الكلام كالماء البارد فوق رؤوس سكان المدن . فتتبخر ثورتهم . وتهدا صدورهم . ويصبرون قلوبهم ، بأن الاولوية يجب ان تكون للفلاح ، الذى طالما ضحى من اجلهم وفى سبيل اسعادهم .

ولكن . .

هل فكرنا فى محاسبة مراكز القوى ، على ما قالته ورددته آلاف المرات ، عن نهضة الريف ورفع مستوى الفلاح ؟ لاأريد أن أوزع التهم جزافا .

ولكنى أعتمد فى حكمى على ما ألتسه بعقلى ، وتراه عينى ، فى كل مرة أزور فيها الريف ، أو أختلط بالفلاحين . .

وما يلمسه عقلى ، وماتراه عينى ، قد لا يهتم أحد سوى .
ولذلك ..

فكم أتمنى أن يكون حسابنا بطريقة علمية ، وبعبءة عن
الاهواء ، وفى مأمن من الاتهامات . وهذه الطريقة . سهلة
ومقنعة ..

فالخبراء هم الذين سيعكفون على اعداد دراسة كاملة ،
ومستفيضة . ووافية . تسلط الاضواء - بالوقائع
والتفاصيل والارقام - على المكاسب التى قلنا آلاف المرات أن
انفلاح المصرى قد حصل عليها .

نريد من هؤلاء الخبراء ، ان يعقدوا لنا مقارنة بين فلاح
الفراعنة - أيام الملك مينا - وفلاح مصر فى القرن العشرين .
فالمقارنة ستتتيح لنا الفرصة للتعرف من خلالها على
الاختلافات الجوهرية فى حياة الاول . وحياة الثانى .

كما سنتبين تطور الآلات الزراعية التى كان يستخدمها
فلاح قدماء المصريين . ونقارنها بالآلات الزراعية التى
يستخدمها الآن فلاح مصر الحديثة ، فى عصر الذرة والفضاء
والهبوط فوق أسطح الكواكب وانجوم (!) .

ولانريد من الخبراء أن يقولوا لنا - فى دراستهم المنتظرة -
كم عدد الفلاحين الذين وزعت عليهم الاراضى المصادرة ، وانما
نتمنى ان يقولوا لنا متوسط دخل فلاح المصرى فى السنة ،
وهل حقا أن هذا الدخل يعتبر من أقل الدخول بالنسبة للفرد
فى العالم ؟

ولانريد ان يعددوا لنا أيام الاعياد التى ابتكرناها - كيوم
الفلاح ، وعيد الفلاحة ، وعيد الحصاد ، وغيرها - وانما نريد
منهم أن يعددوا لنا الفلاحين الذين يشربون الماء العذب النظيف ،
ويستحمون داخل منازلهم ، لا فى مياه الترعة الراكدة .
نريد أن نعرف عدد الفلاحين الذين دخلت انكهرباء منازلهم
وعدد القرى التى امتدت اليها أنابيب المياه النقية .

نريد أن نعرف نتيجة الحرب الطاحنة — التي خاضتها مراكز القوى بحناجرها وعبر أعمدة الصحف المكمة — ضد الأمية في الريف . وهل توجد مدرسة لمحو الأمية ، على الأقل ، في كل قرية ؟ وهل حقاً ماذكرته هيئة اليونسكو العالمية ، من أن الأمية في الريف المصري تزداد نسبتها سنة بعد أخرى ؟ نريد أن نتلمس آثار الثورة العارمة — التي أشعلتها مراكز القوى بالخطب الرنانة وعبر الأثير وفوق شاشة التليفزيون — ضد أمراض الفلاحين المزمنة . هل اختفت البلهارسيا والتراكوما والانكلستوما وغيرها من الأمراض المتوطنة ، من أجساد الفلاحين . أم أن هذه الثورة تمخضت عن ترديد شعارات جوفاء تقول أن « الجهد كله موجه ومعبأ ومجند من أجل توفير الخدمة الصحية لكل مركز ، ولكل قرية ، ولكل بيت ، ولكل فلاح وفلاحه ، في ريفنا المصري » ؟

نريد من الخبراء ، أن يجيبوا عن مجموعة من الاسئلة ، منها على سبيل المثال :

كم عدد الفلاحين الذين يملكون ثوباً جديداً ؟

كم عدد الفلاحين الذين يأكلون وجبة ساخنة يومياً ؟

كم عدد الفلاحين الذين يتذوقون طعم اللحم مرة واحدة في الشهر ، أو حتى في السنة ؟

كم عدد الفلاحين الذين ينامون في غرفة لا تشاركهم فيها الماشية والحيوانات ؟

كم عدد الحفاة في ريفنا البائس ؟

كم عدد المرضى الذين وجدوا علاجاً نافعاً ، وليس مجرد ماء ملون ؟

كم عدد الجرحى الذين وجدوا سريراً في الوحدة أو المستشفى ؟

وعشرات أخرى من الاسئلة ، التي نعرف الاجابات المحزنة عنها ، مقدماً .

.. ولكننا فى حاجة الى أرقام وآراء الخبراء ، حتى يكون معنا الدليل الواضح على مدى الإهمال الذى تعرض له فلاحنا المصرى البائس ، على أيدى زبانية مراكز القوى السابقة ، الذين عاشوا حياة أصحاب الملايين ، وملأوا آذاننا صراخا عن مستقبل الفلاح ، وحرية الفلاح ، وحق الفلاح ، .. ما أحلاها عيشة الفلاح .

● أين التمثال ؟ ●

الذى بددناه فى عشرين سنة ، لا يمكن ان نجعله فى سنة واحدة . هذه الحقيقة ، يبدو انها مازالت خافية على البعض . كما يبدو وأن البعض الآخر يعرفها جيدا ، ولنه يتجاهلها عن سوء قصد .

.. والا فمما معنى هذه المظاهرات التى احترقت شوارع العاصمة ، تكسر وتخرّب وتدمر ، بحجة غلاء المعيشة .

وغلاء المعيشة ، أصبح فى الحقيقة ، يضغط على الأعصاب ويفقدنا الإحساس بأشياء كثيرة ، كنا أحرص مانكون عليها فى الماضى .

ولكن ..

.. ان مسئولية هذا الفقر الذى يئن منه الشعب المصرى الآن ، لا تقع على كاهل الحكومة الحالية .. التى ارتفعت أصوات تطالب بإقالتها ، وترحب بعهد النازى بدلا منها . ولو كنت من رئيس الوزراء ، لبادرت بنشر قائمة بانقروض والفوائد المخيفة التى حصلت عليها مصر ، وتحملت نتائجها ، من الشرق والغرب ، خلال العشرين سنة الماضية . ان حديث الأرقام هو وحده الذى يمكن أن يقنع الجميع

بفداحة التركة التي ورثها الشعب المصري ، عن الذين كانت
أحلامهم الشخصية أهم بكثير من أحلام شعوبهم .

وقد نشر - أخيراً - معهد الدراسات من أجل السلام في
ستكهولم - سيبري - احصائية بالمبالغ التي صرفتها مصر على
شراء الاسلحة وحدها ، منذ بداية الخمسينات وحتى يونية
١٩٦٧ ، فقدرتها بنحو ٦ آلاف مليون جنيه استرليني .

وبالفعل استخدمت هذه الاسلحة في أكثر من حرب :

في سنة ١٩٥٦ نحاربنا اسرائيل وفرنسا وبريطانيا ،
وخسرنا عسكرياً ، وحصل العدو على مكاسب لم يعلم عنها
الشعب شيئاً ، الا بعد حرب ١٩٦٧ .

وفي ١٩٦٣ تورطنا في حرب اليمن ، التي استمرت ٥
سنوات ، وقالت بعض المصادر ان مصر صرفت على هذه الحرب
نحو مليون جنيه استرليني يومياً .

ثم تورطنا في حرب ١٩٦٧ . أرادها البعض مناورة سياسية
فتحولت - رغماً عنه - الى هزيمة طاحنة وكاسحة .

ودفعت مصر - كما قال د . كمال أبو المجد وزير الاعلام -
أكثر من ١٠ آلاف مليون جنيه لاعادة بناء الجيش من درجة
الصفير ، حتى أمكن تحقيق النصر في ٦ اكتوبر بفضل القيادة
السياسية الحكيمة ، والقيادة العسكرية الواعية .

ان هذه الآلاف من الملايين التي صرفها الشعب على بند
واحد هو بند : السلاح ، كان يمكن توفير جانب كبير منها ،
لو كنا أكثر تواضعاً في أحلامنا .

لو حدث هذا لما كنا في حاجة إلى بناء جيشنا ، ثم تحطيمه ،
ثم اعادة بنائه . . . وهكذا عدة مرات خلال سنوات قليلة ، وهو
مالم يتعرض له أى جيش آخر في العالم .

والصورة تصبح أكثر وضوحاً اذا حدثنا رئيس الوزراء
عن آلاف الملايين الاخرى التي صرفت في الماضي القريب ،

خارج حدودنا ، من أجل تدعيم أنظمة متداعية ، ويهدف
استقاط حكومات معادية .

وتصوروا ماذا كان يحدث لمصر لو صرفت هذه الاموال
كلها من اجل التصنيع ، او من أجل تعليم الشعب ، وعلاجه ،
واسكانه ، وأطعمه .

ان من السهل جدا على الحكومة الحاضرة أن تستأنف سياسة
الماضى التى تتلخص فى «تأجيل مشروعات التنمية والغاء
الخطط الخمسية واغراق المجمعات الاستهلاكية بالزبد الفرنسى ،
والدواجن الدنماركية ، والدقيق الأمريكى ، والمكسرات وقمر
الدين» . . . كما حدث فى أعقاب هزيمة يونيه ٦٧ مباشرة ،
كمحاولة من الحكام لامتنصاص غضب الشعب وثورته الذى لم
يقدر وقتذاك فداحة الهزيمة .

لو فعل رئيس الوزراء الحالى هذا ، لما خرجت المظاهرات
فى شوارع القاهرة تطالب برأسه .
. . . أو ربما خرجت الجماهير لتطالب باقامة تمثال له فى
ميدان التحرير .

● حتى لا تكون مثل جاك ●

كان أستاذنا الكبير محمد التابعى ، صادقا مع نفسه
ومخلصا لبلده ، عندما كتب منذ سنوات طويلة ، يحذر
الحكومة من (هوجة) التصنيع التى اجتاحت بلادنا .
لقد طالب الأستاذ التابعى بأن تكون لنا سياسة صناعية ،
مرسومة على أساس علمى ، متعارف عليه دوليا ، حتى لا نصبح
مثل «جاك» الذى يصنع كل شئ ، ولا يجيد صنع أى شئ .
ويومها تعرض الأستاذ التابعى لهجوم عنيف من مراكز
القوى ، كما تطوع بعض الكتاب والصحفيين ، ومنهم أساتذة

كبار ، وشنوا هجوما قاسيا على التابعى واتهموه بالرجعية ، وبالعداء للصناعة ، وبالعالة الانجليزىه التى كانت تصر على أن مصر يجب أن تبقى بلدا زراعى ولا شأن لها بالصناعة .

ومرت السنوات ..

وكانت النتيجة تماما كما توقعها الاستاذ التابعى ، وكما حذرنا من عواقبها .

أصبح لدينا الآن صناعة واسعة ، وضخمة ، وهائلة .
وأصبح انتاجنا الصناعى ، يغمر الاسواق المحلية والعالمية .

.. ولكن :

صناعات كثيرة لم تنجح . انتاج غزير لم يمتص . بضائع هائلة تكدست داخل انقلب والصناديق وفوق الارفف فى المحلات ، لم تمتد اليها أيدي الجماهير .

وشكلت لجان لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة . ووضعت توصيات . وقال الخبراء ان صناعة الابرّة والصاروخ ، لاتصلح لمصر التى مازالت فى طور التنمية . وان عليها أن تقتصر فى المرحلة الاولى على تقوية الصناعات المحلية التى تخصصت فيها وأبدعت واشتهرت .

.. هذا رأى أكده وأيده - اخيرا - الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، وزير التخطيط وقتذاك ، عندما قال :

- « من أخطاء التخطيط الصناعى فى مصر ، عدم وضوح الرؤية بدرجة كافية لموقفنا من السوق العالمية وبالتالى لاختيارنا للصناعات التى تعطىها الاولوية . ومصر بلد متوسط الحجم ، ولا يمكن ان ينتج كل المنتجات الصناعية . وعلينا ان نركز على منتجات صناعية تمتاز فى انتاجها نسبيا ، ثم نصدر الانتاج بما يغطى شراء ما يلزمنا من منتجات أخرى » . وجاء هذا الاعتراف متأخرا جدا .

فكم من آلاف الملايين خسرتها ، لا شىء الا لكى نملأ الدنيا ضجيجا باننا دخلنا عصر الصناعات الثقيلة .

وكم من مصانع كان يجب اغلاق أبوابها ، بسبب خسائرها المالية ورداءة انتاجها لها ولكن الحكام أبقوا عليها ، حتى

يضيفوا أرقامها الى قائمة المصانع التي كان لهم «شرف»
افتتاحها .

وكم من ملايين الجنيهات - بالعملات الصعبة - اقترضناها
من أجل استيراد مصانع ، لم يحقق انتاجها عشر ما كنا نتوقعه
ونتمناه .

وكل هذا لايهم .

فأولوا الامر فينا ، لم يكن يهمهم أى شيء . الخسائر لا تتحملها
جيوبهم . والديون لن تخصم من التركة التي ستترك لأولادهم
من بعدهم . واستمرار تشغيل هذه المصانع الحاسرة ، تتحمل
خزانة الدولة - لاخزائنتهم الخاصة في بنوك سويسرا - أعباء
هذا التشغيل الحاسر .

لم يكن من بينهم من يمكنه أن يتحمل المسؤولية ، وأن يأمر
بوقف هذا الجنون الصناعي الغير مجدى . كأن البلاد ليست
ببلادهم . وكان المال ليس مال شعبهم . وكأن الجريمة ليست
جريمتهم .

لو كان أولو الامر فينا على مستوى القيادة الرشيدة فعلا،
لكان يجب أن يكونوا أكثر تواضعا ، وأن يصعدوا السلم
الصناعى بنفس الخطوات التي أخذت بها جميع الدول التي
اشتهرت بانتاجها الممتاز والعالمى .

فرنسا - وهى من دول العالم الكبرى - لا تنتج كل شيء .
وسويسرا - التي ضربت المثل في الصناعات الدقيقة
والإلكترونية - لم تفكر حتى الآن في صناعة السيارات مثلا
رغم انها تصنع بعض الاسلحة الحديثة والمتطورة .
.. وهكذا .

ان الدولة التي تخطط لمستقبلها الصناعى السليم ، هي
تلك التي تطبق سياسة «خطوة خطوة» . «مرحلة مرحلة» .
أما «الهوجة» التي اندفعت فيها في السنوات الماضية ، لاشيء
الا لنقول اننا نصنع كل شيء . . من الابرة للصاروخ ، فهي
التي جعلتنا أشبه ببطل المسرحية «جاك» الذى كان يصنع كل
شيء ، ولا يجيد صناعة أى شيء . . وكم من «جاك» كان يصول
ويجول - بل حرية - في بلادنا خلال السنوات الماضية !

ستويات التزييف

● احتفال حقيقى .. واحتفالات زائفة

● البطل الحقيقى

● جريمة بطل

● احتفال حقيقى .. واحتفالات زائفة ●

احتفلنا بأول عيد نصر حقيقى فى تاريخ مصر الحديث .
ذهبنا جميعا لمشاهدة الاستعراض العسكرى الكبير ،
بمناسبة مرور السنة الاولى على انتصار ٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

وكان الاحتفال ، يختلف كثيرا عن باقى احتفالات الزيف
التي كانت تفرض على الشعب خلال السنوات الطويلة
الماضية .

كان المواطنون يصطفون على الجانبين ، لساعات طويلة
تحت أشعة الشمس الحارقة ، احتفالا بنصر لم يتحقق الا فى
خيال الذين أمروا بتنظيم تلك الاحتفالات .

كان الشعب يرى ، ولكنه لا يبتسم !

كان قلبه يبكى على هذه المهزلة التي يشاهدها أمامه ،
وعلى ملايين الجنيهات التي صرفت على هذه الاحتفالات
الكاذبة .

الهزيمة كانت تمزقنا ، وفى نفس الوقت كانت الخطب
البليغة ، تتحدث عن معجزة الانتصارات الوهمية التي حققتها
فى مشارق الارض ومغاربها .

تهدمت مدننا وقرانا ، تساقطت حصوننا وقلاعنا ، وأولو
الامر فينا يحاضروننا — ليل نهـار — فى كيفية التصرف
والتعامل مع الفير كعمالقة ، أمسكنا الدنيا والآخرة فى
قبضتنا .

الالوف جرحوا وقتلوا فى حرب اليمن البعيدة عنا بألاف
الاميال . والمهراجانات مستمرة احتفالا وخليدا لهذا السدم
الذى سال كالماء فوق جبال اليمن السعيد .

وعشرات الآلاف ماتوا فى حرب أخرى أسموها النكسة ، ورفضوا

اعتبارها «هزيمة» وخرجت الابواق — وقتذاك — تهلل وتقول
اننا لم نهزم وانما انتصرنا ، فنحن لم نحارب اسرائيل وحدها ،
وانما نتصارع ضد اقوى دولة في العالم ، هي الولايات المتحدة
الامريكية .

الوحدة اليتيمة مع سوريا ، اصبحت بضربة الانفصال
القاصمة ، بعد شهور قليلة من اعلانها وعادت سوريا الى
اسمها : الجمهورية العربية السورية ، اما نحن فقد اصررنا
على الاحتفاظ باسم : الجمهورية العربية المصرية . المتحدة
مع من ؟ لا أحد يدري !

والمذهل ان حكامنا اصرروا على الاحتفاظ بهذا الاسم ..
وخرج كبار كتابنا — سامحهم الله — ليبرروا هذه السخافة
ولاقتناعنا بأن المبدأ هو الهدف .. والوحدة هي الامل ، حتى
ولو اجهضت في شهورها الاولى .

كل هذه الاحتفالات الزائفة ذهبت الان الى غير رجعة .
وتذوقنا — بالامس — الاحتفال الحقيقي الاول في تاريخنا
الحديث .

كان استعراض الجيش ، قويا ، رائعا ، ولكنه ابدا لم
يكن مثل باقى الاستعراضات المزيفة التى كنا نقيمها في
بورسعيد ، في ٢٣ ديسمبر من كل عام ، احتفالا بالانتصار
العسكري (!) على فرنسا وانجلترا واسرائيل في
سنة ١٩٥٦ .

استعراض اليوم كان يعبر عن انتصار حقيقى لجيشنا
في اكتوبر ١٩٧٣ . اما استعراضات ديسمبر ١٩٥٦ ، فكانت
تعبر عن الانتصار الزائف ، الذى حوله اولو الامر فينا ، الى
أسطورة غنى لها المطربون والمطربات و ألف الكتاب كتبها
عنها .. وعن ابعادها وبطولاتها .

وانتصار اكتوبر ٧٣ لم يكن سهلا .. فالحقيقة لم تكن
ابدا سهلة . ولقد تحمل الرئيس السادات في سبيل تحقيقها
الكثير من النقد القاسى الجارح ، من اهل اليسار واهل اليمين
من داخل الحدود ومن خارجها .

ولكنه لم يفقد أعصابه .. لم يتهور . لم يسمح لاحسد بأن يستدرجه لحرب لم ينته بعد من الاستعداد لمواجهة . احتفظ السادات بهدوء أعصابه وتحلى بالصبر ، وأصر على الصمت .. حتى فاجأ العالم كله بمعجزة العبور في ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ .

وعندما ذهب السادات الى مجلس الشعب للاشتراك في تكريم الضباط والجنود الابطال ، ألقى كلمة قصيرة فيها من التواضع ، أكثر مما فيها من فرحة الانتصار .. فيها من الدعوة للسلام ، أكثر مما فيها من نشوة العمل العظيم . وهذا هو السادات .

وهذا هو الاحتفال الحقيقي ، بأول اعياد نصرنا .

* * *

● وهذا هو البطل الحقيقي .. ●

لم ابك على المشير احمد اسماعيل على . فالموت حق . وهذه هي ارادة الله .. ولن نستطيع أن نعيده بالبكاء الى الحياة مرة أخرى .

ولكننى اذكر اننى تأملت من أجله ، وقبل وفاته بعد سنوات .

وقتها كان — رحمه الله — قائدا كبيرا ومرموقا . اختبر ليشارك في انقاذ ما يمكن انقاذه من العسكرية المصرية ، بعد هزيمة يونية الفادحة .

وتحمل احمد اسماعيل جانبا من المسئولية الصعبة ، وبدا من الصفر فى إعادة العسكرية السليمة الى عقول وأجسام أصابها الخوف ومزقتها الوهن .

وفجأة تطالعنا الصحف بقرار اعفاء احمد اسماعيل من جميع مهامه العسكرية . وسارعت مراكز القوى ، في محاولة منها للتطاول عليه ، تبريرا للقرار العجيب ، فقالت ان سبب الاعفاء يرجع الى اتاحة الفرصة للقيادات الشابة والمثقفة ، في الجيش ، لتولى المناصب القيادية في القوات المسلحة . وقالوا ان المشير كان مسئولا عن نجاح رجال الكوماندوز الاسرائيليين في اختطاف جهاز الرادار المصري والعودة به الى اسرائيل ، بواسطة الهيلوكوبتر ، لانه لم يعزز الحراسة على هذا الجهاز السرى .

وابتعد احمد اسماعيل على ، عن ضباطه وجنوده . ولكنه ابدا لم يبتعد بفكره عن الهدف الوحيد الذى كرس له حياته كلها وهو : تحرير ارض مصر . ولم يكن وحده الذى يتألم . تألم من أجله جميع الذين عرفوه وتعلمذوا على يديه ، وآمنوا بوطنيته ، وباخلاصه لبلده .

وكان الرئيس أنور السادات في مقدمة هؤلاء . كان السادات يعرف من هو احمد اسماعيل . . وكان يقدر فداحة الخسارة التى لحقت بالجيش بسبب أبعاده عنه . وعندما تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية ، بدأ في تصحيح جرائم من سبقه . فاختار أحمد اسماعيل لمنصب مدير المخابرات العامة . ثم أسند اليه وزارة الحربية بعد اعفاء الفريق أول محمد أحمد صادق .

كان السادات يتق في أحمد اسماعيل بلا حدود . وتحققت آمال السادات . . وتمت المعجزة التى هزت الدنيا ، وعبرت قوات أحمد اسماعيل القناة وحطمت خط بارليف .

الرجل الذى خطط ونفذ هذه المعجزة ، تأمرت عليه مراكز القوى ذات يوم وأبعدته عن الجيش ، وحاولت أن تلتخ سمعته العسكرية . يومها كان علينا أن نحزن ونتألم من أجل القائد أحمد اسماعيل .

فقد تأمروا عليه ، ولم يسمحوا له بالدفاع عن نفسه ،
وحتى لو سمحوا لرفض هو أن يتكلم . فالقائد الشجاع ،
يتحمل دائما ضربات الجبناء .

ثم مات المشير احمد اسماعيل بعد ان حقق لمصر ما تمناه
لها
مات .. وسيبقى دائما أنشودة تتردد فوق شفاة الاجيال
القادمة .

اما الذين حاولوا قتله حيا ، فقد ابتعدوا ، وضاعوا ،
وسقطوا من حساب التاريخ !

* * *

● وهذه جريمة بطل .. ! ●

كان ملازما أول طيارا عندما اشترك في معركة جوية ،
في الخمسينات ، واسقط مقاتلة اسرائيلية فوق رمال سيناء .
وكرمه الدولة ، ومنحته نجمة الشرف .

ثم اشترك — بعد هزيمة ٦٧ — في معركة جوية مخيفة ،
واسقط قاذفة اسرائيلية .. واقامت له حفلات التكريم في كل
مكان .

الصحافة كتبت عنه . والحكومة منحته مئات الجنيحات
مكافأة له على شجاعته .. والجيش منحه ارفع الاوسمة
تقديرا لبطولته ، وتسابق قادته لتدليله ، وتحقيق أمنياته .

ولكن الطيار « على ماسخ » ، رفض هذا كله .

كان يريد شيئا واحدا يعذبه ، ويقلق نومه ، ويحرمه من
متعة الحياة ذاتها . كان يريد أن يفصل العار الذي لحق

بالجيش ، وزلزل الامة ، وحطم العقول والقلوب في كل مكان
كان يريد أن يحارب وأن يشارك في طرد القوات الاسرائيلية
التي احتلت سيناء ، ووقفت عند حافة قناة السويس .

وكان يؤلم المقدم طيار على ماسخ ، ان كل ما يراه من
حوله ، يؤكد أن مراكز القوى في واد ، وآمال الشعب في واد
آخر . الشعب والجيش يريدان الانتقام وطرد العدو
الاسرائيلي ، ومراكز القوى تكفى بكلام يبدده الهواء ،
وبتهديدات فارغة يسخر منها الصديق قبل ان يتجاهلها
العدو .

ثم جاء من يزف لعللى ماسخ بشرى موافقة عملاق مراكز
لقوى على استقباله في منزله ، والترحيب به وتكريمه . .
افرح على ماسخ . . واعتبر هذه المناسبة بمثابة فرصة
لعمري ليقول للعملاق رايه بصراحة فيما يشعر به ويتألم له .
واثناء الحفل ، طلب على ماسخ الاذن بالكلام . وقال رايه
بصراحة اذهلت جميع الحاضرين .

قال على ماسخ — بحسن نية وبحماس الوطنى الغيور
على شرف بلاده — أن دولة تريد الحرب يجب أن تعمل فعلا
من أجل الحرب . . ولكن السذى يراه حاليا لا يمت بصلة
لاستعدادات الحرب . فالجيش لا يملك أسلحة وطائرات
يحارب بها .

وكأنه نطق كفرا .

وعندما انتهى حفل الاستقبال ، لم يذهب على ماسخ الى
منزله وأولاده ، وإنما اقتادوه الى السجن الحبرى . . وهناك
وجد في انتظاره مدير المخابرات العسكرية — اللواء محمد
أحمد صادق — الذى انهل عليه بالتهم والشتائم والتجريح .
والقوا به داخل غرفة صغيرة ، لا يدخلها الضوء ولا الهواء .

وبعد شهر ، أخرجوه من الغرفة الخائقة ، ليقف أمام
محكمة عسكرية بتهمة التآمر على أمن الدولة ، والعيب فى ذات
مراكز القوى ، والسخرية من سياسة دولة صديقة كبرى .
وطالبت النيابة برأس البطل على ماسخ . او على الاقل
بسجنه بالاشغال الشاقة المؤبدة .

ولم يقتنع رئيس المحكمة بأدلة الاتهام الواهية .. ولكنسه
— في نفس الوقت — لم يستطع أن يحكم بالبراءة . فاختار
الحل الوسط ، وحكم على ماسخ بالسجن لمدة ٣ سنوات .
وهكذا ...

فقدت القوات الجوية بطلا من خيرة أبطالها .

وفقدت البلاد أملا من آمالها .

وفقدت خزانة الشعب عشرات الآلاف من الجنيهاات التي
صرفت من أجل تعليم وتدريب الطيار على ماسخ .

حدث هذا كله بسبب عبارة واحدة قالها على ماسخ ،
واعتبرتها مراكز القوى تحقيرا لها ، ومساسا بالهالة الزائفة
التي أحاطت بحكمها وتصرفاتها .

وعندما انتهت سنوات السجن الثلاث ، أمرت مراكز القوى
بعدم الافراج عن البطل الطيار . واستمر سجنه في السجن
الحربي . لا أحد يعرف متى يفرج عنه ، ولا أحد يستطيع أن
يسأل لماذا لم يفرج عنه .

وكان يمكن أن يبقى على ماسخ في زنزانته بالسجن الحربي
الى آخر يوم في حياته ، لولا قضاء الله الذي خلص البلاد
من مراكز القوى الى الابد ، وتولى الرئيس أنور السادات
رياسة الجمهورية .

وكان على ماسخ من أوائل الأبرياء الذين أفرج عنهم
السادات . فقد كان على علم بحكايته . وببرائته . وبوطنيته
وقد تدخل أكثر من مرة من أجل الافراج عنه ، ولكن مراكز
القوى رفضت وساطته .

ولم يفرح أنور السادات عن على ماسخ فقط ، وإنما أمر
بإعادته فورا الى القوات الجوية ومساواته مع زملاء دفعته
الذين تخطوه في الترقية خلال فترة سجنه .
وعاد البطل على ماسخ الى نور الحرية .

* * *

سنواتے المخوفے

- تحرروا من الخوف
- سقطت ديكتاتورية الراى الواحد
- حرية الشعب فى الاختيار
- فى انتظار رالف نادر المصرى

● تحرروا من الخوف ●

نحن فى حاجة الى عشرات الكتب بأقلام جميع الذين اشتركوا أو ساهموا فى الحكم . لقد كن فى تقدير مراكز القوى أن تخصص شخص واحد لكتابة تاريخ مصر الحديث ، حتى يمكن تشويه هذا التاريخ ، وتزويره ، وتلفيقه لحسابهم . ولحسن حظ مصر أن هذا الهدف لم يتحقق . والحرية التى نتمتع بها الآن لن تسمح أبدا لاية جهة — مهما بلغت قوتها أو سيطرتها — أن تقصر كتابة التاريخ على شخص واحد .

والمطلوب الآن أن يتحرر البعض من الخوف ، وأن يكتبوا وينشروا ما عرفوه ، ورأوه ، وسمعوه ، خلال الفترة التى اقتربوا فيها من مراكز المسئولية ، ومن مكاتب كبار المسئولين .

فمثلا ..

نحن فى انتظار كتاب لاحد كبار المسئولين السابقين ، الذى تولى أخطر المناصب واثقل المسئوليات حتى سنة ١٩٦٣ . ثم فجأة أبعد عن القيادة وعزل من جميع مناصبه . وحددت اقامته .

حدث هذا بلا قرار رسمى وبلا محاكمة وبلا سبب معروف . ومن حق الشعب الآن — فى عهد الحرية — أن يقال له بلسان وقلم هذا المسئول ، عن أسباب هذا كله . وهل حقيقة اعترض على توريث الجيش المصرى فى مغامرة حرب اليمن ، التى امتصت آلاف الشهداء من ضباطنا وجنودنا ، وأذابت رصيدنا من اليمن فوق جبال اليمن الساخنة ؟

ونحن فى لهفة لكتاب مسئول سابق آخر أشتهر بعصاه

السحرية ، فى بداية الثورة ، بسبب المشروعات الشعبية
والعمرانية التى أشرف عليها ونفذها . وفجأة اختفى عن
الأنظار . وأسدل الستار أمامه وحوله .

مطلوب منه اليوم أن يقول لنا لماذا منع من الكلام ؟ وما هو
دوره ورأيه فى كل ما رآه ، وسمعه ، وشارك فيه ، واعترض
عليه ؟

ومطلوب من مسئول سابق ثالث ، أن يكتب لنا قصته .
لقد لعب هذا المسئول دورا خطيرا ، فى تاريخ مصر الحديث .
وششارك فى الحكم حتى يونية ١٩٦٧ ، ثم فجأة يختفى عن
الأضواء . قيل انه قدم استقالته . وقيل ان السبب اقالة .

وهناك من قال ان الروس هم الذين أصرروا على ابعاده
— بعد النكسة — مقابل إعادة تسليح الجيش المصرى ، باعتباره
« رجل أمريكا » فى الحكومة .

وهناك من يتهم مراكز القوى بانها هى التى تولت ابعاده
حتى لا تزداد سطوته ، وتتسع دائرة أنصاره .

فأين الحقيقة من هذا كله ؟

ويهمنا أن نقرأ كتابا لمسئول رابع ، أبعد عن المسئولية منذ
بداية الثورة . ووصفه البعض بأنه الضابط الاحمر ، بسبب
الماركسية التى يؤمن بها ، وتحمل الكثير فى سبيلها . من الذى
أبعده عن الحكم ؟ ومن هو هذا المسئول الذى أعفاه من
مناصبه القيادية . عقابا له على ميوله العقائدية وغشير
العقائديه ؟

كانت هذه عينات فقط ، من سلسلة الكتب التى ننتظر
صدورها بفارغ صبر ، وبأقلام عشرات الأسماء المعروفة والغير
معروفة . الذين أبعدها عن الحكم ، والذين شاركوا فيه من
بعيد .

ان هذه الكتب المنتظرة ، ليس الغرض منها محاكمة
الماضى ، أو محاولة لتشويه تاريخ زيد أو عبيد ، وانما الهدف

منها هو تقديم الحقائق للجيل الحالى وللاجيال القادمة ،
وبلا تشويه وبلا تزيف .

اننى أتحدث هنا نيابة عن جيلى ، الذى تفتحت عينه وتنبه
عقله على ثورة يوليه ١٩٥٢ . لقد التففنا حول قادة هذه
الثورة ، عند قيامها ، ولم نزل بعد فى سن مبكرة . ومن حقنا
الآن أن نطالب بوضع نهاية لهذه البلبلة التى نسبج فيها
ونبحث عبثا عن شاطئ للنجاة .

لقد تعرضنا - نحن الجيل الجديد للثورة - لأغرب عملية
غسيل مخ فى تاريخ مصر . لقد خدعنا مراكز القوى عندما
فصلتنا عن ما قبل ١٩٥٢ ، باعتبار ان هذا الماضى كان وهما
وسرابا وخرابا وفسادا . ولم تسمح لنا مراكز القوى
الا بالاطلاع على ما كانت تكتبه وتملاؤه كتبنا الدراسية .

ان البعض ينادى باعادة كتابة التاريخ . ومن المستحيل أن
يكتب التاريخ بدون مساعدة من الذين اشتركوا أو راقبوا
صنع هذا التاريخ .

ومهمة المؤرخ سوف تسهل كثيرا عندما يجد تحت يده مئات
الكتب ، وآلاف الوثائق ، وملايين الأحداث ، ليختار منها ،
ويحقق فيها ، ويقارن فيما بينها .

ولن نخشى أن يحاول البعض خداعنا ، بتزوير الحقائق ،
لأن البعض الآخر سوف يمدنا . قطعا ، بالوثائق التى تكشف
هذا التزوير .

● سقطت ديكتاتورية رأى الواحد ●

نحن فى حاجة عاجلة الى هيئة - غير حكومية - تتولى متابعة
اتجاهات رأى العام فى مصر ورفعها أولا بأول الى الحاكم .

ان لدينا أغلبية صامتة ، ولكنها غير مؤثرة حتى الآن .
فصوتها الحقيقي لا يصل الى مكاتب المسئولين ، أو ربما يصل
ناقصا ، أو حتى مشوها .

في جميع دول العالم المتحضر ، تنتشر مثل هذه المكاتب
المتخصصة في استطلاع رأى المواطنين في كل مشكلة عامة
تطرا ، وعند مواجهه اية سياسة جديدة تطرح . مهما كانت
المشكلة نافية ، ومهما كانت السياسة واضحة .

ومصر هي أحوج دول العالم لمن يسأل شعبها عن رأيه في
مشاكله ، ومدى تصوره لنجاح أو فشل سياسة حكاه .

لو أن أحد مكاتب استطلاع الرأى ، قام بسؤال الاغلبية
الصامتة المصرية ، فيما يجرى لحاضرها وما تتمناه لمستقبلها ،
فمن المؤكد اننا سنفاجأ بأراء لم تكن تخطر على بال المسئولين ،
ولسارعوا بتغيير الحاضر ، وخططوا للمستقبل على ضوء وجهة
نظر الشعب الجديدة .

كم أتمنى أن تسأل الاغلبية الصامتة ، عن رأيها في تقييم
سلبيات وإيجابيات سنوات النكسة ، وما قبلها ، بعيدا عن
تشنجات البلهاء ، وأكاذيب العملاء ، وأضاليل البلغاء .

كم أتمنى أن يسمح للشعب باعلان رأيه في مشروعات
الوحدة التى لم تتحقق حتى الآن ، مع حكومات الدول التى
تشتما علنا ، وتعتذر لنا سرا .

كم أتمنى أن تقول الاغلبية الصامتة رأيها في كيفية حل
أزمة الشرق الاوسط ، التى امتصت خيراتها وأسسالت دماء
شبابها ، وانتهكت حدودها ، واحتلت أرضها ، فى الوقت
الذى ازداد فيه ثراء الدول العربية الاخرى التى لم تحارب وأن
تساهم فى دعم المعركة .

كم أتمنى أن يقول شعب مصر رأيه فى هذه الحرب المستمرة
منذ سنة ١٩٤٨ وحتى الان ، بيننا وبين اسرائيل ، لا من أجل
استرداد الارض المصرية ، وانما لاسترداد اراضى الاشقاء
العرب ومنهم من يملأ أعمدة صحف بيروت وطرابلس بالتشائم

والتجريح والتشنيع .. ضد مصر وشعبها ، وحكومتها ،
ورئيسها .

كم أتمنى أن يسمح لأغلبية الشعب المصرى ، بإبداء رأيها
فى سياسة بلادها الخارجية ، لتحدد لحكومتها الدول الصديقة
التي يجب التقارب منها ، والدول الغير صديقة التي يجب
الاحتراس منها . ان رأى الاغلبية الصامتة ، هو الذى سيضع
حدا لهذا التناحر بين قلة صارخة تنادى : « نحن وأمريكا ،
وبعدنا الطوفان » ، وقلة اخرى أعنف صراخا تقول : « نحن
وروسيا ، أو الموت الزؤام » .

أريد أن تسمع الحكومة رأى الأغلبية الصامتة فى اقتراح
تطوير الاتحاد الاشتراكى ، وقيام الأحزاب السياسية ، فالذين
قالوا رأيهم - بأعلى صوت - فى هذا الاقتراح لا يمثلون - رغم
كثرتهم - الاغلبية العظمى من الشعب التى لم تتكلم ، ولم
يسمع صوتها .

أن للأغلبية الصامتة من يصورها ويمثلها تحت مجلس
الشعب . ولكن عند التعرض للمشاكل الهامة جدا ، والحيوية
جدا ، فان الصورة لا تغنى أبدا عن الأصل .

لقد عشنا طويلا ، ولم يسمح سوى لفرد واحد - ومعه
شلتته المحدودة العدد - بالأمر والنهى فى كل صغيرة وكبيرة
فى حياة الشعب المصرى .

ولقد آن الاواز لشعب مصر ، ليرفع صوته ، ويناقش ،
ويرفض ، ويقبل ، ويعترض ، ويقرر .

ان عهد الاقطاع الفكرى ، والديكتاتورية فى اتخاذ
القرارات ، قد انتهى بلا رجعة !

● حرية الشعب في الاختيار ●

ليس مهما السلاح الذي سنحصل عليه من فرنسا . الأهم من هذا السلاح ، هو المعنى الذي يرمز اليه .

نحن لسنا ضد الدول الشيوعية . ولا ضد علاقات الصداقة مع دول أوروبا الشرقية . بل على العكس نحن ندين بالكثير لهذا المعسكر ، الذي ساعدنا في أزماتنا ، ووقف الى جانبنا في معاركنا .

فلولا صداقتنا مع العالم الشيوعي ، لما حصلنا على الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا في الخمسينات ومن الاتحاد السوفيتي في الستينات وأوائل السبعينات . ولكن ..

ان النافذة التي فتحنها على الشرق ، منعت عنا الهواء القادم من الغرب .

عشنا السنوات الطويلة الماضية في شبه حرب مستمرة ، باردة حيناً وساخنة حيناً آخر ، ضد العالم الغربي . العالم الذي اتهمناه بالاستعمار مرة ، وبالإمبريالية آلاف المرات .

وحقيقة اننا عانينا ، من بعض دول هذا المعسكر ، الكثير من الآلام ..

عانينا من الاستعمار الفرنسي ، والاستعمار البريطاني . وعشنا تحت نير الاحتلال عشرات السنوات ، كانت فيها بلادنا كالبقرة الحلوب للمحتل ، لا لأصحابها .

ولكن هذه الفترة المخجلة في حياتنا ، قد انتهت منذ زمن طويل ، وأصبحنا دولة حرة ومستقلة يحكمها أبناء مصر .

كما أن المستعمرات الفرنسية والبريطانية بدأت تتقلص في جميع أنحاء العالم بصفة عامة ، وفي منطقتنا العربية بصفة خاصة .

ووضح منذ فترة طويلة ، ان عواصم أوروبا الغربية تريد أن تقيم علاقات طبيعية وطيبة مع العواصم العربية ، وبعد أن انحلت عقدة المستعمر ، وتلاشى مركب نقص المحتل .
ورفض أولو الأمر فينا - أيام مراكز القوى السابقة - مصافحة اليد الممدودة ، وبدء علاقات جديدة بيننا وبين العالم الغربي .

وحاولوا اجبارنا على كراهية كل ما هو من الغرب ، ورفض كل ما يأتينا منه .

وتطوعت أجهزة الاعلام - وقتذاك - لتعلن ، بكل بساطة ، أن المجتمعات الغربية تعيش حالياً في حالة انحلال مزمن ، سيؤدي بها حتما الى الانهيار ، والفساد والكساد .

وأسرفنا في إطلاق الصفات والنعوت للشعوب الغربية ..
اتهمناها بالرجعية المتعفنة . وبالاستعمار البغيض .
وبالامبريالية الجديدة !

كل ابتكار جديد يعلن عنه في العالم الغربي ، كنا نستخف به ونسخر منه ، ونؤكد أن أصحابنا في العالم الشرقي لديهم أحسن وأفضل منه مليون مرة !

إذا أعلن عن سلاح غربي جديد ، وصفه الخبراء بأنه أقوى سلاح ظهر حتى الآن ، بادرنا بطمأننة قلوبنا ، والاصرار على أن المخازن الشرقية ممتلئة بأسلحة سرية ، يبدو أمامها السلاح الغربي الجديد أشبه بلعبة الطفل !

أي نجاح علمي يحققه الغرب ، كنا نمنع نشره في صحفنا ، وإذا اضطررنا للنشر ، فلا بأس بثلاثة سطور على الأكثر ، وفي قاع صفحة داخلية !

وأي نجاح علمي يحققه الشرق ، حتى ولو جاء هذا النجاح

متأخرا ومتواضعا ، فأن حملة دعاية وتهليل تبدأ من أجله فوق صفحات صحفنا الأولى ، ولعدة أيام متصلة !

وحرمنا من الافلام الغربية العالمية ، لانها - كما قالوا لنا - تؤثر على النشء ، وضد الاخلاق ، وضد المثل العليا !

وجاءت فترة اقتصر فيها التليفزيون المصرى على عرض الافلام الشيوعية وحدها !

واستمرت سنوات الغيبوبة طويلة وثقيلة ، الى أن أعادنا أنور السادات الى وعينا مرة أخرى . فتح لنا الابواب لننطلق منها الى مشارق الارض ومغاربها ! ومد لنا جسور التعامل والتعاون مع شعوب وحكومات الكتلة الغربية التى أسقطناها من حساباتنا طوال الفترة الماضية .

وليس سرا ما حققته هذه السياسة الجديدة من مكاسب لمصر وخسائر لاسرائيل .

ويكفى فقط أن نذكر هنا أن فرنسا كانت الدولة الوحيدة التى تعتمد عليها اسرائيل فى تزويدها بالاسلحة والطائرات خلال حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ، ثم أصبحت فرنسا هى الدولة الوحيدة التى لا تستطيع اسرائيل ان تشتري منها السلاح . ليس هذا فقط بل ونجحت مصر أخيرا فى عقد صفقة أسلحة فرنسية لأول مرة فى تاريخ العلاقات بين البلدين . وليس هذا معناه اننا سنبدأ مرحلة عداء وكراهية - جديدة - تجاه الكتلة الشرقية الشيوعية . وانما معناه اننا نريد أن نزيد من عدد الدول الصديقة ، وأن نزيد من عدد الاسواق التى نتعامل معها .

كنا فى الماضى لا نجد سوى متجر واحد يبيع لنا كل شئ ، ويشترى منا كل شئ .

لم يكن مسموحا لنا بدخول المتاجر الاخرى لنشتري منها الاحسن ، ولم يكن من الممكن أن نبيع انتاجنا الا للمتجر الواحد الذى أوقفنا تعاملنا عليه وحده .

وقد تغير الان هذا الوضع • وأصبح أمامنا أكثر من محل •
الأول فى الشرق والآخر فى الغرب •
ومن حقنا الان أن نتجول داخل المتجرين • • نعاين البضاعة
هنا وهناك ، ونختار منها الاحسن ، والامتن ، والارخص •
البائع الذى يتعبنا نتركه ، ونمضى بعيدا عنه •
والبائع الذى يريحنا نتردد عليه ، ونعتمد عليه •
إذا فعلنا هذا مرة ، فمن المؤكد أن البائع الاول سوف يغير
من معاملته لنا على الفور • سيصبح أكثر تعاوننا ، وأقل
جشعا ، وأحرص على مصالحنا •
هكذا تقول ألف باء التجارة •
إذا اختفت المنافسة ، ازداد البائع الأوحد قوة ، وجشعا ،
وازداد المشتري ضعفا وحرجا •
وإذا عادت المنافسة ، وإذا تعددت المحلات التجارية ،
فإن المشتري هو الذى يصبح الأقوى •
وقد أصبحنا الان أقوىاء •

● فى انتظار رالف نادر المصرى ●

ونحن فى حاجة — أيضا — الى رالف نادر مصرى •
فى حاجة الى مثل هذا المواطن الأمريكى — من أصل عربى
لبنائى — الذى ندر نفسه للدفاع عن المستهلك الأمريكى ضد
أية محاولة لاستغلاله ، وأمام أى خطر يهدده •
نريد مثل هذا المواطن فى بلادنا لينتقم لنا من رئيس شركة
المياه الغازية الذى يبيع لنا الصراصير داخل زجاجات •

نريده ليحاسب وزير الاسكان والتعمير الذى ترك لجان تحديد الايجارات تعمل لحساب اصحاب العمارات ، وضد السكان .

نريده ليستجوب وزير التموين عن الجمعيات التعاونية — التى تنتسب الى وزارته — وتبيع لنا الفسراخ العفنة ، والاسماك غير طازجة ، والزيت غير نقى ، والصابون الذى يلهب الجلد ، والسكر الاسود اللون .

نريد رالف نادر مصرى يقيم الدنيا ولا يقعدھا ضد شركة الادوية التى تبيع فيتامينات بلا فيتامينات . وحقنا بها شوائب وادوية فقدت صلاحيتها وفعاليتها .

نريده ليحاكم المصنع الذى يبيع ثلاجة لا تبرد .. وجهاز راديو لا ينطق . ودراجة لاتجربى .. وبوتاجاز لا يشتغل . نريد مثل هذا المواطن ، فهو اصلح لنا من ألف جهاز مراقبة واسرع من نواب مجلس الشعب .. وأفضل من مليون هيئة رقابة صناعية .

فرالف نادر الأمريكى رفض ان يخون المستهلك الأمريكى الذى يدافع عن مصالحه ..

الشخص الذى نريده لن يكون موظفا يتقاضى راتبه من جهة حكومية فيخاف من قبضتها . ولن يخضع لاغراء الرشوة .. ولن يخاف على وظيفته .

فرالف نادر الأمريكى لا يعمل لحساب اية جهة .. انه يعمل لحساب جميع المواطنين .. ووضع نفسه فى خدمة المستهلك الأمريكى وحده .

وحدث ان اكتشف عيبا خطيرا فى تصميم السيارة الانيقة من طراز « كورفير » التى تنتجها مصانع شيفروليه ، التابعة لشركة جنرال موتورز ، وهى اكبر شركة انتاج سيارات فى العالم .

وبسؤال المختصين عن هذا العيب ، اكدوا ان هناك خطرا على حياة ركاب هذه السيارة . واطلق عليها رالف نادر اسم « التابوت المتحرك » . وطاف الولايات المتحدة — ولاية بعد ولاية — ناصحا الشعب بعدم شراء هذا الموديل

من سيارات شيفروليه ، حفاظا على حياتهم .
وأخذ المواطنون بنصيحة المدافع عن حياتهم ، ضد استغلال
الشركات والمصانع والمصالح . وتخلص من كان يملك مثل
هذه السيارة ، منها على الفور . وباعوها بأبخس الاثمان . .
وتضامنوا لرفع دعوى قضائية ضد شركة جنرال موتورز ،
يطالبونها بالتعويض الضخم والمناسب . . وحاولت شركة
جنرال موتورز أن تخنق القضية بأى ثمن .

وعرضت الشركة مليوناً من الدولارات على رالف نادر ،
ليرجع عن اتهامه لسياراتها . . ورفض رالف نادر قبول هذه
الرشوة الضخمة .

ولم يكتف بالرفض ، وإنما أعلن عنها في مؤتمر صحفى ،
فسبب الكثير من الحرج لرئيس مجلس ادارة الشركة .

واضطرت جنرال موتورز الى الاعتراف بالعيب الخطير ،
وسحبت جميع سياراتها المباعة ودفعت اثمانها لأصحابها
بالكامل . . كما أوقفت - نهائيا - انتاج السيارة « كورفير »
مما تسبب في خسارة الشركة عشرات الملايين من الدولارات .

كم نحن فى حاجة الى مثل هذا المواطن العظيم ، الذى
يدافع عنا ضد المضايقات المتكررة التى نعانى منها يوميا ،
عندما نأكل ، أو نشرب ، أو نمرض ، أو نلعب . .

فأين أنت يارالف نادر المصرى ؟

سنوآء الھبشۃ

● الموظفون العباقرة

● كبار لصوص الدولة

● الموظفون العباقرة ●

على النيل ، ارتفعت عمارة شاهقة .. عمارة جديدة تضاف الى عشرات العمارات التى ارتفعت طوابقها خلال السنوات الاخيرة الماضية وتم بيع جميع شققها ، بأسعار تدخل فى دائرة اللامعقول .

الشقة المكونة من ٤ غرف وصالة بلغ ثمنها ٣٠ ألف جنيهه نقدا وعدا .

واذا اضيفت غرفة خامسة ، فان الثمن يزداد بشكل خرافى لا يمكن تصديقه بسهولة او باقتناع .
واتيحت لى فرصة القاء نظرة على أسماء المواطنين الذين اشترؤا شقق العمارة الشاهقة .

وكنيت اتوقع ان اقرا أسماء رنانة ، اشتهرت منذ الازل بالفخفة ، وسبق اتهامها بالثراء الفاحش ، وفرضوا على أصحابها تشكيلة متنوعة من الحراسات .

كنت اتوقع ان اجد أسماء شهيرة مثل أباطة ، وفرغلى ، والبدرأوى ، ونور ، والجندى ، وسابا ، وحبشى ، والفقى ، وسراج الدين ، و .. و .. الى آخر أسماء العائلات التى كانت كبيرة يوما ما .

ولكنى فوجئت بأسماء غير معروفة .. أسماء عادية جدا .
تسمعا فى كل مكان ولا تستوقفك للاهتمام بأصحابها .
أسماء مكررة فى كل شارع ، وكل حارة ، وكل عطفة . أسماء من عينة « عبد الباسط » ، و « عبد الجبار » و « عبد الهادى » .
وتنظر الى خانة المهنة ، فتزداد دهشتك وحيرتك والملك .
موظفون فى الدرجة الأولى . وآخرون يتعثرون بين الدرجة الرابعة والخامسة .

ومرتب الموظف في مصر معروف ، مهما قفز فانه من الضعف بحيث يستحيل عليه ان يمكن صاحبه من شراء « عشة » في حى المطرية ، لا « شقة » على النيل .

واقترارات الضرائب التى يقدمها الموظف — الذى تعاقده على شراء الشقة — لم يذكر فيها أبدا أى شىء عن الثروة التى هبطت على صاحبنا من السماء فجأة وبدون سابق انذار او تمهيد .

ولم تخطر الجهات المسئولة عن ملايين الجنيهات التى ورثها الموظف أياه أو زوجته أو أحد أولاده ، عن قريب يقيم في السعودية أو في البرازيل أو في استراليا ، منذ زمن بعيد .

واندية القمار في بلادنا — الملحقة بالفنادق الكبرى — لا يسمح للمصريين بدخولها وبالتالى لا يستطيع الموظف — الذى دفع ٣٠ ألف جنيه ليشتري شقة — أن يزعم أنه ربح هذا المبلغ على مائدة الروليت أو الباكراه .

والسنوات الطويلة الماضية التى تم فيها تحويل مجتمعنا الرأسمالى الاقطاعى الانتهازى ، كما أسماه البعض ، الى المجتمع الاشتراكى التعاونى ، كما أسماه نفس هذا البعض الذى تختفى فيه الطبقات ويصبح الجميع سواسية ، يستحيل بعدها أن يتمكن البعض من استغلال الغير ، والاثراء على حساب الشعب ، وتحقيق ثروة طائلة في لمح البصر .

والسؤال الان الذى لابد أن يتردد على كل لسان هو :

— كيف حدث هذا ؟

والاجابة معروفة ، واضحة ، ومؤلمة في نفس الوقت .

والاكثر ايلاما هو ان أجهزة الدولة لا تتحرك .. القانون لا يطبق . الرقابة على الكسب الحرام والربح غير المشروع معدومة تماما الا عندما يقدم مواطن جائع على اختلاس ١٤ قرشا ، كما قرانا اخيرا في الصحف .

اما البهوات الكبار ، الذين بلغوا من الذكاء حدا جعلهم

يسرقون وينهبون « عيني عينك » ، ورغم ذلك لا يحاسبهم أحد ، ولا تطولهم يد القانون .
موظف حكومى ، كيف أمكنه أن يشتري شقة فاخرة ؟

كيف استطاعت زوجته أن تمتلك عربة ؟
كيف تمكن ابنه الأكبر من الاشراف على محطة لانتاج الدواجن ، وبيع انتاجها أولا بأول للوزارة التى يعمل بها أبوه ؟

كيف تخلصت الاسرة كلها من مأساة الحشر داخل الاتوبيسات ، وأصبحوا يتنقلون فى سياراتهم الخاصة آخر طراز وآخر موديل ؟
مرة أخرى يعرف الجميع الاجابات الصحيحة عن كل سؤال من هذه الاسئلة .

ولكن هناك سؤال آخر احتاروا جميعا فى معرفة جوابه ، وهو كيف أمكن للموظف الذى يتقاضى مائة جنيه فى الشهر ، تخصص منها الضرائب والتأمينات ، ومتزوج ولديه أطفال ، ويصرف على والديه المعدمين فى القرية ، وعلى اخوته فى الجامعات والمدارس ، ورغم ذلك استطاع أن يدخر — بمعجزة خرافية — من هذا الدخل الرسمى والمحدود أكثر من ٣٠ ألف جنيه ، اشترى بها شقة على النيل ؟

حقا أن هذا الموظف يتمتع بعبقريّة تحتاج الى دراسة !

وما اكثر العباقره — من هذا الصنف — فى بلادنا !

● كبار لصوص الدولة ●

لا ادري لماذا نبالغ دائما فى الترخيب والتهليل بالوزارة الجديدة .

والذى يراجع الصحف التى صدرت فى السنوات الماضية لا بد أن يصدم بالاتهامات الكثيرة التى تعودنا أن نودع بها كل

وزارة ذاهبة ، وبالأمال العريضة التى نستقبل بها كل وزارة
قادمة .

هذا الكلام الكثير جدا ، أدخل الناس داخل حلقة مفرغة ،
ودارت بهم فى متاهات لا أول لها ولا آخر .
وقد مل الشعب هذا كله .

مل ما يقال له عن المعجزات التى ستحققها له الوزارة
الجديدة ، ولم يعد يصدق التصريحات الجذابة التى يتسابق
كل وزير جديد على توزيعها ونشرها ذات اليمين وذات اليسار
فور توليه الوزارة .

فالأيام تمضى ، والأحلام لاتصدق ، والوعود لا تتحقق .
وعندما يقال للشعب أن الوزارة القديمة هى السبب فى عدم
تحقيق الامال ، وأن سلبيات عهد الوزارة السابقة أكثر بكثير
من الايجابيات ، فان هذا الاتهام لم يعد له صدى الان .

ولم يعد الشعب يهتم بتلك الاتهامات التقليدية . . ليس حبا
فى الوزارة ، ولا حرصا على بعض أعضائها ، وانما لان القانون
لم يحترم أبدا ، ولم يطبق على كبار المقصرين .
سمعنا مئات المرات عن أخطاء الكبار التى بلغت مرتبة
الجرائم .

وسمعنا عن مسئولين سرقوا أموال الشعب ، وتقااضوا
عمولات ضخمة ، وحققوا ثروات طائلة ، ورغم ذلك لم
يقدم أحدهم — حتى الان — الى القضاء ، ولم تظلم قبضة
القانون .

ولعلنا نذكر اليوم الذى نشرت فيه صحيفة « الاهرام »
تفاصيل الجريمة التى ارتكبها على صبرى — وكان يشغل
وقتها منصب نائب رئيس الجمهورية — عندما استغل نفوذه
وهرب بضائع ثمينة ، أحضرها من الخارج ، ولم يدفع عنها
الرسوم الجمركية .

فقد أرسل عربتى نقل ، حتى رصيف الميناء ، وحملتا الطرود
الكبيرة والثقيلة ، من سجاجيد فاخرة وأثاث ثمين ، وما خفى
كان أعظم وأثمن ، ثم مرقت السيارتان من باب الجمر —
كما تمرق السكين الحامية فى قطعة الزبد .

حدث هذا في وقت منعت فيه الدولة استيراد الكماليات من الخارج . . وشددت اللوائح والقوانين حتى لا يسمح بالافراج عن أى شيء وصل الى الدائرة الجمركية ، الا بعد تقديم أذن استيراده أولا ، وبعد دفع الرسوم الجمركية الباهظة عليه ، ثانيا .

ولكن السيد نائب رئيس الجمهورية السابق ، لم يهتم بأولا ولا بثانيا .

فهو لم يحترم القانون أبدا . ولكنه احترم فقط رغباته وشهواته وأطماع أعوانه وبعض أقاربه .

والذى حدث ، يوم نشر هذه الفضيحة في صحيفة «الاهرام» كان بمثابة دهشة أصابتنا بالذهول . . ليس بسبب فجيعتنا في أخلاق على صبرى ، وانما لنشرها في الصفحة الاولى ولاول مرة منذ زمن بعيد . فقد تعودنا على أن يبعد الأشخاص الذين اختلفوا مع الحاكم ، في هدوء ، وبلا كلمة هجاء أو ثناء واحدة .

اما نشر فضيحة نائب رئيس الجمهورية ، وعلنا ، فهذا هو الغريب ، والجديد ، والمذهل .

وبدانا نعلق ، ونؤكد ، ماشاء لنا خيالنا وأحلامنا .

توقعنا أن على صبرى ، ذاهب لا محالة .

وتوقعنا أن يبعد عن جميع مناصبه الخطيرة التى كان يشغلها ، بعد أن تبين أنه غير أمين عليها .
وتوقعنا أن يقدم الى المحاكمة ، وأن يحكم عليه بالسجن وبالغرامة .

و . . . و . . .

ولكن سرعان ما خابت آمالنا .

كل ما حدث لعلى صبرى ، هو أنه اعتكف في منزله ، احتجاجا على التشهير به — لغرض في نفس يعقوب — في الصحف .

واستمر الاعتكاف عدة اسابيع .

ثم هدأت ثائرة على صبرى ، وعاد الى مكتبه ، والى سلطاته ، والى سطوته ، والى نفوذه ، كأقوى ما يكون هذا النفوذ . . الى أن وضع الرئيس أنور السادات نهاية لاسطورته فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

ومنذ فضيحة على صبرى ، وتمثيلية نشرها فى «الاهرام» والناس تؤمن بأن القانون لا يطبق الا على صفار اللصوص . أما كبارهم فان القانون يتجاهلهم ، ويتعامى عنهم . والا كيف يسمح لعلى صبرى بالعودة الى مكتبه ، بعد أن ثبت ارتكابه هذه الجريمة ؟

وكيف سمحوا له بتولى مصالح الجماهير ، والحكم بينهم بالعدل ، وهو أول الذين طعنوا العدالة بالخناجر والسكاكين ؟ وبدأ الناس يعلقون ، ويجتهدون فى البحث عن السبب الحقيقى وراء نشر فضيحة على صبرى ، بعد أن تبين لهم أن ابعاده أو محاكمته ، لم تخطر أبدا على بال الذى أمر بنشر الفضيحة .

قال البعض أن السبب يرجع الى أن على صبرى ، قال كلاما فى موسكو لم يكن من اللائق أن يقوله . وعندما عاد ، تقرر معاقبته عن طريق التشهير به وتصغيره أمام الناس وأمام موسكو ، فى صورة اللص ، مهرب البضائع .

وقال البعض أن السبب يعود الى أن نفوذ على صبرى ، بدأ يقلق باقى مراكز القوى . فاستغلوا حادثا عاديا جدا — بالنسبة لهم — وهو التهرب عن دفع الرسوم الجمركية فشهروا به على صفحات الجرائد ، كأذار . . ولاقناعه بالتواضع ، والتراجع عما يطمع فى تحقيقه . وقالوا كلاما كثيرا آخر لتبرير نشر فضيحة على صبرى .

ولكن الاهم مما قالوه ، هو أن الشعب لم يعد يصدق مراكز القوى ، ولم يعد يتحمس لنوبات احترام القانون التى كانت تصيبها بين الحين والحين . واستمر لصوص الدولة الكبار . . يسرقون وينشلون وينهبون كما يحلو لهم . ولم تمتد اليهم أبدا يد القانون الصارمة .

وكم أتمنى أن يغير ممدوح سالم ، رئيس الوزارة الجديدة ،
هذه الصورة القاتمة جدا في أذهان المواطنين .

ولن يتمكن ممدوح سالم من تحقيق هذا الا اذا حاسب
كبار اللصوص الذين أوشكوا على الهرب من مسرح الجريمة
بما حملوا من غنائم تقدر بملايين الجنيهات .
ان أبعاد هؤلاء اللصوص الكبار ، عن مناصبهم الرسمية
والحكومية لا يكفى . . بل لعل هذا الأبعاد هو أقصى ماتمنوه
فالوظيفة الكبيرة لم تعد مغرية بالنسبة لهم . . كما أصبحت
عبئا عليهم . . فهم في حاجة الى التحرر منها ومن التزاماتها ،
ليبدأوا في استثمار الملايين التي حصلوا عليها — كعمولة ،
أو رشوة ، أو سمسة — في مشروعات خاصة بهم في داخل
أو خارج الحدود .

لقد فاحت رائحة عشرات من كبار لصوص الدولة .

فاحت رائحة الذين تقاضوا عمولة عن صفقة طائرات .

وفاحت رائحة الذين اقتنصوا سمسة صفقة أتوبيسات .

وفاحت رائحة الذين لهفوا رشوة لتسليك عملية مقاولات .

و . . و . . الى آخر القائمة الطويلة .

ولم يقبض على أحد من هؤلاء . . حتى الآن .

ولا أعرف ماذا ينتظر ممدوح سالم ، خاصة بعد ان استمع
واستمعنا جميعا الى العمولات والسمسة التي تقاضاها
البعض ، وأشار اليها الرئيس انور السادات في أحد خطبه
الاخيرة .

ماذا ينتظر ممدوح سالم أكثر من هذا الاتهام الرسمي الذى
نطق به رئيس الجمهورية ، والذى يدور على السسنة ملايين
المواطنين ومنذ سنوات طويلة ماضية ؟

ان ثقتنا في خبرة ممدوح سالم في تعقب اللصوص والحرامية
بلا حدود . فهو ضابط شرطة سابق ، يعرف كيف يكشف عن
كبار لصوص الدولة ، ليسلمهم لقبضة القانون التى لن ترحمهم
ابدا .

سنوات الهوان

● حملة القميص الواحد

● صحافتنا تدهورت .. وصحافتهم ازدهرت

● حملة القميص الواحد ●

لاأذكر اننا سمعنا أو قرأنا كلمة واحدة عن «الناصرية» ،
قبل وفاة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر . فقد كان رحمه
الله وغفر له يكره أن ينسب إليه وحده قيام ثورة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ .

.. هكذا أعلن أكثر من مرة .

.. وهكذا قرأنا في الصحف ، وفي الكتب التي تعرضت
لقيام الثورة .

فالمعروف أن عبد الناصر لم يكن وحده الذي خطط للثورة ،
ونفذها . كان معه عشرات من الضباط الأحرار . منهم من
ظهر ولمع لفترة ، ثم اختفى وانطفا ، ومنهم من لم يظهر أبدا
ولم يكشف عن الدور الذي قام به - حتى الآن - ومنهم أخيرا
من نجح في الاحتفاظ بتوازنه فوق القمة ، وفشلت جميع
المحاولات المستمرة ، لسحبه والهبوط به الى القاع .

الصحف العربية هي وحدها التي كانت تكتب كلمة
«الناصرية» أثناء حياة جمال عبد الناصر . أما صحفنا المصرية ،
فانها لم تستخدم هذه الكلمة أبدا . على قدر ماتمدنى به
الذاكرة .

ثم مات جمال عبد الناصر .

وبموته بدأت كلمات : «الناصرية» ، «ناصرى» ، «الفسكر
الناصرى» ، «المنهج الناصرى» ، و «الأسلوب الناصرى» .
وغيرها من الكلمات المشابهة تتردد في مصر كما سبق وترددت
في بعض العواصم العربية . ولكنها في مصر اتخذت لها
اتجاها واضحا وغريبا في نفس الوقت .

فكل ماتحقق من ايجابيات - خلال السنوات الطويلة
الماضية - نسبوه الى «الناصرية» . وكل مايدخل فى بند
السلبيات ، أرجعوه الى «أعداء الناصرية» .

وتزداد الغرابة اذا تعرفنا على أصحاب تلك الشعارات،
التي رفعوها اليوم ولعنوها بالامس القريب .

فالذين اختلف معهم عبد الناصر ، فى حياته ، واختلفوا
معه . . . كانوا أول من ارتدى قميص الناصرية بعد رحيله .

فكلنا نعرف ماذا فعل الشيوعيون فى عهد عبد الناصر ،
وماذا فعل عبد الناصر بالشيوعيين ؟

ولا بأس من ذكر بعض معالم «التعايش الغريب» الذى عقد
بين الحكم الناصرى ، والحزب الشيوعى المصرى .

منذ البداية ، وجمال عبد الناصر لا يثق كثيرا فى الشيوعيين .
وليس أدل على ذلك من الخلاف الذى حدث بينه وبين اثنين من
أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هما خالد محيى الدين ويوسف
صديق ، وانتهى بابعاد الاول عن جميع المسئوليات التى
أسندت الى جميع أعضاء مجلس الثورة ، وبسجن الثانى فى
السجن الحربى ولفترة طويلة .

فخالد محيى الدين ماركسى معروف . وهو لم يتنكر أبدا
لهذه الماركسية بل على العكس فان تمسكه بها ، كان أهم
أسباب ابعاده عن مراكز القيادة طوال السنوات الطويلة
الماضية .

ويوسف صديق ، الذى لعب دورا خطيرا فى نجاح قيام
ثورة ٢٣ يوليو ، تمسك هو الآخر بالماركسية . وتحمل فى
سبيل رأيه ، ومبادئه ، الكثير من الاهوال داخل السجن
الحربى . ثم خرج من السجن الى بيته . واختفى اسم يوسف
صديق ، الى أن مات أخيرا فكرمته الدولة ، وشيعت جثمانه
بموكب مهيب اشترك فيه باقى أعضاء مجلس الثورة الذين
مازالوا على قيد الحياة .

واذا كان جمال عبد الناصر ، لم يثق كثيرا في الشيوعيين
المصريين ، فان هؤلاء لم يتحمسوا بالتالى لحكم عبد الناصر .
وشهدت سنوات الثورة الاولى صراعا اشبه بلعبة الفأر
وانقط .

حاول الشيوعيون أن يتحركوا ، وأن يرفضوا الامر الواقع
وان يقولوا للثورة : « نحن هنا » .

وحدثت سلسلة من القلاقل ، والاضطرابات ، والمظاهرات
بين صفوف العمال .

وجاء رد الفعل لهذا التحرك الماركسى ، عنيفا ، وحاسما .
قبض على المئات من الشيوعيين ، والماركسيين ،
والاشتراكيين .

وأثناء عمليات اقبض الجماعى ، لم يفرق بين هذا الذى
آمن بالماركسية كفكر وثقافة فقط ، وذاك الذى استغل
الماركسية ليحاول فرضها على الغير بالقوة .

وامتلأت سجون البلاد بالماركسيين الشيوعيين .
وامتدت اقامتهم داخل السجون والمعتقلات ، بلا أجل محدد
ولم يوجه الى أحدهم أى اتهام . ولم يحاكموا أمام أية محكمة .
ولكنهم تعرضوا لانواع شتى من التعذيب الذى وصفه لى
أحدهم - فيما بعد - بأنه يفقد الانسان آدميته ، وكرامته ،
وكافة حقوقه .

منهم من سجن سنة واحدة . ومنهم من سجن ١٠ سنوات .
منهم من ضرب مرة واحدة ، ومنهم من تعرض للضرب ليل
نهار ولسنوات متصلة .

حدث هذا في الوقت الذى كانت فيه مصر تخوض أعنف
معاركها الاعلامية ضد الامبريالية الامريكية بصفة خاصة ،
والعالم الرأسمالى بصفة عامة . وكانت العلاقات شبه مجمدة
ومقطوعة مع أوروبا الغربية ، وجيدة جدا مع أوروبا الشرقية .

وكثيرا ما وجه لقادة الكرملين الكثير من النقد القاسى ،
بسبب تغاضيتهم عما يلاقيه الشيوعيون فى مصر من تعذيب
داخل السجون والمعتقلات .

الحزب الشيوعى الفرنسى ، ناشد الحكومة السوفيتية
- أكثر من مرة - التدخل لدى الحكومة المصرية لاقناعها
بالافراج عن الشيوعيين المصريين ومنحهم حرية الحركة وحرية
الكلام .

والحزب الشيوعى الايطالى ، هاجم الحكومة السوفيتية
- أكثر من مرة - لأنها لم تحاول أبدا الضغط على الحكومة
المصرية لاجبارها على فك انحصار الذى طوقت به الحركة
الشيوعية فى مصر .

وفى جميع المؤتمرات التى اشتركت فيها الاحزاب
الشيوعية لدول أوروبا الشرقية ، احتدم النقاش بسبب
- أسموه « بقضية الشيوعيين المصريين » .

ولم تبخر هذه المحاولات كلها فى الهواء .

فقد تدخلت موسكو - أكثر من مرة - لدى الحكومة
المصرية ، لاقناعها برفع يدها الثقيلة عن كاهل الشيوعيين
المصريين .

ونجحت هذه المساعي الحميدة ، من جانب موسكو ، فى
اعادة الآمال العريضة الى قلوب قادة الحركة الشيوعية فى
مصر .

وكثيرا ما فوجئ الشعب المصرى ، بتعيين عشرات من
الماركسيين انذين سبق اعتقالهم وتعذيبهم وتشريدهم ، فى
مناصب هامة وقيادية وحساسة .

وجاءت فترة سلمت خلالها جميع المناصب القيادية فى
أجهزة الاعلام الى عتاه الماركسيين . كان الواحد منهم يخرج
من باب المعتقل ، ليتوجه رأسا الى مكتبه الفخم الضخم داخل
احدى الوزارات أو فى مؤسسة صحفية كبيرة .

كان منهم من لا وظيفة له ، ولا مال لديه ، ويعيش على مساعدات يقدمها اليه رفاق انكفاح ، وفجأة يعين في وظيفة بدرجة مدير عام ، أو وكيل وزارة ، أو رئيس مجلس ادارة ، ومرتب وبدلات تحسب بمئات الجنيهات في الشهر .

وجاء وقت كان الشيوعى يفخر علنا بشرف انتسابه للماركسية .

فلم يعد يخاف من رجال المباحث الذين طالما أطاروا النوم من عينيه ، وبددوا الامن فى قلبه .

ولم يعد أحد يستطيع أن يهاجم المذهب الشيوعى ، أو ينتقد الماركسية . أو يقدم رأى الدين فى تعاليم الشيوعية .

ونجحوا فى ترديد نغمة تقول ان الشيوعية شيء ، والاشتراكية شيء آخر . وتمادوا فى تفسيراتهم لدرجة انهم أعلنوا أن الاشتراكية والماركسية لا تتعارضان مع الأديان . وأن المسلم يمكنه أن يحافظ على دينه ، وأن يؤمن بالماركسية فى نفس الوقت .

ورغم أن الشعب لم يقتنع أبدا بهذه التفسيرات المضللة ، إلا أن أحدا لم يستطع أن يرفع صوته ويفضح هذا الضلال ويمنع تضليل الناس .

ولكن هذه الفترة ، لم تستمر طويلا .

فسرعان ما انتهت . عندما تدهورت العلاقات بين القاهرة وموسكو - لسبب أو لآخر - وتبع ذلك تحرك سريع من جانب رجال المباحث وزوار الفجر ، فانتزعوا الشيوعيين من مكاتبهم المكيفة الهواء ، ومن منازلهم الفاخرة ، والقوا بهم داخل السجون والمعتقلات مرة أخرى .

وهكذا .

ولم يتحمس الشيوعيون أبدا لنظام الحكم الناصرى . وما أكثر الاتهامات التى اتهموا بها نظام الحكم الثورى السابق .

- اتهموه مرة بأنه عميل الامبريالية الامريكية فى المنطقة .
- واتهموه مرة أخرى بأنه دمر جسور انصداقة مع الاتحاد السوفيتى ، لصالح المصالح الامريكية الاستعمارية .
- ولم يرحموا النظام السابق أثناء وبعد هزيمة يونية ١٩٦٧ .
- قالوا أن سوء الحكم هو السبب فى هذه الهزيمة . وان الاتحاد السوفييتى قدم لمصر أكثر بكثير مما قدمته الولايات المتحدة لاسرائيل ، وانهزمت مصر .
- وطالبوا بقلب نظام الحكم . واتهموه بالفساد . وبالعفونة .
- وكلما طالب الشعب بالتأثير والعمل على استيراد الاراضى المحتلة بقوة السلاح ، كلما هاجم الشيوعيون هذه الفكرة بكل حسم . فقد آمنوا - كما آمن الاتحاد السوفيتى - بأن الحرب لاتنتهى الصراع . وأن الجيش المصرى لايمكنه أن يحقق نصرا على اسرائيل فى الوقت الحاضر . وان هناك خطوات يجب اتخاذها قبل اعلان الحرب ، أهمها إعادة تغيير الاوضاع الداخلية ، وتنظيمها ، وتخليصها من العناصر الرجعية ، والامبريالية ، والاستعمارية .
- أو بمعنى آخر ، أيد الشيوعيون استمرار مرحلة الانحلال والحرب واللاسلم الى مالا نهاية .
- ثم مات عبد الناصر .
- وتولى أنور السادات مسئولية انتشال مصر من آلامها ، ومصائبها ، وهزائنها .
- وعندما بدأ السادات يخطط للمعركة القادمة ، ووجه برفض من جانب الاتحاد السوفيتى تبلور فى رفضه تزويد مصر باحتياجاتها من الاسلحة الحديثة والهجومية . وانعكس هذا بسرعة على .
- تصرفات انصار الاتحاد السوفيتى داخل مصر .
- وبدأوا حملة تشكيك فى جدية الاستعدادات العسكرية .

وسخروا من اجراءات التقشف التى اتخذتها الدولة ،
لصالح المجهود الحربى .

وثاروا ثورة عارمة عندما طلب الرئيس السادات سحب
الخبراء السوفييت من مصر . وأكدوا أن هذا الاجراء معناه أن
السادات لن يحارب أبدا . فقال جيش لا يستطيع أن يحارب
بدون ارشاد وتوجيه الخبراء السوفييت .

وبادروا بارتداء قميص الناصرية . وهو القميص الذى
طالما مزقوه فى حياة عبد الناصر .

وتباكوا على عهد عبد الناصر . وعلى قرارات عبد الناصر .
وعلى عناد عبد الناصر . وعلى حرص عبد الناصر على صداقة
الاتحاد السوفيتى ، وكراهيته للولايات المتحدة .

واتهموا أنور السادات بأنه باع مصر للولايات المتحدة !
وبعد حرب أكتوبر ، التى أكدت مدى الصدق الذى زاول
به أنور السادات مسئولياته كرئيس لمصر ، بدأ أخواننا
هؤلاء فى حملات التشكيك فى كل شئ . فشككوا فى
الانتصار العسكرية المصرى الذى أشاد به خبراء العالم .
وشككوا فى محاولات السلام التى بدأها الرئيس السادات ،
ووصفوها بأنها محاولات استسلام .

وهاجموا الصداقة الجديدة بين مصر والولايات المتحدة .
وهاجموا دكتور هنرى كيسنجر ، ونددوا بسياسته التى
رسمها من أجل تسوية أزمة الشرق الاوسط .

ثم هملوا لفشل سياسة « خطوة بخطوة » . وفرحوا لفشل
كيسنجر فى جولته الأخيرة . وليس هذا الكلام يطلق هكذا
بلا دليل .

فأمامنا عدد من الصحف ، التى تصدر فى بيروت ويكتب
فيها صحفيون مصريون شيوعيون . لقد ترك هؤلاء مصر ،
وأقاموا فى بيرات سعيا وراء دينارات ليبيا .
وتقاضوا هذه الدينارات مقابل أن يشتموا بلادهم - مصر -
يوليو لم تمت معه .

وأن يشككوا في سياسة رئيسهم . . أنور السادات .

أحدهم - ابراهيم عامر - كتب في صحيفة «السفير» التي تمولها ليبيا وتصدر في بيروت - يؤكد أن الذي يستمع الى اذاعة القاهرة هذه الايام، لا يفرق بين ماتقواه وماتذيعه اذاعة اسرائيل . هكذا بكل بساطة يتهم هذا الصحفي المصري الماركسي ، الذي يتقاضى ١٠٠٠ دينار في الشهر ، اذاعة بلاده بانها أصبحت اذاعة اسرائيلية .

وآخر كتب في مجلة « بيروت المساء » - وهي ليلية التمويل لبنانية الاقلام - يتناول على مصر - التي أنبتته وربته وعلمته - وعلى رئيسها أنور السادات ويهاجم قرار اعادة فتح القناة ، ويؤكد ان هذا القرار معناه ان القضية قد نامت الى الأبد .

والغريب ان هؤلاء - ممن أضيروا ماديًا وعذبوا جسديًا في عهد عبد الناصر - قد أصبحوا الآخر - بفضل دينارات معمر بائقذافي - من الناصريين الذين نصبوا حلقة ذكر مستمرة حول ذكرى عبد الناصر ، وأمجاده وأعماله .

وهكذا رأينا خليطًا غريبًا من حملة قميص عبد الناصر .

لكل من يريد ان يطعن عهد السادات ، يحرص أولا عن أن يصنع قميص الناصرية ليرتديه في المناسبات العامة ، ويخلعه في الجلسات الخاصة .

منهم اليساري المتطرف جدا ، ومنهم اليميني المتطرف جدا .

منهم من أضير ماديًا ونفسيًا وجسديًا ، ومنهم من قفز من طبقة أصحاب الملايين الى طبقة اصحاب الملايين في عهد عبد الناصر .

الكل يغنى على أيلاه . الكل يخطط لما يتمناه . والكل يتمسح في الناصرية .

لقد مات عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ . ولكن ثورة

لقد مات أحد أبطالها • ولكن باقى الابطال لايزالون على قيد الحياة •

مات جمال عبد الناصر ••• كما مات من قبله جمال سالم وصلاح سالم ، وعبد الحكيم عامر ، وكما مات من بعده يوسف صديق •• فهل توقفت المسيرة بموتهم ؟
أبدا •

انها مستمرة ، وباقية ، ويقودها أنور السادات ومعه الملايين من الذين آمنوا بانثورة والتفوا حولها •
ان الاكتفاء بكلمة « الناصرية » يعنى محاولة لانغاء الدور العظيم الذى قام به جميع الذين رسموا وخططوا ونفذوا جنباً الى جنب مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ •

أن ارجاع جهد ، وعمل ، وعرق ، وفكر العشرات والمئات ، والالآف ، والملايين •• الى شخص واحد ، مهما بلغت عبقرية هذا الشخص الواحد •• يعنى أننا نلغى ببساطة شديدة مفهوم « الديمقراطية » فى عهد عبد الناصر ، ونستبدل به مفهوم « الديكتاتورية » بمعناها المعروف •
فهل يسعد الناصريين أن نصف عبد الناصر •• بالديكتاتورية ؟

● صحافتنا تدهورت •• وصحافتهم ازدهرت ●

فى اجتماعه بالصحفيين ، قال لنا المهندس سيد مرعى انه لاينام الليل من شدة الغيظ بسبب ماتنشره بعض الصحف فى البلاد العربية ، من اتهامات باطلة ، وافتراءات كاذبة ، على الصحف التى تهاجمنا !

وأضاف رئيس مجلس الشعب أنه يتألم أكثر عندما يطالع الصحف المصرية في اليوم التالي فلا يقرأ فيها من يرد على الصحف النى تهاجمنا !

واختتم سيد مرعى حديثه - حول هذه النقطة - فتمنى أن يعود لصحافة مصر سابق مجدها وهيبته .

وليس المهندس سيد مرعى وحده الذى يؤلمه ويشير أعصابه مايكتب هذه الايام ضد مصر وضد رئيسها فى بعض صحف بيروت وطرابلس .

أن الصحفيين المصريين هم أكثر الناس حزنا وألما وحسرة بسبب ما آلت اليه صحافتهم خلال السنوات الطويلة الماضية .

كانت الصحافة المصرية هي المدرسة العليا ، علما ، وفنا وخلقا ، وخبرة فى الشرق الاوسط . ثم أصبحت بفضيل عباقرة الماضى ، مجرد مدرسة ابتدائية من الدرجة العاشرة !

كتموها ! كسروا أقلامها ! قتلوا المواهب ! خنقوا الابتكار وأصبحت الصحافة المصرية كما ارادوا أن تكون : بوقا لما يردده هذا المسئول ! وسلاحا فى يد هذا الكبير ! وآلة نفاق تهلل للزعيم ! وما كينة تزوير فى خدمة العظيم !

ومن المدهش والمؤلم أن الذين قتلوا الصحافة المصرية ، هم أنفسهم الذين ساهموا فى خلق صحافة مزدهرة خارج حدود مصر !

كانت القاهرة هي كعبة هواة الصحافة فى العالم العربى .

وكانت الصحف والمجلات التى تصدر فى مصر ، فى أيدي جماعة من الصحفيين الشوام .

« الأهرام » تملكه أسرة تقلا . ودار « الهلال » أصحابها آل زيدان .

والصحف المصرية مائة فى المائة ، كانت تزدهم هي الاخرى بالصحفيين والفنيين والاداريين الشوام .

واستمر انوضع على هذا الحال ، الى أن تنبه الجيل الجديد من الصحفيين المصريين الى أهمية هذه الصناعة ، والى ضرورة أن تصدر الصحف بأيدي مصرية ، وبأقلام مصرية . وظهرت مجموعة من الصحف والمجلات المصرية ، أشهرها « المصرى » ، و « روز اليوسف » ، و « أخبار اليوم » ، و « آخر ساعة » .

ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ووضع منذ البداية ، أن هناك من لايرضى عن حرية الصحافة ، ومن يزعجه انتقد الذى تنشره الصحف .

كان البعض شديد الحساسية تجاه أية كلمة تكتب ضده أو ضد عمله . أو ضد الجهة التى يشرف عليها .

وكان البعض لا يثق أبداً فى الصحافة ، ولا فى معظم اقلامها القديمة والمعروفة . باعتبار أن هذه الاقلام سبق أن هملت للماضى ، وأيدت الفساد ، وباعت نفسها للأحزاب ، وبالتالي فمن الصعب جدا الآن الاطمئنان الى اخلاص تلك الاقلام ، أو الثقة فى أصحابها . والدليل على عدم ثقة الثورة - عند قيامها - فى الصحف والاقلام المصرية ، أن مجلس قيادة الثورة قرر اصدار صحيفة تعبر عن الثورة ، فصدرت « الجمهورية » وكان صاحب امتياز اصدارها هو الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

وتولى أنور السادات رئاسة تحرير « الجمهورية » بجانب مهامه الأخرى كعضو مجلس قيادة الثورة . ولحسن الحظ أن أنور السادات كان قد سبق له العمل الصحفى ، قبل قيام الثورة بسنوات طويلة . وكان يعمل محرراً فى مجلة « روز اليوسف » . وعمل فى « المصور » . ومارس جميع تخصصات العمل الصحفى . عمل مخبراً صحفياً . وكاتباً سياسياً . وترجم القصص عن الانجليزية والألمانية والفارسية .

وهناك من الضباط الاحرار الذين لم يحترفوا الصحافة من

قبل - كما احترفها أنور السادات - ولكنهم عملوا بالصحافة وتولوا مراكزها الأولى في الصحف والمجلات التي أصدرتها الثورة في سنواتها الأولى .

رأينا خالد محي الدين يتولى مسؤولية إصدار صحيفة « المساء » .

ورأينا ثروت عكاشة يتولى رئاسة تحرير مجلة « التحرير »

ورأينا وحيد رمضان يتولى إصدار مجلة « الثورة » .

ورأينا أمين شاکر يتولى رئاسة تحرير «بناء الوطن» .

وتولى المرحوم صلاح سالم مسؤولية دار الشعب ، وأصدر صحيفة «الشعب» ثم انضمت هذه الصحيفة الى دار التحرير، واندمجت في صحيفة « الجمهورية » ، وتولى صلاح سالم رئاسة تحرير « الجمهورية » .

والقائمة طويلة ، بعد أن انتشر الضباط في مكاتب دور الصحف والاحلام والاذاعة . وبدأنا نقرأ لكمال رفعت وأحمد حمروش . وكمال الدين الحناوى . وعبد العزيز صادق . ومصطفى المستكاوى . والى باقى الأسماء التى لم تعمل بالصحافة قبل الثورة . ولم ينشر لأقلامها أى شىء من قبل .

وبجانب هؤلاء الضباط ، الذين لمعوا فى أجهزة الاعلام انتهى تولوا قياداتها ، لمع بعض الصحفيين المدنيين ، الذين نجحوا فى اتقرب من قيادة الثورة . ووثقت فيهم هذه القيادة ، وساندتهم ، وساعدتهم فى الصعود الى القمة .

وكانت القاهرة - كما قلت - تمتلئ بالصحفيين اللبنانيين .

وكانوا خليطاً من الصحفيين .

منهم الأكفاء ، ومنهم غير الأكفاء .
منهم من ثقفتهم المعاهد وانجامعات ، ومنهم من ثقف نفسه بنفسه .

منهم الذى احترف الصحافة ، لانها المهنة الوحيدة التى قبلته ، ومنهم من عمل بالصحافة لانها المهنة الوحيدة التى عشقها واحبها .

منهم الذى يشرق وجهه بالذكاء ، واندھاء ، ومنهم الحامل الكسول ، الباحث عن لقمة العيش .

ورغم هذا الخليط ، وهذا الاختلاف فى نوعيات الصحفيين العرب الذين عملوا فى مصر فى بداية ثورة ٢٣ يوليو ، فأنهم جميعا اتفقوا على أن مستقبل الصحافة لم يعد فى مصر ، ولا فى القاهرة .

وأن الصحافة المصرية - التى كانت أقوى وأهم صحافة فى المنطقة العربية - سوف تتنازل قريبا عن هذه المكانة ، لصحافة أخرى تخلق فى عاصمة عربية غير القاهرة .

وقتها فرضت الرقابة على الصحف المصرية .

وصدرت قرارات استثنائية ، استهدفت تكميم حرية الصحافة والصحفيين المصريين .

وقبض على عدد من كبار الصحفيين ، ونشر أسماء الذين كانوا يتقاضون المصروفات السرية - قبل قيام الثورة - بهدف تشويه صورتهم فى عيون وأذهان القراء .

ثم صدرت قرارات بتنظيم الصحافة ، ونقل ملكيتها الى الدولة . الى الشعب .

عندئذ حزم الصحفيون العرب حقائبهم ، استعدادا للعودة الى بلادهم . فلا عيش لهم بعد اليوم فى صحافة مصر .

البعض تقاضى مكافأته عن عمله فى السنوات الماضية ، وترك مصر عائدا الى بلاده . أما البعض الآخر فكان أكثر ذكاء ، وأكثر طموحا . فقد وجد أن الذين تسببوا فى خنق الصحافة المصرية ، هم أقدر الناس على ازدهار صحافة أخرى فى خارج حدود مصر .

وقد كان ..

واحاط بعض اذكىء الصحفيين العرب - غير المصريين طبعاً - بأولى الامر فينا وأقنوعهم أن العالم العربى لن يهتم بكلامهم ، وبأفكارهم ، وبمبادئهم الثورية الجديدة ، اذا نشرت فى الصحف المصرية وحدها . فالعالم كله يعلم الآن أن الصحافة المصرية أصبحت مقيدة ، ولسان حال السلطة ، ولايسمح لأقلامها بالنقد ، أو بالمعارضة . وبالتالي فان أى كلام ينشر فى الصحف المصرية ، لن يؤثر فى القارئ العربى فى خارج مصر .

والحل !

قدمه اذكىء الصحافة العرب ، ويتلخص فى قيام القاهرة بتمويل انشاء عدد من الصحف والمجلات التى تصدر فى عاصمة عربية غير القاهرة .. وتتولى هذه الصحف تبني آراء ، وفكر ، ومبادئ ، انقيادة المصرية !

وكانت بيروت هى العاصمة العربية ، والوحيدة ، التى يسمح نظامها بقيام صحف تمولها جهات وحكومات أجنبية ! ووافقت القاهرة على هذه الفكرة التى قدمها اذكىء الصحافة اللبنانية . !

وصدرت الاوامر بالتنفيذ .

وتولى وزير الارشاد مهمة التخطيط لعملية انشاء وتمويل الصحف الجديدة !

وتولت السفارة المصرية فى بيروت مسئولية « ضابط الاتصال » بين القاهرة من جانب ، وبين اذكىء لبنان ، من جانب آخر !

وبسرعة البرق ارتفعت فى أهم أحياء العاصمة اللبنانية ، طوابق دور صحف جديدة ، يملكها عدد من صغار الصحفيين اللبنانيين ، الذين لم يسمع عنهم أحد شيئاً من قبل !

وصدرت عن هذه الدور ، العديد من الصحف اليومية
الصباحية ، والمسائية ، والمجلات الاسبوعية ، والكتب
الشهرية ، والنشرات غير الدورية !

• الطباعة فاخرة

• الاخراج ممتاز

الذكاء والدهاء ، واضحان فى كل سطر !
وأفسحت هذه الصحف والمجلات صفحاتها للتهليل
وانتمجيد فى القيادة المصرية .

أخطاء القاهرة ، تحولت فوق هذه الصحف الى بطولات خارقة

الهزائم التى لحقت بسياستنا العربية والعالمية ، صورها
أذكىاء بيروت فى صحفهم ، كانتصارات أشبه بمعجزات
الرسل والأنبياء !

وكلما اسرفت السفارة المصرية فى تمويل أصحاب هذه
الصحف الجديدة ، كلما اشتد حماسها وتهليلها للقيادة
المصرية ودورها الاسطورى فى رخاء البشرية جمعاء !

أما اذا غلت القاهرة يدها قليلا ، أو تأخر المسئول فى
السفارة عن « التمويل » ، فوجئنا بنفس هذه الصحف ،
وبنفس الأقلام ، تصب حملاتها ولعناتها على مصر ، وتتهم قادتها
بالكذب والتضليل والتلفيق .

ولا تتوقف هذه الحملات - المفاجئة - الا اذا تداركت
القاهرة الموقف وعاقبت المسئول عن تأخير وصول «الاعتمادات»
المقررة الى أصحاب الصحف الصديقة والعميلة فى بيروت .

ولم يقنع اذكىاء الصحافة اللبنانية بالاموال المصرية وحدها .

أرادوا أن يلعبوا نفس اللعبة ، مع حكومات عربية عديدة .
ففى هذه الفترة كانت القاهرة على خلاف مع معظم حكومات
وانظمة العالم العربى ، فى المشرق والمغرب معا .

وكانت الصحف التى تمولها القاهرة فى بيروت ، تقف

بجانب وجهة النظر المصرية ، وتهاجم حكومات الدول العربية الأخرى التى تعادىها الحكومة المصرية . وفوجئت هذه الدول — مثل الأردن والسعودية والعراق وغيرها — بحملات عنيفة وبلا مناسبة ، تقوم بها بعض الصحف اللبنانية ، ضدها !

ولم يكن من الصعب على حكومات هذه الدول معرفة سر هذه الحملات . كما لم يكن من الصعب معرفة الذين يهمهم نشر هذه الحملات وهذا الهجوم ضدها فى الصحف اللبنانية .

كما لم يكن من الصعب أبدا معرفة الطريق الى وقف هذه الحملات فورا !

وتم لقاء بين أصحاب تلك الصحف ، ورجال سفارات الدول العربية التى تتعرض للهجوم والتجريح والتشنيع . وتم الاتفاق بسرعة .

تتوقف الصحف عن الهجوم ، وتكتب مديحا فى حكومات وأنظمة هذه الدول ، مقابل أن تدفع الأخيرة ما كانت تدفعه انقاهرة !

وبالطبع كان أصحاب تلك الصحف يببالغون فى الرقم الذى زعموا ان القاهرة تدفعه لهم بانتظام !

وتوافق السفارات على أن تدفع لهم المبالغ المطلوبة مقابل وقف انحكومات ضدها ، وأن تضاعف هذه المبالغ مقابل أن تكتب هذه الصحف لتهاجم القيادة المصرية !

وكثيرا ما فوجئ القارىء بانقلابات فى سياسة الصحيفة التى يقرأها . فمرة يقرأ هجوما عنيفا ضد السعودية ، وتهللا للقاهرة .

وفى اليوم التالى — مباشرة — يقرأ هجوما عنيفا ضدها فى سياسة صحيفته .

وأصبحت الحكاية . نكته يضحك لها القارىء .

فعندما يقرأ هجوما على مصر يعلق قائلا :
- لقد تأخرت السفارة المصرية في الدفع !
وعندما يقرأ مدحا في السعودية يعلق بقوله :
- السعوديون أكثر كرما من المصريين !
وفي اليوم الثالث تعود الصورة السابقة • الهجوم يوجه
ضد السعودية • والتهليل يكون من نصيب مصر •
وبعد فترة ، لم يعد القارىء يصدم بما يراه من انقلابات
وعندما يطالع هجوما عنيفا ضد العراق ، يعقب قائلا :
- أن الحكومة العراقية بخيلة هذه الأيام !
وعندما يعود انتהليل للحكومة المصرية ، يضحك القارىء
ويقول :
- لقد وصلت اعتمادات سخية من القاهرة !
وهكذا ..

وعشنا فترة غريبة من حياتنا • شعبنا يعاني من الضيق ،
والفقر ، والحاجة ، ومصانعنا متوقفة لعدم وجود اعتمادات
لشراء قطع غيار بالعملات الصعبة ، وفي نفس الوقت تتدفق
أموائنا على خزائن بعض أذكفاء الصحفيين اللبنانيين •

والحمد لله أن هذه المرحلة قد انتهت الآن •

أنهاها الرئيس أنور السادات ، وفور توليه مهام الحكم
في البلاد •

أوقف خط الاموال الطائر بين القاهرة وبيروت •

فجن جنون أصحاب تلك الصحف • وبدأوا يهاجمون مصر
وقائدها وسياستها ، على أمل أن يبادر السادات باستئناف
التمويل مرة أخرى ، كما كانت العادة في الماضي •

ان كلمة واحدة من انور السادات ، قادرة على قطع هذه
الأسنة التي تشتمنا الآن في بيروت .

كلمة واحدة منه يعود بعدها التمويل ، وملء جيوب
أصحاب الصحف التي تشتمنا .

ولكن هذه الكلمة لن يقولها أبدا .

ان السادات يفضل ان تصرف أموال مصر ، داخل حدود
مصر ، ومن أجل رفاهية شعبها . يفضل أن يشتري للشعب
طعامه ، وللجيش سلاحه بدلا من أن يشتري نفاقا رخيصا
لشخصه ، ينشر فوق أعمدة الصحف .

ان أنور السادات يعمر بلاده بعد أن خربها غيره .

والتعمير يحتاج الى كل مليم وكل قرش وكل جنيه في
جيوبنا .

وليس لدينا المزيد لنشتري به قلم هذا الكاتب ، أو نفاق
تلك الصحيفة .

سنوآفے العار

● عار الہزیمۃ

● عار التہجیر

● عار الهزيمة ●

اعادة الملاحة عبر قناة السويس ، أسعد الشعب المصرى بصفة عامة ، وسكان منطقة القناة ، بصفة خاصة .
فالقرار يعتبر شهادة ميلاد جديدة لأكثر من مليون مواطن ، ذاقوا من ألوان الذل ، والهوان ، والحرمان ، مالم يذقه غيرهم من باقى سكان الجمهورية .

فسيكان القناة هم وحدهم الذين دفعوا ثمن المناورة العسكرية والسياسة الفاشلة التى أقدمنا عليها فى يونيو ١٩٦٧
لقد أراد أولو الأمر فينا — وقتذاك — أن يضحكوا على الدقون . وأن يحققوا نصرا سياسيا ، عن طريق البكش العسكرى .

ولكن المحاولة فشلت .
والجيش المصرى انهزم .
والكرامة المصرية أهينت .
ومراكز القوى لم تعد رميا بالرصاص . ولم تترك الحكم — وكان هو أضعف الايمان — واستمرت تحكم البلاد بالحديد والنار . واستمرت تخدع وتضلل ، كما تعودت وعودتنا طوال سنوات حكمها السابقة .

كانت المناورة الغبية بمثابة فرصة العمر للعدو الاسرائيلى . فاستغلها أسوأ استغلال . وقتل عشرات الآلاف من ضباطنا وجنودنا الأبرياء ، ودمر مدنا وقرانا ، وأغلق قنواتنا ، وحول سكان منطقة القناة الى شحسعب من العراة ، والجوعى ، والمتشردين .

ومنذ ٥ يونيو ٦٧ وشعب منطقة القناة ينفذ الحكم الذى صدر ضده بلا جريمة ارتكبها . أخرجوه من بلاده . وشنتوه

في أقاصي الصعيد . ووزعوه على وسط الدلتا . وأبعدوه عن
ال عمران . ومنعوا تجمعاته في مكان واحد ، حتى يبددوا
صرخته في الخلاء ، ويكتموا أنينه داخل جوفه .

عاش سكان القناة عيشة تنفر منها الحيوانات المستأنسة .
والأمثلة كثيرة وصارخة . .

عائلة بور سعيدية تنتسب الى كبيرها الحاج متولى . عاش
حياته كلها في بور سعيد معززا مكرما . كان يملك قاربا بمحرك
— لانش — يمتلئ بالبضائع الشرقية ، التي يدور بها حول
البواخر الراسية في ميناء بور سعيد ، ويعرضها على ركابها
الذين ينظرون اليه من أسطح الباخرة ، ويفاضلون في الأسعار
ويختارون ما يناسبهم ذوقا وثمانا .

ويستمر الحاج متولى يطوف بقاربه داخل ميناء بور سعيد
طوال ساعات النهار ، وجانبا من الليل ثم يعود الى أسرته ،
جيوبه ممتلئة بالعملات الأجنبية التي حصل عليها مقابل
البضائع الشرقية التي باعها لركاب البواخر .

معه عملات فضية ، وورقية .

معه دولارات ، وجنيهات استرلينية ، وماركات ، وفرنكات
وليرات ، وباقي العملات المختلفة الأخرى .

أخذها معه الى منزله ليذهب بها في الصباح الباكر الى
البنك ، ويحولها الى عملة مصرية محلية وبالسعر الرسمي .
كان الحاج متولى يكسب الكثير ، ويصرف الكثير .
اشترى عمارة . وجميع أولاده وبناته في المدارس الابتدائية
والثانوية .

الحياة بالنسبة له ولأفراد أسرته ، ضاحكة ، هائلة ، ومريحة .
فالمنزل مزود بكافة الكماليات . من الثلاجة ، والботجاز ،
والراديو ، والتليفزيون ، وآلة التسجيل ، والتليفون .

ولم يكن يملك رصيда في البنوك . فهو يصرف الكثير الذي
يكسبه على بيته وعلى راحة أهله .

وكان يثق في الغد . ويثق أكثر في مابعد الغد .
فالقناة مفتوحة . والميناء ممتلئ بالبواخر . والتجسرة

رائجة . فلماذا يخاف ؟ ولماذا يحوش ؟ انه منطلق غالبية سكان منطقة القناة بصفة عامة ، وسكان مدينة بور سعيد بصفة خاصة .

فحياتهم ارتبطت بالبحر ، وبالميناء ، وبالبواخر عابرة القناة ليل نهار .

ونعود لقصة الحاج متولى وأسرته . .

في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ ، استيقظ من نومه متأخرا على غير عادته . فهو يشكو من وعكة صحية ألته به في الليلة الماضية .

وصحا الحاج متولى على صوت صياح وتصفيق وتهليل . فقد بدأت الحرب ضد إسرائيل ، وقالت الاذاعة ان قواتنا تتقدم من حدود إسرائيل .

وصفق ، وهلل ، الحاج متولى مع المصفقين والمهللين . فالفرحة كبيرة . والنصر وشيك . وأمضى الحاج متولى يومه كله بين أولاده يستمتع معهم الى ما تقوله محطات الاذاعات المختلفة عن سير المعارك الضارية بين قواتنا المسلحة ، وقوات العدو الاسرائيلي .

وأمسك مدحت — ابنه الأصغر — بورقة وقلم ليسجل عدد الطائرات الاسرائيلية التي أسقطناها ساعة بساعة . وكان عدد الطائرات المعادية التي سقطت ، كبيرا ويدعو الى الفخر والى الدهشة في نفس الوقت . فقد اقترب العدد من المائة طائرة وخلال ساعات معدودة .

وبدا الحاج متولى يتقمص شخصية المحلل العسكري ، ويفسر لأولاده ما غمض عنهم في نشرات الأخبار المتعاقبة . فأكد لهم ان النصر أصبح حليفنا . وقد تأكدت هزيمة إسرائيل بالفعل . وأصبح الطريق الى تل أبيب مفتوحا ، وسهلا ، وممهدا .

لم يفكر الحاج متولى في ان عمله في الميناء سوف يتوقف لفترة بسبب هذه الحرب . ولم يشغل باله بان معنى توقفه عن العمل هو اختفاء النقود من جيبه ويده .

كانت الفرحة بالنصر أكبر من الأكل والشرب ومن الحياة ذاتها ..

واستمع الحاج متولى الى صوت المذيع المصرى يجلجل . ويسخر من قادة اسرائيل ، ويتوعد موسى ديان ، وينذر ليفى أشكول ، ويهدد اسحق رابين ، ويلعن موردخاي هود قائد السلاح الجوى الاسرائيلى المغرور .

ثم اراد الحاج متولى أن يستمع الى ماتقوله اذاعة اسرائيل الناطقة بالعربية . وهى من المحطات الاذاعية التى تسمع فى منطقة القناة بوضوح كامل .

ففوجئ الحاج متولى باذاعة اسرائيل تزف لسكانها بشرى تحطيم جميع الطائرات والمطارات المصرية فى ساعات الصباح الأولى .

ولم يصدق الرجل ما سمعه . وكالعادة لعن آباء وأجداد مذيعى اذاعة اسرائيل ، وأعاد مؤشر الراديو الى محطة صوت العرب . فوجدها كعادتها منذ الصباح الباكر ، تذيع الأغانى الوطنية ، والأناشيد الحماسية ، والكلمات النارية ، لتأكيد فرحة النصر الكبيرة فى قلوب مائة مليون عربى فى المنطقة . ومرت الأيام ..

ويصدم الحاج متولى — كما صدم العالم كله — بحقيقة المأساة . فقد سقط قناع الكذب ، والتضليل ، والتزييف ، والضحك على الدقون ، واتضح ان الطائرات الاسرائيلية قد أغارت على جميع مطارتنا فى وقت واحد ، فدمرتها ، ونسفت جميع الطائرات الرابضة فوقها .

واتضح ان جيشنا المصرى البرىء ، يواجه حالياً فوق رمال سيناء الملتهبة ، أكبر هزيمة عرفها التاريخ القديم والحديث .

وتبين ان ضباطنا وجنودنا يقتلون بالآلاف ، وان جيشهم ملقاة فوق الرمال ، وتسقط عليها عدسات تصوير جاءت فى طائرات هليكوبتر اسرائيلية ، لتمثل الصحافة العالمية ، فى تسجيل هذه الهزيمة القاسية التى لحقت بالجيش المصرى ، وبالسياسة المصرية ، وبالقيادة المصرية العليا .

ولم يعد يصدق الحاج متولى ماتقوله اذاعات القاهرة .
ولم يعد يتحمس للكلمات النارية الفارغة التي يرددها مذيع
صوت العرب بصوته الجهورى . فكل ماسمعه ، ويسمعه
من هذه الاذاعات هو مجرد كذب . وكذب . وكذب .

وأدار مؤشر الراديو كالمجنون ليستمع الى اذاعة اسرائيل .
والى اذاعة لندن . فهاله ماسمعه ، عن مأساة الجيش ،
وفضيحة القيادة .

وفوجيء بأن القوات الاسرائيلية قد احتلت غزة ، بكاملها .
ثم صعق عندما عرف ان القوات الاسرائيلية تواصل زحفها
في اتجاه الضفة الشرقية لقناة السويس .

وكاد أن يفقد عقله عندما جاء ابن عمه عوض ليخبره بأنه رأى
بعينيه الجنود الاسرائيليين يستحمون في قناة السويس بالقرب
من الاسماعيلية .

عندئذ انهار كل شيء أمام الحاج متولى .

انهار الحلم الجميل الذى خدرته به محطات اذاعة القاهرة،
وصحفها ، وأقلام كبار كتابها ، الذين هياؤه نفسيا — منذ عدة
أسابيع — بالنصر القريب على اسرائيل ، وأدخلوه في متاهات
عسكرية حول « الضربة الأولى » ، ومن الذى يجب أن يبدأها،
ومن الذى عليه أن يصددها ثم يمتصها ثم يردها بأعنف منها .

وانتظر الحاج متولى تفسيراً لكل ماحدث . أو لبعض
ما حدث .

وجاء التفسير وراء التفسير .

ولكن تلك التفسيرات كلها لم تكن أبدا مقنعة .

كاتب أراد أن يهون من فداحة الكارثة فقال ان الولايات
المتحدة الأمريكية أرسلت قواتها وطائراتها لمساعدة اسرائيل
وضرب مصر من قاعدة هويلس في ليبيا .

ثم عساد نفس هذا الكاتب ليزعم ان المأساة تكمن في

ان القيادة المصرية توقعت أن تأتي الضربة الاسرائيلية من الشرق ، ففوجئت بها تنقض عليها من الغرب .

ولم يصدق أحد كلمة واحدة من هذه السلسلة المتصلة من الأكاذيب .

ثم انشغل الشعب المصرى فيما أسموه بمعجزة ١٠ و ٩ يونيو لقد نشطت مراكز القوى التى كانت تسيطر وقتها على الاتحاد الاشتراكى ، وأحبكت تمثيلية ساذجة فرضوها على الشعب الفارق فى أحزانه ، وأوهامه وآلامه .

وخرجت المظاهرات المنظمة ، والمعدة مقدما من التنظيم السرى للاتحاد الاشتراكى ، كتطوف الشوارع ، وتنادى بالاستمرار .

.. كأن الشعب قد نسى آلاف الجنود والضباط الذين بترت أطرافهم ، وتشوهت جثثهم ، فوق رمال سيناء ، ولم يعد يشغل بال الأمة سوى استمرار الحكم ، واستمرار النظام الذى لولاه لما تمرغت وجوهنا فى وحل الهزيمة ، وعارها .

.. ونجحت التمثيلية المدبرة ، ووافقت القيادة على الاستمرار فى حكم البلاد ، وتعهدت من تلقاء نفسها ودون أن يطلب منها أحد ، أن تبدأ سياسة التغيير .

.. وعمت الفرحة البلاد .

.. ورقص نائب محترم عشرة بلدى تحت قبة البرلمان ، وطيرت وكالات الأنباء صورته الراقصة ، التى نشرتها مجلة بارى ماتشس — الفرنسية — على صفحة كاملة فى نفس الأسبوع وعلقت عليها بقولها — اننا لا نفهم كيف تهزم دولة ، كما هزمت مصر ثم يرقص شعبها فى الشوارع ، وتحت قبة البرلمان .

وبدأت الحكومة على الفور فى تنفيذ ما وعدت به ، وهو التغيير . وكان من الواضح ان شعار التغيير ، كان يقصد به تغيير الصورة القاتمة واليائسة التى عمت القلوب وأعمت العيون فى كل مكان .

كل هذا كان يمزق نفسية الحاج متولى . كان حزينا على
بلاده . حزينا على جيشه . ثم أصبح حزينا على حاله . حزينا
على بيته . وحزينا على مستقبله ومستقبل أولاده الصغار .
لقد أغلقت القناة .

توقفت الحياة تماما في ميناء بور سعيد . لم تعد تدخلها
البواخر القادمة من البحر المتوسط . ولم تعد تغادرها البواخر
القادمة من البحر الأحمر . أما البواخر التى تصادف — لسوء
حظها وحظ أصحابها — وجودها في الميناء وعبر قناة السويس
بعد يوم ٥ يونية ، فقد صدر الحكم ضدها بالبقاء كما هى .
والى أجل غير مسمى .

ماذا سيفعل الآن الحاج متولى ؟

بل ماذا سيفعله مليون مواطن يعيشون في منطقة القناة .
السيئة الحظ . ؟

كانت منطقة القناة هى الواجهة الجميلة ، والنظيفة ،
لشعب مصر أمام عيون الملايين من ركاب السفن عابرة
القناة . والمدن جميلة . الشوارع نظيفة . الخدمات كاملة .
المواصلات سهلة . العمل متوفر لكل متعطل . الخير وفير .
والسكان يضحكون ويتمتعون بحياتهم كما يحلو لهم . كان من
النادر جدا أن تعثر على عابر طريق يسير حافى القدمين .

حتى الجلابية ، ندر وجودها بين سكان منطقة القناة .

وعندما تسير في شوارع المدينة ، لن تهاجم بجيش من
المتسولين ، كما تواجه الآن في معظم شوارع العاصمة
والاسكندرية . فالتسول في منطقة قناة السويس لم يكن
موجودا أو معروفا أو معتادا .

وقد تغيرت هذه الصورة المضيئة ، في أعقاب سوء الحظ
الذى حل بها وبسكانها . ففي سنة ١٩٥٦ تعرضت البلاد
لهجمة إجرامية من جانب الثالث الاستعماري : فرنسا

وانجلترا واسرائيل . وتركز الهجوم على منطقة القناة وحدها .
كانوا يريدون احتلال المنطقة والسيطرة على قناة السويس
التي أممها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، فأطار صواب
دول الغرب وعلى رأسها فرنسا وانجلترا .

دمرت بور سعيد ، واحتلت بقوات فرنسية وانجليزية .
واحتلت اسرائيل سيناء . وكان الطريق مفتوحا أمامها حتى
قناة السويس .

وكان يمكن أن يتدهور الموقف أكثر من ذلك بكثير . لولا
كفاح الشعب المصري ، ولولا تدخل العالم كله — وعلى رأسه
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي — وأدانوا العدوان ،
وأجبروا الثلاث الاستعماري على الانسحاب .
وانسحبت فرنسا وانجلترا من بور سعيد .

وانسحبت اسرائيل من غزة وسيناء ، ولكنها حصلت على
حق المرور الى أيلات عبر الخليج ولم يعرف عنه الشعب
المصري أى شيء ، الا قبيل حرب ٥ يونية ١٩٦٧ .
وبدأ تعمير المنطقة من جديد .

ولحسن الحظ ان مئات الملايين من الجنيهات انهالت علينا
من الدول الكريمة ، لمساعدتنا في تعمير منطقة قناة السويس .
وأعيد افتتاح قناة السويس . وجاءت البواخر والناقلات
لتعبر القناة من شمالها ومن جنوبها . وتنفس السكان نسيم
الحرية ، مرة أخرى وبعد شهور من الخوف ، والضيق ،
والتشتت هنا وهناك .

ومرت سنوات هادئة ، وهائلة .

ولكنها كانت سنوات قليلة جدا . ففي ٥ يونيو ١٩٦٧ ،
عاد الخراب الى المنطقة كأعنف مما كان .
تهدمت السويس عن آخرها . وتحولت بور توفيق الى
أطلال .

نسفت الاسماعيلية ، والقنطرة غرب بعد أن احتلت القنطرة شرق .

وأصيبت بور سعيد ببعض الدمار المادى ، ولكن الدمار الاقتصادى والاجتماعى كان أشنع مما يمكن احتمالهِ أوتصورهِ . فالبيوت يمكن إعادة بنائها مرة أخرى . والقناة يمكن فتحها . وعجلة الحياة يمكن أن تدور مرة ثانية .

ولكن ..

الذى كان يزلزل نفوس المليون مواطن ، انهم لا يعرفون متى تبدأ عمليات التعمير ، والتطهير ، والتشغيل ؟

فالهزيمة قاسية جدا . عنيفة جدا .

واسرائيل أعلنت انها لن تنسحب أبدا الى سابق حدودها قبل حرب ٥ يونيو .

والقناة لن تفتح ، الا اذا انسحبت اسرائيل . أى انها لن تفتح أبدا ، اذا أصرت اسرائيل على البقاء عند الضفة الشرقية للقناة .

وليت الأمر وقف عند هزيمة ٥ يونيو فقط . وانما الحرب مازالت مستمرة . ويوما بعد يوم تغير القاذفات الاسرائيلية ، فدمر ، وتنسف ، وتقتل ، وتشوه .. كما يتراءى لها من المدن والقرى والبشر .

وجاء الوقت الذى خيم فيه اليأس فوق منطقة القناة .

أصبحت المنطقة مأوى للخراب ، والدمار ، والعار .

وصدرت الاوامر العليا بضرورة تهجير سكان المنطقة . فالمعركة مستمرة . لا يعرف أحد متى تنتهى . وآثار العدوان عالقة . ولا يمكن لأحد أن يزيلها فى يوم ولا حتى فى سنة .

وبدأت عمليات تهجير سكان مدن وقرى منطقة قناة السويس .

وبدأ معها عار التهجير .

● عار التهجير ●

عقد الحاج متولى اجتماعا عائليا محدودا ، ضم زوجته وابنه الاكبر ، وابنته انوسطى . وفى هذا الاجتماع تقرر مبدأ ترك بور سعيد ، بصصفة مؤقتة ، والاقامة فى احدى المدن البعيدة عن قبضة المحتل الاسرائيلى ، والتي لاتغير فوقها قاذفاته ومقاتلاته وحاملات قنابله زنة الألف رطل .

الزوجة اختارت أقاصى الصعيد . فهناك يقيم أهلها .

والزوج اختار الاسكندرية . فهناك الميناء . وهناك البواخر . ولعل وعسى يمكنه أن يعمل فى الاسكندرية كما كان يعمل فى بور سعيد .

واختار الابن والابنة مدينة القاهرة . فهناك سحر العاصمة وهناك المعاهد العليا والجامعات التى تنتظرهما فى السنوات القليلة القادمة .

وكالعادة تنازل الأب ، ووافق على طلب زوجته .

وكالعادة — أيضا — تنازلت الأم عن حقها ، ورضيت بما أراده الأولاد .

وتقررت الهجرة الى العاصمة .

ولم يكن فى جيب الحاج متولى الكثير الذى يكفى اقامته واقامة الأسرة فى القاهرة أكثر من شهر أو شهرين .

ولم يكن يخطر على بال أحد ان الهجرة ستزيد على أسابيع قليلة ، يعودون بعدها الى بور سعيد ، كما سبق وحدث أثناء حرب السويس سنة ١٩٥٦ .

وسافرت أسرة الحاج متولى الى القاهرة .

وقتها أصدرت الحكومة — مشكورة — قانونا بتمكين أى مهجر من منطقة القناة ، من الإقامة فى الشقة التى وضع يده عليها . ولا يمكن لأية قوة أن تطرده منها .

وبسهولة عثر الحاج متولى على شقة صغيرة فى وسط البلد ، وفى عقار تملكه إحدى شركات التأمين ، وهى من شركات القطاع العام . وصاحب الشقة كان يريد أن يتركها . بسبب نقله الى وظيفة أخرى فى مدينة الاسكندرية . وهو لا يريد أن يترك الشقة بدون أن يأخذ خلو رجل من المستأجر الجديد . ولكن المستأجر الجديد يوافق على أن يدفع الخلو ، بشرط أن توافق الشركة — صاحبة العقار — على تغير عقد الايجار باسمه . والشركة لا يمكنها أن تغير العقد ، لان القانون يحظر على شركات القطاع العام تأجير شققها الخالية بغير طريق القرعة ، أو بقرار من لجنة المحافظة ، ووفقا لألويات محددة ومعروفة .

ولهذا السبب وجد الحاج متولى أكثر من شقة تحت تصرفه ، وفى القطاع العام بصفة خاصة . فالمهجر هو الوحيد الذى يمكنه أن يستأجر شقة ملك القطاع العام ولا يستطيع أحد أن يخرجها منها .

ودفع الحاج متولى خمسمائة جنيه « خلو رجل » لشقة صغيرة فى وسط البلد ايجارها الشهرى ٦ جنيهات ونصف فقط .

وأقامت أسرة الحاج متولى فى القاهرة ، وكأنهم يمضون أجازة الصيف . . قبل عودتهم مرة أخرى الى بور سعيد .

وبالفعل ، هدأت الحالة العسكرية . أو لعلها تجمدت بمعنى أدق .

وانشغلت البلاد بالإصلاح الداخلى ، وبإعادة بناء الجيش من الصفر ، وبمحاكمة رجال المشير عبد الحكيم عامر ، بتهمة التآمر على أمن وسلامة الدولة .

وعادت الحياة الطبيعية الى القاهرة والاسكندرية .

دور اللهو والسينما عادت تعمل كما كانت قبل الحرب .
والاذاعة والتليفزيون بدأت تذيع الأغاني وتعرض الأفلام
الضحكة ، ولم يبرد بعد دماء الشهداء فوق رمال سيناء
الملتهبة .

وقيل ردا على ذلك ، ان الدكتور عبد المنعم القيسونى
قد سئل عما فعلته بريطانيا — وكان يدرس فيها في شبابه —
خلال الحرب العالمية الثانية . فقال الدكتور القيسونى ان
بريطانيا كانت تعيش عيشتها الطبيعية ، وفي نفس الوقت
كانت تحارب ، وتقاتل ، حتى تمكنت من هزيمة الألمان .

واعجبت مراكز القوى بهذا الرد الذى قاله الدكتور
عبد المنعم القيسونى .

وتقرر أن تعيش البلاد عيشة طبيعية ، جنبا الى جنب مع
الاستعدادات العسكرية لرفع وازالة آثار العدوان .

وما أسرعنا في رفع الشعارات ..

وما انشطنا في التغنى بهذه الشعارات ..

وسمعنا من يهتف ويغنى بكلمات حماسية تقول « يد تبني
ويد تقاتل » .

ثم أعلننا اننا نمر الآن بمرحلة أسماها حكيم الزمان « بمرحلة
الصمود » .

ثم انتقلنا من « مرحلة الصمود » ، لنبدأ « مرحلة الردع » .

وأصبحت مرحلة الردع تعرف باسم « حرب الاستنزاف » .

واندلعت عند القناة أبشع حرب عرفتها مصر .

كانت الطائرات الاسرائيلية تغير على مدننا وقرانا ومواقعنا
العسكرية ، ليل نهار ، وتفرغ قنابلها — زنة ٥٠٠ و ١٠٠٠
رطل — لتحول المنطقة الى قطعة حامية من جهنم .

وليس تحت يدى الأرقام الرسمية لعدد قتلتنا وجرحانا
خلال حرب الاستنزاف . .

ولكن من المؤكد ان العدد لا يقل عن عدد قتلتنا وجرحانا خلال
حرب الأيام الستة من شهر يونيو ١٩٦٧ ، ان لم يزد بكثير .
كانت الحرب مشتعلة عند القناة ، وداخل الأعماق ،
واذاعات القاهرة مستمرة فى اذاعة أغنيات عاطفية لأم كلثوم
وعبد الوهاب وعبد الحليم حافظ وشادية .

كانت المنازل تتهدم ، وأجساد الجنود فى الخنادق تتطاير ،
والتليفزيون المصرى يقدم مسرحيات فكاهية ، وأفلاما هزلية ،
واستعراضات غنائية .

حتى نشرات الأخبار ، كانت — فى البداية — تكتفى باذاعة
أخبار المعارك اليومية فى جملتين . بنفس الألفاظ . وبنفس
الكلمات ، من عينة :

« تصدت مدفعيتنا للطائرات المفيرة ، فأجبرتها على
الهرب شرقا . »

أو « أسقطنا اليوم طائرة معادية ، وهربت باقى الطائرات
غربا ، بعد أن تخلصت من ذخيرتها بعيدا عن العمران . »
ثم لم تدع أية أخبار عن معارك الاستنزاف لا فى نشرات
الاذاعة ، ولا حتى فى صفحات الصحف الأولى .
ومن المؤكد أن الملايين من الشعب المصرى ، خارج منطقة
القناة تصـسـوروا ان الحرب قد انتهت . فهى لم تبدأ أبدا
بالنسبة لهم .

منزلهم سليمة . مدارس أولادهم باقية . إيرادهم الشهري
لم يمس . الاذاعة تغنى . والتليفزيون يرقص . والصحف
تنشر مسابقات الكلمات المتقاطعة .

فأين هى هذه الحرب التى يتحدثون عنها ؟ أو التى كانوا
يتحدثون عنها منذ فترة ؟ وتبخرت الجنيهاات من جيب ويد
الحاج متولى .

ومرة أخرى عقد الرجل اجتماعه العائلى التقليدى ، الذى

تقرر فيه العودة الى بور سعيد . فقد أكدت المعلومات ، التي وصلت من المدينة رأسا ، ان كل شيء هادئ هناك . فحرب الاستنزاف لم تتعرض طويلا لمدينة بور سعيد . وانها تتركز خارج بور سعيد ، ووسط الدلتا ، ومشارف الصعيد .

وبالفعل عادت أسرة الحاج متولى الى بور سعيد . بعد أن تنازلت الأسرة عن الشقة الى أحد المهجرين من مدينة السويس .

عاد الحاج متولى ، ليقيم في مدينة أصبحت بلا روح ولا طعم . فبور سعيد بلا ميناء ، كالسمك بلا ماء .

وتصور الحاج متولى انه يستطيع أن يعيش من دخل بيته في شارع الحميدى بحى العرب . فهناك ٦ شقق في هذا البيت ، وايراده لا يقل عن ٢٥ جنيها . ولكن فوجيء الحاج متولى بالسكان يعتذرون عن دفع الايجار . فهم لا يملكون هذا المبلغ . انهم مثله كانوا يعملون في الميناء أو يسترزقون — يوما بيوم — من البحر . والآن انقطع هذا الرزق بانقطاع وصول البواخر الى بور سعيد . وقد تولت الدولة مشكورة صرف مرتب شهري لكل أسرة لا يقل عن جنيه واحد ولا يزيد على ١٠ جنيهات للأسرة الكبيرة العدد .

ولم يعرف ماذا يفعل الحاج متولى . انه يقدر ظروف سكان منزله . ولكنه في نفس الوقت يريد أن يعيش هو الآخر . فنصحوه بطلب النجدة من وزارة الشؤون . التي وافقت — مشكورة — على تعويض الحاج وصرف ربع ايراد البيت ، كسلفة لحين ازالة آثار العدوان .

ومرت أيام ، وأسابيع ، وشهور ..

كلها خمول ، وكسل ، وقلق ، وغضب ، وقرف . وملل

ولم تنجح سياسة التنويم التي اتبعتها مراكز القوى ، بهدف حصر آثار العدوان داخل منطقة القناة وحدها . فسرعان ماتنبه باقى الشعب الى المأساة التي يعيشها الشعب كله ، والى الأكذوبة الفارغة التي تدبرها أجهزة الاعلام المكمنة .

وانتقل الغضب ، والقرف ، الى سكان مصر .
وبدأ طلبة الجامعات والمعاهد العليا ، يتحركون ، وينفعلون ،
ويتظاهرون .

ارتفعت لأول مرة أصوات في الجامعات تطالب بهدم التماثيل
التي صنعها البعض ليعبدها الشعب .

وبعد الطلبة ، تحرك العمال .

أما الذين لم يتحركوا ، عن خوف ، أو عن رغبة في الابتعاد
عن الشر ، فقد أيدوا حركات الطلبة والعمال ، بقلوبهم . وكان
هذا هو أضعف الايمان .

يومها فوجئت مراكز القوى بهذه الثورة .
حاولوا أن يقبضوا على بعض الطلبة ، وبعض العمال ، وتوجه
اليهم نفس التهم التقليدية ...

ولكن المحاولة فشلت .

فالحركة أخطر مما تصورت مراكز القوى .

والسخط أوسع مما قدرت أجهزة الامن .

وسرت نغمة بين جموع الشعب العريضة ، تقول أن الحكومة
في واد والمعركة في واد آخر . فلهناك أمل في حل عسكري ،
ولا بارقة من نور للحل السياسي .

وبسرعة ، بدأ حكيم الزمان يفلسف الموقف ، من اجل
امتصاص السخط العام . فقال ان مصر لن تقبل بعد اليوم
حالة الاحرب ، واللاسلم .

... ولكنه لم يقل لنا ماذا سيفعل ؟

.. واكتفت مراكز القوى باصدار أمرها - المنشور في
الصحف والمذاع في نشرات الاخبار - بتهجير جميع سكان

بورسعيد ، ماعدا بعض الموظفين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم
فى المدينة .

• • • وكان على صبرى هو صاحب هذا الاقتراح • فمن رأيه
أن من الصعب اقناع الطلبة والعمال - وباقى الشعب - بجدية
الحكومة فى استخدام القوة ، ان عاجلا أو آجلا ، مع استمرار
بقاء سكان بورسعيد فى مدينتهم • أما اذا أصدرنا القرار
بتهجيرهم جميعا ، وإخلاء المدينة خلال أيام قليلة ، فان هذا
سيؤكد للشعب والمعالم كله ، عزم الحكومة على الحرب • وقوبل
قرار على صبرى بالترحيب ، والتهليل ، والتأييد •

وتلقى شعب بورسعيد القرار ، بوجوم ، وحزن ، واستسلام •
لقد تعرضوا لأبشع مظاهر الظلم • وذاقوا ألوانا عديدة من
العذاب • فلابأس بمزيد من الظلم • ولا ضرر بمزيد من
العذاب •

ولكنهم تأكدوا ان رحلة التهجير ستطول هذه المرة • فالحرب
التي أشاع عملاء مراكز القوى فى التنظيم السياسى ، وعيونها
فى التنظيم السرى ، عن قرب نشوبها • • لا وجود لاستعداداتها •
ولم يكن هناك من يملك تكاليف شحن قطع الأثاث، والملابس
وأدوات المطبخ ، الى معسكرات التهجير التى خصصت لكل
أسرة •

الحكومة تولت - مشكورة - تخصيص عدد من سيارات
النقل ، لنقل السكان وحقائبهم ثم بالمجان • الحاج متولى، رفض
أن يحشر بين المحشورين داخل عربة النقل • وفضل أن يذهب
الى خارج بورسعيد على حسابه الخاص •

عرض بيته للبيع • لم يجد من يدفع له الثمن الذى طلبه •
أبييت كان ثمنه منذ سنوات نحو ٣ آلاف جنيه ، ولكن الثمن
الذى عرضه عليه أحد المواطنين من أبناء دمياط كان فى حدود
١٠٠٠ جنيه لا غير •

• • • رباع الحاج متولى بيته • ورأسماله الوحيد •

وسافر بأسرته - على حسابه - الى مدينة المنصورة هذه

المرّة . فالقاهرة لم تعد تتسع لامثاله ، ممن لا عمل له ، ولا
مورد رزق ثابت .

وقنعت الاسرة بغرفة واحدة في بدرّوم أحد المنازل القديمة ،
وبايجار يلتهم المعونة الشهرية التي تصرفها له وزارة الشؤون
الاجتماعية .

وبسرعة تبخرت مئات الجنيهات القليلة ، وصرفت على
الضروريات وحدها .

وكان لابد من التخلص من الكماليات . فباع الحاج متولى
جهاز التليفزيون بحجة أن الشاشة قديمة ، ولابد من تغييرها ،
وتمن الشاشة يمكن للأسرة أن تشتري به طعامها لعدة أيام .
ثم باع السجادة العجمي التي اشتراها الحاج متولى لزوجته من
أحد البحارة الهنود منذ عشر سنوات . فأرضية البدرّوم من
الاسمنت الذي تتسرب منه المياه العفنة ، مما تهدد السجادة
بالتآكل والتحلل .

ثم باع جهاز التسجيل الصغير الذي أهده لابنه ، وكان قد
اشتراه من أحد معارفه في السوق الحرة بمحلات سيمون آرزت
المؤممة . فالجهاز في حاجة الى أشربة . والاشربة غير موجودة .
فقد استهلكت ، وتقطعت أثناء النقل وانشحن والترحا .

ثم باع الاسورة الذهب في يد زوجته . اتضح أن المنطقة
تمتلئ باللصوص . وقيل أن لصوص المنصورة يستخدمون
السكين في انتزاع الاساور من الايدي . فخافت الزوجة على
يدها وأسرعت بالتخلص من الاسورة وبيعها ، قبل ان يهجم
اللصوص عليها .

ثم باع الدولاب الكبير ، الذي يزحم الغرفة الضيقة التي
تنام فيها الاسرة كلها .

ثم باع السرير . أكد الحاج متولى ان السوس قد اخترق
خشب السرير ، وأصبح يهدده بالانهيار وكان رايه ان
الحل الوحيد هو التخلص من السرير لبائع الروبابيكا في
أسرع وقت .

وفوجئت أسرة الحاج متولى ، انها أصبحت على الحديدية .
وانها تنام على البلاطة . وفوجئت أكثر عندما عجزت عن دفع
ايجار شقة البدروم المكونة من غرفة واحدة وحمام ضيق ،
ومطبخ أضيق من الحمام .

وكان يمكن للحاج متولى أن يبقى فى هذه الشقة ، فالقانون
يحميه ، وتبرعات الاتحاد الاشتراكى ، ووزارة الشؤون ، وأهل
البر والخير ، كانت كفيلة بتسديد ايجار . ولكن الأسرة
رفضت أن «تنكشف» أمام سكان العمارة ، وسكان الحي ،
وتتحول الى أسرة من المتسولين .

وانتهى تفكير الحاج متولى ، الى ترك مدينة المنصورة . والاقامة
فى دمياط أو رأس الزبر داخل أحد المعسكرات المخصصة
للمهجرين . فهناك لن تشعر الأسرة بالحر ، ولا تهددها
الفضيحة . الجميع داخل المعسكر يمرون بنفس الظروف .
وأسرة الحاج متولى لن تكون الأسرة المتسولة وحدها . ستكون
بين مئات من الأسر التى تعيش على القروش القليلة التى تتصدق
بها الدولة عليها فى أول كل شهر .
وعندما وصلت الأسرة ، المتعبة المرهقة ، الى المعسكر كاد
يغمى على بنات الحاج متولى .

سميرة - الابنة الوسطى - شهقت عندما علمت أن أسرتها
ستقيم فى غرفة واحدة مشتركة مع عائلة أخرى .

وليلي - الابنة الصغرى - بكّت بحرقة عندما اقتربت من
دورة المياه المخصصة لعشرات الأسر .

أما فوزى - الابن الأكبر - فقد افزعته أن «تنكشف» أخواته
البنات أمام عيون الرجال وأنشبان الذين يقيمون ليل نهار فى
نفس المكان .

وحبست الام دموعها ، عندما وضعت قدمها لأول مرة داخل
العنبر المشترك الذى كتب عليها أن تقيم فيه ، بعد أن أقامت
طوال سنوات عمرها الماضية ، معززة ومكرمة ، داخل شقة
خاصة ، نظيفة . ومستقلة .

الاب وحده هو الذى كان يبتعد بتفكيره عن تفكير زوجته
وأولاده .

كان يقلقه المصير الذى انتهى اليه .

ان هذا المعسكر يفكره بمعسكر اللاجئين الفلسطينيين الذى
رآه يوما أثناء زيارته لقطاع غزة . وقتها بكى بحرقة شديدة
من أجل هؤلاء اللاجئين المصريين .

والمستحيل الذى رآه فى قطاع غزة - منذ سنوات - أصبح
حقيقة أليمة فرض عليه - وعلى مئات الآلاف غيره - ان يتجرعوا
مرارتها وآلامها وأهوالها .

ومرت الايام ، لتزيد من الآلام اكثر وأكثر .
وكان الفراغ قاتلا بالنسبة للشباب الذى ملأ اليأس قلبه ،
وأظلم عقله .

وبدأ فوزى - الابن الاكبر للحاج متولى - يتكلم مع غيره من
شباب المعسكر داخل حلقة صغيرة ارتاحت فوق رمال الشاطئ
القريب .

كان فوزى أكثرهم حماسا ، وأكثرهم انفعالا وأكثرهم ثورة
.. وسرعان من جاء يحذر الحاج متولى بأن ابنه فوزى
فوزى يعرض نفسه للخطر بسبب الكلام الذى يقوله لغيره من
شباب المعسكر . وكيف أن أحد جواسيس التنظيم السرى - وما
أكثرهم فى داخل هذه التجمعات السكانية - قد أعد تقريرا
طويلا عن تحركات فوزى ، وعن تطلعاته ، وعن المبادئ التى
يدعو بها للثورة على الأوضاع القائمة . وخاف الحاج متولى على
ابنه الاكبر ، وأحب أولاده الى قلبه .

وخاف فوزى على والده ، لما سببه له من قلق أضافه الى باقى
همومه الثقيلة . ولم يعد فوزى يتكلم مع أصحابه فى القضايا
المصرية التى تمزق قلوبهم وعقوانهم ليل نهار . ليس خوفا من
جواسيس التنظيم السرى ، وعيون رجال التنظيم السياسى .
وانما شفقة بأبيه .

حتى جاء اليوم الذى سافر فيه فوزى الى القاهرة ليلتحق
بكلية الآداب بجامعة عين شمس .

وجاء فوزى لزيارتي بمكتبي فى «أخبار اليوم» .

وقص على قصته من أولها ، ولكنه لم يصل الى نهايتها . فلا
نهاية لها وقتذاك .

لم يكن يعرف ماذا سيحدث له أو لأسرته أو لمئات الآلاف من
أسر منطقة القناة .

.. كأن التاريخ قد توقف بالنسبة للمليون مواطن مصرى !
.. كأن الدنيا قد توقفت عن الدوران وعن الحركة وعن
الحياة ذاتها !

حدثني فوزى عن عشرات القروش القليلة التى تكرمت بها
مراكز القوى - وكأنها تدفع مما ورثته عن الآباء والاجداد -
لكل أسرة مهجرة فى معسكرات اللاجئين ! واصبح هم كل رب
أسرة أن يختار المعجزة التى يستطيع بها أن يوزع تلك القروش
على بنود الاكل والشرب واللبس والعلاج والتعليم والمواصلات
والسفرىات !

روى لى نماذج لأسر كريمة تعودت الآن - لأول مرة - على
الحرمان ، وتلوت بطونها من الجوع ، وتقيم اقامة كاملة ومشتركة
مع عشرات الاسر الاخرى داخل عنابر من الصفيح ، أشبه بعنابر
معسكرات الاعتقال التى سمعنا عنها فى ألمانيا النازية !

وعدد لى المآسى التى شاهدها . وانفضائح التى استمع اليها .
والجرائم التى ارتكبت فى حق المهجرين .

وكان الذى يفقده البقية الباقية من اعصابه ، وهدوء تفكيره ،
ان هذا الصراخ الذى يمزق صمت الحلاء ويعلو على صوت أمواج
البحر ، لم يؤثر أبدا فى قلوب مراكز القوى التى كانت تحكم
البلاد وقتذاك !

كانت هذه المراكز مشغولة - فى القاهرة - ببناء أمجادها

الشخصية ! ومشغولة أكثر بتسجيل انتصارات حناجرها ،
ومعاركها التي خاضتها فوق أعمدة الصحف !
أقد نجحت مراكز القوى الغاشمة - لأعادها الله أبدا - في
عزل مئات الآلاف من المواطنين المصريين ، عن باقى الشعب !

وعاش سكان القاهرة والاسكندرية وباقى المدن الرئيسية ،
وهم لا يعرفون هول العذاب الذى يتعرض له أبناء القناة !
واستمرت سنوات الضياع ، والعار ، طويلة مريرة ، بالنسبة
للمهجرين . وهائلة هادئة بالنسبة لمراكز القوى !
فالهزيمة لحقت بالشعب وحده . ولكنها لم تمس حياة
الحكام !

استمروا يسكنون القصور . ويأكلون أفخر الطعام .
ويهربون أموال الشعب الى سويسرا . ويركبون الكاديلاك
ويصطافون فى استراحاتهم الفاخرة . ويحصلون على مخصصات
خالية . بلا رقيب يراقب . او محاسب يحاسب !

كانوا يتصرفون كأعضاء قيادة منتصرة ، لا كأعضاء عصاة
تسببت فى اكبر هزيمة عرفها التاريخ !

لقد أسقطت مراكز القوى من حسابها ، مشاكل مليون
مواطن !

كما سبق أن أسقطت من تفكيرها آلاف الملايين من الجنهات ،
التي ضاعت علينا بسبب استمرار اغلاق قناة السويس !
وكما سبق أن أسقطت من ضميرها الخراب الذى لحق بمدن
وقرى منطقة القناة ، فحولها الى مأوى للاشباح ، بعد أن كانت
الواجهة النظيفة والمضيئة للشعب المصرى ، أمام الملايين من
ركاب السفن عابرة القناة .

ونحمد الله أن القناة أعيد افتتاحها ، بقرار الرئيس أنور
السادات .

فهذا القرار سيساهم فى سرعة إعادة البسمة الى الشفاه
التي تصلبت وتحجرت من هول ما تعرضت له ، خلال سنوات
العار التي أسماها البعض سنوات النكسة !

سنوات الحراسة

- الاشتراكية التي نبعث من واقعنا
- عمارة وسط القاهرة ثمنها ١٤٠٠ جنيه
- فضائح العم الكبير !
- الذين استولوا على شقق الحراسة

● الاشتراكية التي نبعث من واقعنا ! ●

فى سنة ١٩٦١ أعلننا تحول المجتمع المصرى من مجتمع
اقطاعى متعفن - كما وصفه البعض وقتذاك - الى مجتمع
العدل ، والمساواة ، والكرامة .

وقالوا ان هذا المجتمع المثالى لن يتحقق الا بالاشتراكية .
وهناك تعريفات كثيرة ، علمية ، للمذهب الاشتراكى .
ويهمنى قبل أن أتعرض للاشتراكية المصرية ، أن أستعرض
هنا ما اتفق عليه عالميا لتفسير كلمة الاشتراكية .

ومن الكتب القيمة والحديثة ، التى بحثت فى الاشتراكية ،
كتاب الأستاذ محمد عبد الله عنان ، بعنوان « المذاهب
الاجتماعية الحديثة » .

كتب الاستاذ محمد عنان فصلا كاملا عن الاشتراكية
العالمية ، أستأذنه فى نشر بعض ما جاء فيه من تعريفات ،
علمية ، ودقيقة ، وواضحة .

يقول الاستاذ عنان :

ترمى الاشتراكية الى تحقيق قسط من المساواة الاقتصادية
والاجتماعية بين الافراد الذين يتألف منهم المجتمع ، مسترشدة
فى غاياتها ووسائلها بالتطور التاريخى للماضى ، والظروف
الاقتصادية للحاضر . وقد بدأت المثل الاشتراكية تجول بذهن
الانسان منذ أقدم العصور . فنجد فى جمهورية أفلاطون لمحة
من المثل الاشتراكية الخيالية . ونجدها أيضا ماثلة فى نظريات
كثير من الفلاسفة والكتاب المتقدمين . وقد عالجها السير توماس
مور منذ أوائل القرن السادس عشر فى كتابه الشهير .

ولكن الاشتراكية الحديثة مذهب علمي اقتصادي ، وهي ترجع مشاريع الهدامة ومناهجها الانشائية ، الى أسس اقتصادية واجتماعية ، وتدرس تطورات المجتمع بالاستناد الى وقائع التاريخ وحقائق الاقتصاد . فتعرض لنا كيف بدأ المجتمع في غمار التوحش ، ثم تطور الى الهمجية ، واستحال بعد ذلك الى الرق ثم الى الاقطاع ، واستقر اليوم في ظل النظم الرأسمالية ، وكيف نشأت الملكية الشخصية فوق أنقاض الشيوعية ، فنشأت بذلك علائق جديدة بين الافراد ، وقامت نظم اقتصادية واجتماعية جديدة .

تقول الاشتراكية ، ان نظام الملكية الخاصة القائم ، انما هو نتيجة الاعتداء الشخصي ، وتغلب الجماعات القوية على الجماعات الضعيفة وسيطرتها بذلك على وسائل الانتاج . وأن قيام الملكية الخاصة أدى الى تضارب حاد بين مصالح الافراد . بين الغنى والفقير . بين القوي والضعيف . القوي بثروته ، والضعيف بحرمانه . وأن هذا النضال بين الافراد قد استحال بمضى الزمن الى نضال بين الطوائف . وأن طبقة الملاك لكي تحتفظ تحتفظ بثروتها ومصلحتها ، قد لجأت الى قوتها الاقتصادية في وضع نظم اجتماعية تلائمها . وجعلت من الملكية الخاصة أساسا للسلطة السياسية . ومن ثم استأثرت بالحكم والتشريع . وحشدت القوات المسلحة لفرض ارادتها على المجتمع . وهذا في نظر الاشتراكيين هو أصل الدولة السياسي . فهم يقولون ان النظم الاجتماعية القائمة ، أنشئت لصالح الطبقة الحاكمة ، وغدت الدولة سلاحا في يدها تؤيد به سياستها الاقتصادية ، وتفرض ارادتها على الطبقات المحكومة . ومن ثم كانت مهمة الحكومة من قيام الملكية الفردية ، هي أن ترعى مصالح الخاصة من الملاك والقادرين ، بدلا من أن ترعى مصالح الطبقات كلها .

وتشرح النظرية الاشتراكية تطور الدولة والمجتمع منذ العصور الوسطى ، فتقول لنا ، ان الملوكية لبثت عصورا ومن ورائها الاستقراطية وملاك الارض ، يستعملون الدولة لتأييد سلطانهم ونظمهم ، بارهاق القوى المنتجة واخضاعها لمشيئتهم

ثم أخذت طبقة أصحاب الاموال تنمو على كر العصور ، وتناوىء
الملوكية والاستقرابية . وتنتزع زمام القوى الاقتصادية شيئا
فشيئا . فلما اشتد ساعدها - أى ساعد الرأسمالية - مالت
على الملوكية المضمحلة فحطمتها . وسحقت نظم الاقطاع .
ومزقت الطبقات الممتازة . واستولت على مقاليد الحكم .
واستأثرت كسابقتها بالسلطات السياسية ، والسيادة
الاقتصادية . واستخدمت قوى الدولة لفرض ارادتها على
الطبقات العاملة .

وتنعت الاشتراكية نظمنا الحالية التى نعيش فى ظلها ،
بالنظم الرأسمالية . وتصفها بانها نظم ايثار وتحكم . أعنى
تحكم الاقلية الغنية فى مصاير الاغلبية البائسة المحرومة .
وهذا الايثار والتحكم هو الذى تقصده الاشتراكية بالهدم
والمحو . فهى تريد محو الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج
وثرواته . اذ هى فى نظرها وسيلة لسيادة طبقة المولدين .
واستعبادها لطبقات الكافة أو الطبقات العاملة .

هذا هو جانب الهدم فى الدعوة الاشتراكية ، يكاد يجمع
عليه أئمتها ودعاتها . والهدم دائما أيسر من البناء . أما الجانب
الانشائى فيثير بين الاشتراكيين انفسهم كثيرا من ضروب الخلاف
السياسى والاجتماعى . بل ان هذا الجدل يتناول تعريف
الاشتراكية وغاياتها . ومن ثم كان من الصعب علينا ان نقدم
للاشتراكية تعريفا دقيقا موحدًا . بيد انها عرفت فى بعض
مؤتمراتها الرسمية بما يأتى :

« هى الاتفاق والعمل الدولى بين العمال . وتنظيم الكتلة
العاملة - أى العمال - سياسيا واقتصاديا ، الى حزب طائفى
يعمل لانتزاع السلطة ، وتوحيد وسائل الانتاج والمقايضة
- أى جعلها عامة ومشتركة - أو بعبارة أخرى تحويل المجتمع
الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى أو شيوعى » .

أما عن غايات الاشتراكية ، فان جميع المذاهب والمدارس
الاشتراكية على اختلاف نزعاتها ترمى الى تحقيق الامور
التالية :

١ — المساواة الاقتصادية بين جميع الافراد بلا تمييز في القومية أو الجنس أو السن . ويقولون في ذلك ان أنواع الحرية التي تمنحها معظم الدساتير الحالية ، كلها انفاذ خيالية لانها لم تقترن بالمساواة الاقتصادية .

٢ — محو استغلال الفرد أو الجماعة أو الدولة للفرد . ولا يتحقق أى نوع من الحرية أو المساواة دون تحقيق هذا الشرط . لان العامل الاجير في مجتمع أساسه « نظام الاجور » يبقى دائما تحت رحمة مخدمه سواء أكان هذا المخدم هو الفرد أو الجماعة أو الدولة . ومهما قلت ساعات العمل وزيدت أنصبة الربح .

٣ — توحيد ملكية الارض — أو بعبارة اخرى الغاء الملكية الفردية — بما عليها وما فيها من كنوز وثروات . ويدخل في ذلك الابنية والمصانع وآلات الانتاج . ويقولون في ذلك أن الاستعباد السياسى والاخلاقى والفكر الذى ساد الشعوب في العهد الاخير ، أساسه نظام الملكية الفردية .

٤ — منح الحق لكل انسان بلا تمييز في القومية أو الجنس أو السن أن يستخدم كل وسائل الانتاج العلمية والفنية . وأن ينتفع بجميع الانظمة الاجتماعية ، وأن يشترك في جميع أعمال المجتمع .

٥ — تنظيم التعليم المجانى العام . وعول المجتمع للضعيف والمريض والشيخ .

٦ — غاية الغايات في الاشتراكية هي قيام الدولة الاشتراكية ذاتها ، وهي انتمى تنضوى تحتها وتؤدى الى قيامها جميع الاغراض المتقدمة . ويترتب على قيام الدولة الاشتراكية أن نتحول ادارة المجهود الحربى والانتاج الفردية الى ادارة موحدة ، وتصبح الدولة هي المالكة الوحيدة لجميع الثروات ووسائل الانتاج وجميع المرافق الاقتصادية الاخرى ، وهي انتمى تقوى استثمارها فتدلل المصانع والمناجم والمزارع ووسائل المواصلات والنقل ، ونشرف على تربية الفرد ومدته بسائر حاجاته .

وقد اختلف أئمة المذهب الاشتراكي بالنسبة لوسائل التي يجب الالتجاء اليها لتحقيق انغايات الاشتراكية . فيرى بعضهم أن يلجأ في ذلك الى طريق التطور . ويرى البعض الآخر أن يلجأ الى طريق الثورة . والاولى وسيلة المصلحين ومن نحا نحوهم كالفابيين وحزب العمال الانجليزى ، وخلاصتها انه يمكن الوصول الى اعادة تنظيم المجتمع على الاسس الاشتراكية بالتعاون السلمى بين الكتلة العاملة والطبقات الاخرى . أو بعبارة اخرى من طريق النظم البرلمانية والكفاح الحزبى . وهذه هي الطريقة الغالبة فى بريطانيا . وتوصف أحيانا بالطريقة التجريبية . وهى تجرى بطريق الادارة والتشريع وتطبيق ما تثبت صلاحيته لتنظيم العلائق الاجتماعية بـصور توافق عليها أغلبية المجتمع . ويمكن أن تزدهر هذه الطريقة فى ظل الديمقراطية الصحيحة .

وأما طريق الثورة فهى نظرية ماركس وتلاميذه . وهى النظرية التى شرحها فى البيان الشيوعى فى سنة ١٨٤٨ . وخلاصتها أن المثل الاشتراكية لا تتحقق الا بثورة الكتلة العاملة على طبقة البورجوازي – أصحاب الاموال – وانتزاع السلطة من يدها وتحطيمها بالعنف والقوة .

وينتقد مسـتر مكدونالد طريق الثورة لا من حيث عنفه وتطرفه فقط ، ولكن من حيث نتائجـه أيضاً . ذلك أن الاشتراكية ترمى الى أن تتغلغل فى كل جوانب المجتمع . وأن يشمل التغيير عملية انتاج الثروات . وهذا ما لا يتحقق بالعنف الذى قد يقف عند تحقيق المظاهر السطحية وحدها .

ويحسن هنا أن نفرق بين الاشتراكية والشيوعية . فالاشتراكية ترمى فى النهاية – حقيقة – الى الشيوع . ولكن توجد ثمة فرق من الناحية العملية . فالشيوعية ترى أن جميع الثروات الاجتماعية مجموع يستهلك الفرد منه بقدر ما يسد جميع حاجاته . وليس فقط بقدر ما يناسب خدماته . على أن هذا الحق فى الاستهلاك يتوقف عند الشيوعيين على واجب الانتاج والعمل . فمن لا يعمل لا يأكل ، على حد قولهم الشهير . هذه هى النظرية الشيوعية فى توزيع ثمرات

الانتاج ، وهى ما تعبر عنها بقولهم « من كل طبقا تكفايته ، ولكل طبقا لحاجته » .

أما الاشتراكية فتتفق مع الشيوعية فى وجوب انشاء المجموع العام من الثروات . ولكنها تخالفها فى طريقة التوزيع . فتسمح لكل فرد من الثمرات العامة بما يناسب عمله وجهوده ، لا بما يناسب حاجته . واذن فقاعدة التوزيع عند الاشتراكيين هى الايراد الشخصى ، وعند الشيوعيين هى الحق البشرى فى الحياة .

وتحيط الاشتراكية قاعدتها بضمانين : الاول هو أن يكون الايراد الشخصى كافيا للانفاق على معيار لائق من العيش . والثانى هو أن يمثل الخدمات التى أدت فقط ولا يمثل المقدرة على استغلال الغير . أما الشيوعية فلا تعتبر سوى المقدار الذى يلزم لسد حاجات الفرد . ولا تقيد الاستهلاك الا بالناحية التى ينصرف اليها .

كانت هذه هى الاشتراكية ، كما عرفها العالم .

ورغم هذه التعريفات العلمية ، التى أخذت بها جميع الدول الاشتراكية الاخرى ، الا اننا لم نلتفت اليها .

فمرة نعلن ان اشتراكيتنا تختلف عن اشتراكية الدول الشيوعية !

ومرة ثانية نؤكد ان اشتراكيتنا لا علاقة لها باشتراكية الدول الغربية !

فالاشتراكية الشيوعية لاتؤمن بالله ، ولا بالسما . ونحن كدولة اسلامية فان اشتراكيتنا تؤمن بالله وبالأديان السماوية ، وبالرسل والانبياء .

كما أن الاشتراكية الغربية ، لاتتفق مع أهدافنا وأحلامنا .

فالاشتراكية الغربية ، لا تتفق مع أهدافنا وأحلامنا .

ومرة ثالثة نقول اننا احرصار فى اختيار الاشتراكية التى تناسبنا . فنحن نختلف عن البغاء ، ولا نردد كل ما يقال لنا . وانما نحن ندرس كل كلمة . ونفكر فى كل لفظ . ونملك حق اختيار المذهب الذى يناسبنا ، ويتفق مع مبادئنا ،

ويتواكب مع تراثنا ، وديننا ، وتاريخنا . كلمات . مجرد
كلمات جميلة . براءة . مسلية . قلناها آلاف المرات .
استمعنا اليها ملايين المرات .

وبدأنا نطبق الاسلوب الذى توصلت اليه مراكز القوى ،
لتحول به مجتمعنا الرأسمالى المتعفن الى المجتمع الانسانى ،
الاشتراكى ، التعاونى . الذى لا يقلد المجتمعات الاخرى .
لان تجربتنا - كما زعموا طويلا - نابعة من واقعنا ، وماضينا ،
ومستقبلنا .

وكانت الحراسة ، هى السلاح الذى بدأنا به تحويل
المجتمع . .

ومن سخرية القدر ، أن مراكز القوى كثيرا ما تبجحت
وأعلنت فى كل مناسبة ، وبلا مناسبة ، ان التحول الاشتراكى
لم يتم بالثورة المسلحة . وان نقطة دم واحدة لم ترق بسبب هذا
التحول . والواقع ان هذا الكلام ، يبعد كثيرا عن الحقيقة . .

فقد نسى هؤلاء - أو على الأصح تناسوا - أن نظام الحراسات
الذى أخذوا به ، كان أبتز من السلاح الابيض ، وأكثر تنكيلا
وتشويها وتعذيبا من سجون محاكم التفتيش .

وهناك آلاف القصص التى يمكن أن تروى فضائح ، ومآسى
تطبيق نظام الحراسات .

● عمارة وسط القاهرة ثمنها ١٤٠٠ جنيه ! ●

ونكتفى هنا بذكر بعض الامثلة :

فوجئ الاسـتاذ المرحوم حسين الجندى - وزير الاوقاف
الاسبق ووكيل مجلس الشيوخ - بفرض الحراسة عليه وعلى
ابنه وبناته .

أخذوا منهم الارض الزراعية • وانتزعوا ملكية منزلهم فى شارع القصر العينى •

منعواهم من السفر • وحرموهم من التواجد فى الاماكن العامة والاندية •

وسلبوا منهم كافة حقوقهم السياسية •

لم يحقق معهم فى جريمة ارتكبتها أحدهم • ولم يقبض عليهم • ولم يسمح لهم بالسؤال عن سبب فرض الحراسة عليهم • فقانون الحراسة لا يعطى الحق للشخص الذى فرضت عليه الحراسة أن يسأل أو أن يحتج أو أن يرفع أمره الى القضاء •

لم تكن هناك محكمة يمكنها أن تفصل فى قضايا الحراسة • فالحراسة لا تتلقى أوامرها الا من جهة عليا ، لا سلطان لاحد على تصرفاتها وقراراتها •

وأسلمت أسرة الاستاذ حسين الجندى أمرها لله ••

ولكن المهزلة لم تنته •

فوجئ الرجل الشيخ بمن يدخل عليه فى صباح أحد أيام سنة ١٩٦٤ ، فى منزله الذى يملكه بشارع قصر العينى ، ويطلب منه أن يغادر المنزل لمدة يومين ، بحجة أنه يريد تقييم قيمة المنقولات فى المنزل ، تمهيدا لتعويضه عنها فيما بعد • ورفض حسين الجندى أن يغادر منزله • خاصة وان قانون الحراسة كان يسمح لمن طبق عليه القانون أن يقيم فى منزله هو وأولاده من بعده •

وذهب حسين الجندى ومندوب الحراسة الى قسم البوليس • وهناك أخذ التعهد اللازم على مندوب الحراسة ، بإعادة المنزل - المكون من ٣ طوابق وعلى أرض مساحتها ٨٠٠ متر مربع خلال يومين فقط ، ينتهى خلالها من عملية تسجيل وتقييم مفروشات المنزل •

ولكن اليومين أصبحا سنوات ••

ولم يسترد حسين الجندى منزله .

ثم مات متحسرا على هذا الظلم الذى تعرض له بلا جريمة ارتكبها وبلا ذنب جناه .
وفوجئ أولاد وزير الاوقاف الاسبق ، بأن الحراسة قد باعت المنزل والارض الى مؤسسة صحفية آلت ملكيتها هي الاخرى الى الدولة . وقامت هذه المؤسسة بهدم البيت وأقامت مكانه الدار الجديدة - والحالية - لمؤسسة روز اليوسف الصحفية .

وفقد أولا المرحوم حسين الجندى ، الامل فى استرداد البيت ، والارض . .

الى أن تولى الرئيس أنور السادات حكم مصر ، وأصدر قراره التاريخى بإلغاء الحراسات ، وإعادة الاموال والعمارات والاراضى الزراعية الى اصحابها مرة اخرى .

وعندما ذهب أولاد حسين الجندى الى الحراسة لاسترداد أموالهم الضائعة ، فوجئوا بالحارس العام يطلب منهم التوقيع على ايصال باستلام مبلغ ١٤٠٠ جنيه كتعويض عن البيت الذى كان ثمة وقت فرض الحراسة لا يقل عن ٥٠ ألف جنيه .

وعندما احتج أولاد المرحوم ، فوجئوا بالحارس العام يقدم لهم ما يثبت ان الحراسة باعت بيتهم الى مؤسسة روز اليوسف بألف وأربعمائة جنيه مصرى فقط لا غير . وبالتالي فان الحراسة ملزمة برد هذا المبلغ الذى باعت به العقار فقط .

وبالطبع رفض ورثة وزير الاوقاف الاسبق ، قبول هذا المبلغ الزهيد .

ورفعوا أمرهم الى القضاء .

كانت هذه مجرد قصة واحدة من بين آلاف القصص ، ذكرتھا كدليل على فوضى الحراسات التى ترك أمر فرضها ، للحاقد ، والمعقد نفسيا ، وللص ، وللانتهازى . . وما كان أكثرهم وقتذاك !

● فضائح العم الكبير ! ●

وهناك صورة أخرى ، أكثر إيلاما واجراما . .
أحد الاشخاص ، لم تكن له أية قوة سوى انه عم أحد كبار
مراكز القوى . وبسبب هذه العلاقة العائلية ، أصبح هذا

الشخص الاقل من العادى ، علما من أعلام النصب والاحتيال
والهش فى القاهرة والاسكندرية .

كانت البلاد مقيدة بمجموعة من القوانين . فالاستيراد
ممنوع . والتصدير محرم على الافراد . ولكن العم الكبير
هذا استطاع أن يحتال على هذه القوانين كلها . الذى يريد
أن يحصل على اذن استيراد ، يتصل بالعم الكبير ليحصل له على
هذا الاذن فى ٢٤ ساعة مقابل نسبة مئوية فى الارباح تقدر
قيمتها فيما بعد بآلاف الجنيهات .

وكون العم الكبير ثروة طائلة ، من وراء اذون الاستيراد
التي حصل عليها باسماء بعض الاذكياء . .

وليس هذا موضوع اهتمامنا الان . .

ولكن المهم ، ان العم الكبير وجد فى نظام الحراسات لفرصة
عمره ، ليضاعف ثروته عدة مرات فى اليوم الواحد .

واتبع العم الكبير أسلوبا سهلا ، ومضمونا للغاية . .

كان - بحكم اتصالاته وقرابته - يستطيع أن يعرف مقدما
بعض اسماء قائمة الذين ستفرض عليهم الحراسة فى الايام
القليلة القادمة .

وعلى الفور يسارع بالاتصال بهؤلاء المواطنين ، ويكشف لهم

عما سينزل بهم من مصائب خلال الساعات والايام القادمة .
وتصوروا منظر هذا المواطن الذى يأتى له من يقول ان
الحراسة قد فرضت عليه وعلى أولاده ، وان اعلانها ونطبقها
مسألة ساعات قليلة ؟

لقد تعود العم الكبير على هذه المواقف ، من كثرة تعرضه
لها .

وكان يتدخل فى اللحظة المناسبة ، ليقتراح على المواطن
اليائس ، البائس ، أن يبيع له عزبته - اذا كان يمتلك
عزبة - أو عمارته - اذا كان يمتلك عمارة - أو حتى محله
التجارى . اذا كان تاجرا .

ويوافق المواطن البائس ، اليائس ، على اقتراح العم الكبير
بلا تردد . ويقبل المبلغ المعروض عليه بلا تفكير . فالعمارة
أو العزبة أو الشركة ، ضائعة ضائعة . وأى ملهم يأتى ثمنها
لها الان هو مكسب عظيم بلا شك .

وهكذا أصبح العم الكبير من أصحاب العمارات ، والعزب
والشركات ، فى جميع انحاء الجمهورية المصرية ، بلا تعب ،
وبلا مجهود ، وبلا سبب سوى انه عم أحد مراكز القوى ،
وبحكم هذه الصلة القوية ، استطاع أن يقتحم الابواب ،
ويختلس النظرس الى الاوراق السرية فوق المكاتب ، ليلتقط
اسماء من ساء حظهم وتقرر فرض الحراسة عليهم .

وكان يمكن ان يستمر العم الكبير فى عملياته ، وصفقاته ،
الى ما لا نهاية ، ودون أن يكشف أمره ، لولا أن الطمع قد اعماه
عن الحرص .

فقد أعجب العم الكبير بعمارة أنيقة ، وجميلة فى وسط
مدينة الاسكندرية . ورفض صاحبها بيعها .

فما كان من العم الكبير الا أن ذهب الى مكتب صاحب
العمارة ، وهمس فى أذنه قائلا :

— «كنت اليوم أتناول الغذاء فى منزل ابن أخى . وبالصدفة وقعت عينى على اسمك ضمن قائمه الحراسة المنتظر اعلانها فى الاسبوع القادم » .

وكان ان يغمى على الرجل !

فالمصيبة كبيرة ، لا تحتمل .

وانهار . وبكى . وتصلبت أطرافه .

ثم هدأ عندما قال له العم الكبير انه يستطيع ان يعطيه ٥ آلاف جنيه الان ، مقابل أن يبيع له عمارته ، كما انه سيسهل له خروجه من مصر الى ليبيا ، حيث يمكنه ان يواصل أعماله هناك كمقاول عمارات .

ووافق الرجل . وكاد ان يقبل يد العم الكبير الكريم ، الرحيم .

ثم يبيع العمارة التى يزيد ثمنها على المائة ألف جنيه .

وسافر صاحبها الى ليبيا ، وقبل ساعات من الموعد الذى حدده العم الكبير لغرض الحراسة . . وكان يمكن ان ينتهى كل شيء عند هذا الحد ، لولا ان المواطن الهارب فى ليبيا لم يقرأ اسمه ضمن قائمة الذين فرضت عليهم الحراسة ، كما

سبق أن أكد له العم الكبير . وانظر صدور القائمة التالية فى الاسبوع القادم . ولم يجد اسمه فى القائمة الجديدة أيضا . ولا فى القوائم التى تعاقبت بعد ذلك !

عندئذ أيقن صاحبنا أن العم الكبير قد ضحك ونصب عليه !

وانه كان يطمع فى عمارته ، فزعم انه قرأ اسمه فى قائمة المنبوذين !

وصمم على الانتقام .

وأبرق بالقصة كاملة الى المسئولين . .

وكانت فضيحة اهتزت لها بعض مكاتب ومنازل شخصيات
خطيرة في الدولة !

وصدر الامر بالقبض على العم الكبير !

ونال ابن الاخ اعجاب ، وتكبير ، من جانب الذين سمعوا
بالقصة . فالرجل الذي يحكم بالقبض وسجن عمه ، لابد أنه
يؤمن بالقانون ، وبالعادلة ، وبحقوق الشعب .

وتدخل أولاد الحلال ، فوافق ابن الاخ - متضررا - على
الافراج عن عمه ، بشرط ان تحدد اقامته داخل منزله ، وان
يمنع من مزاوله عمليات النصب ، وانهبش اياها .

والطريف والمحزن في نفس الوقت ، ان شقيقا لاهد مراكز
القوى ، اتبع نفس أسلوب العم الكبير لتحقيق ثروة طائلة في
لمح البصر .

.. ولا فائدة من تكرار العمليات التي قام بها هذا الاخ ،
ولكن المهم فقط ان نذكر ان هذا الشخص أصبح من أثرياء
مدينة الاسكندرية الان ، وانه يملك شبكة من المدارس
الخاصة .

والسؤال الذي يجب أن يطرح الآن هو :

- « اذا كان هذا الشخص ، لم يستغل اسم شقيقه في
تحقيق هذه الثروة ، فكيف بالله عليكم أيها السادة يمكن أن
ينقلب المدرس الالزامي ليصبح صاحب مدارس خاصة
حضانية ، وابتدائية ، واعدادية ، وثانوية ، ولو امتد العمر
بمراكز القوى ، فربما افتتح جامعة أهلية أيضا ؟ »

وننتقل الى قصة أخرى ، تقدم لونا جديدا من ألوان
استغلال نظام الحراسات . المفروض ان نظام الحراسات قد
وضع لكي يلغى التفاوت الكبير بين المواطنين ، وبشرط عدم
تضييق سبل الحياة أمام الذين فرضت عليهم الحراسة .
بمعنى ان الدولة سوف تكفل له مستوى من المعيشة
الكريمة .

.. هكذا قالت لنا مراكز القوى آلاف المرات ..
.. وهكذا كتبت بعض الاقلام الصحفية ، التي هيللت
للحراسات ولرجالها ، ثم كتبوا الآن ضدها وضدهم .
وكم كانت الحقيقة غير هذا بالمرة .
والدليل ..

استيقظ المواطن ابراهيم مينا مقار عند منتصف ليلة نام
فيها مبكرا ، على دقائق عنيفة على باب شقته بالدور الخامس
من العقار الذى يملكه بشارع محمد مظهر بالزمالك . أعلنه
القادم بكارثة خضوع أمواله وأموال أولاده تحت الحراسة .
أخذوا منهم العمارة . وألغوا بوالص التأمين . وأبطلوا
ملكية قطعة الارض التى يملكها على شاطئ مطروح .
وسأل ابراهيم مقار عن السبب فى اليوم التالى ، فنصحه
أولاد الحلال بعدم السؤال والا ناله مالا يتمناه .
ثم جاء من يهدده بالسجن اذا لم يترك الشقة التى
يسكنها . بحجة انها شقة كبيرة ، وانه لن يستطيع أن يصرف
عليها بعد ان فرضت عليه الحراسة . ولكن آل مقار تمسكوا
بنص قانون الحراسة ، الذى يمنع تشردهم فى الشوارع .
وفشلت تهديدات الشخصية الكبيرة التى « حطت عينها »
على الشقة .

وعاشت أسرة كانت تعيش فى بجدوة العيش ، بدخل
يصلها من الحراسة العامة قيمته ٢٧ جنيها مصريا فقط لاغير ،
يتسلمه ابراهيم مقار فى أول كل شهر .
أصيب الرجل بمجموعة من الامراض ..
ولم يكن شابا . فقد تجاوز الخمسين من العمر . وبالتالى
لم يكن من السهل أن يبحث له عن وظيفة ، يضاعف بها
دخله ، ويصرف بها على أسرته التى لم تتعود على الجوع ،
ولا على الحاجة من قبل .

.. وهناك آلاف من أمثال ابراهيم مينا مقار ، الذين
اختارتهم مراكز القوى لتنتقم منهم ومن أولادهم بلا جريمة
ارتكبوها . وبلا محاكمة . وبلا قانون .

● عالم الحراسات ●

ان فرض الحراسة على أموال الافراد والهيئات ، ليس بدعة جديدة على الشعب المصرى . لقد عرف المصريون نظام الحراسات منذ سنوات بعيدة ، وقبل قيام ثورة ٢٣ يوليو . فما أكثر الفترات التى أعلنت فيها الاحكام العرفية فى البلاد ، اما بسبب الحروب . واما بسبب الخوف من الاضطرابات الداخلية ، واما حرصا على المصلحة العامة .

عرفت مصر الحراسات أول ماعرفتها سنة ١٩١٤ ، عندما أعلنت الحرب العالمية الاولى . فقد أصدر القائد البريطانى العام ، فى ٢٥ يناير ١٩٢٥ ، أمرا بفرض الحراسة على أموال الاعداء وممتلكاتهم الموجودة فى مصر . واستمرت هذه الحراسة قائمة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى .

وفى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ ، صدر الامر رقم ٦ بفرض الحراسة العامة على أموال رعايا الرايخ الالمانى . واستمرت هذه الحراسة تقوم بعملها ، الى أن أصدر الرئيس السابق جمال عبد الناصر القرار رقم ٧١١ الصادر فى ٣١ يناير ١٩٦٢ بإنهاء بعض تدابير الحراسة على أموال الرعايا الالمان . وذلك بالافراج عن أرصدة حسابات الاشخاص التى لا يزيد كل منها عن ٣٧٥ جنيها مصريا !

وفى ١٦ يونيو ١٩٣٩ فرضت الحراسة على أموال الايطاليين ثم رفعت الحراسة فى مارس ١٩٤٨ ، وعقدت اتفاقية بين مصر وايطاليا فى ديسمبر ١٩٥٠ ، بشأن تسوية الديون والحقوق الايطالية .

وفى ٣٠ مايو ١٩٤٨ صدر الامر رقم ٢٦ بوضع نظام

لادارة أموال المعتقلين والمراقبين . وفي أوائل الخمسينات فرضت الحراسة على أموال جمعية الاخوان المسلمين ، وقادنها . ثم نشطت الجهة التي وكلت اليها مهمة فرض الحراسات على الجماعات والافراد . . . فمع بداية سنة ١٩٥٦ ، وضع للبعض ان هناك فكرة لضرب الانرياء ، والاغنياء . . . وخاف هؤلاء على أموالهم ، وعلى أنفسهم . . . فهربوا بجلدهم وبثرواتهم الى الخارج . فصدر الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال هؤلاء الاشخاص والهيئات . . . وصدرت عدة قرارات أخرى مشابهة ، على طول سنوات ١٩٥٨ ، و ١٩٥٩ ، و ١٩٦٠ ، و ١٩٦١ . وكان القرار الاخير يحمل رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والخاص بتأمين جميع البنوك وشركات التأمين في مصر . والقرار الذي تلاه ويحمل رقم ١١٨ الخاص بتخفيض مايمتلكه كل مساهم من أسهم الشركات المساهمة التي ينطبق عليها هذا القرار بنسبة ٥٠٪ وانتقال الملكية الى المؤسسة العامة التي يصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديدتها . ثم القرار رقم ١١٩ الذي حدد مايمتلكه الشخص من أسهم الشركات بما لايزيد على ١٠ آلاف جنيه مصرى وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة ، مقابل سندات معادلة القيمة ، وعلى أساس أفعال آخر تعامل عليها في البورصة .

● ههى الحراسة ؟

الحراسة هى ان تضع السلطات - بمقتضى أوامر عسكرية أو قرارات جمهورية - يدها على أموال الاعداء ومن يبغون التأثير على الاتجاهات السياسية للدولة او زعزعة الاقتصاد القومى بها .

ويقول الاستاذ محسن صالح حسن أحد الباحثين فى شئون الحراسات فى البحث الذى وضعه عن « الحراسات على الاموال » ان الحراسة كانت تستند فى فرضها الى قانون الاحكام العرفية ولذلك كانت تسمى بالحراسة « العرفية » . . . على الاموال ، ثم عدل التعريف الى حراسة « الطوارئ » ، عندما اصبحت تستند الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ،

ثم اطلق عليها اسم حراسة « الامن » التي فرضت تدابيرها في عام ١٩٦١ لتأمين المكاسب التي حققتها ثورة ٢٣ يوليو خشية ان تؤثر عليها عوامل الرجعية . . كما قالوا وقتذاك .

وعندما يصدر رئيس الجمهورية قرارا بفرض الحراسة على أى شخص - طبيعى أو معنوى - فانما يستند الى احكام قانون الطوارئ رقم ١٩٦٢ الصادر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨ ، والذي نصت مادته الرابعة على أن لرئيس الجمهورية سلطة اعتقال الافراد ووضعهم تحت المراقبة أو الاستيلاء على منقول . . أو عقار . . أو بفرض الحراسة على الاموال والشركات والمؤسسات وذلك وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة للبلاد !

ثم يتولى وزير الاقتصاد أو الوزير المختص ، مهمة تنفيذ أمر الحراسة واستكمال الاجراءات كتحيين حراس خاصين أو مندوبين ووضع الخطوط العريضة لاعمال الحراسات . أما الحراسة العامة نفسها - كجهاز - فليس لها أية سلطة وانما هى أداة تنفيذ لما يصدر اليها من قرارات وأوامر بفرض الحراسة على اموال الافراد والشركات والمؤسسات طبقا للنظام .

ويمكن تلخيص وظيفة هيئة الحراسة العامة فى عدة نقاط :

يتولى الحارس العام مباشرة جميع حقوق المشمولين بتدابير الحراسة باعتباره نائبا عنهم نيابة قانونية .

عدم قانونية مناقشة اسباب ومبررات فرض الحراسة أو الغاء الاوامر والقرارات الصادرة بفرضها .

كيف يتم فرض الحراسة ؟

عندما يتم توقيع الامر الجمهورى بفرض الحراسة على أى شخص ، يتم على الفور ابلاغ الحراسة العامة بهذا الامر وتقوم الحراسة - بدورها - باخطار البنوك لتمتنع من جانبها عن التعامل مع هذا الشخص . فتجمد أمواله لديها . وتوقف التصرف فى أوراقه المالية المودعة فى البنوك .

ثم تشرع الحراسة فوراً في جرد الأموال لمنع محاولة تهريبها ! وبجرد محتويات المنزل واثبات ما يعثر عليه من نقود ومجوهرات وسندات وسبائك ذهبية . مع بيان ما يوجد في الخزائن الحديدية .

ويقول محسن صالح ان مراجعة الاوراق والمكاتبات من شأنها كشف النقاب عن صلات قد يهم الامن العام الوقوف عليها ! أو عن تصرفات غير مشروعة كانت في بعض الحالات سبباً في اخضاع تلك الأموال لتدابير الحراسة !

ورجال الحراسة يحرصون على توفير الامان في قلوب أصحاب المال عند تفتيشهم . فهم يقومون باجراءاتهم في حضور أصحاب الشأن أو من ينوب عنهم . ويتم الجرد في جو هادئ لا اذلال فيه أو عنف . فرجل الحراسة مكلف بتطبيق القانون . والقانون لا يعطيه حق اذلال الخاضع للحراسة أو اهانتة .

المجوهرات والمسكوكات والسبائك الذهبية . . منعدا الخاص منها باستعمال السيدات - تطوى في احراز باسماء اصحابها ثم تودع لدى البنك الاهلي المصري . . البنك المركزي فيما بعد - في خزائن خاصة بإدارة الحراسة العامة .

والاوراق المالية والأموال النقدية ، الاولى تسلم الى البنك الاهلي المصري ليحتفظ بها على ذمة اصحابها في محفظة الاوراق المالية المودعة لديه باسم الحراسة ، والثانية تودع بحساب الحراسة الجارى المفتوح لدى البنك الاهلي المصري ويفتح بالقيمة حساباً داخلياً بدفاتر الحراسة باسم صاحبها .

تفرض الحراسة على الخزائن الخاصة المؤجرة من البنوك . ومن ناحية الحسابات المشتركة بين شخصين أو أكثر خضع أحدهما للحراسة ، فإنه يتم التحفظ عليها كلها ، حين اثبات نصيب كل شريك على حده - مدعماً بالمستندات - وعندئذ يكتفى بتجميد نصيب الخاضع للحراسة .

الشيكات المسحوبة لأمر الغير بتاريخ سابق على التحفظ ،

يمكن صرفها أما المسحوبة بعد القرار فلا يجوز صرفها بأى حال من الأحوال .

وبالنسبة للخطوات التى تتبعها الحراسة العامة فى ادارتها للمؤسسات والهيئات فيمكن تلخيصها على النحو التالى :

يتسلم الحارس المنشأة . ثم تبدأ مرحلة الجرد بالاشتراك مع مندوب الضرائب وتشكيل اللجان اللازمة .

ويتناول الجرد الخزائن ، والبنوك والاوراق المالية ، والبضائع ، والممتلكات . . فتعمل كشوف تفصيلية بكافة الأصول الموجودة لدى المنشأة من أراض ومبانى والات وسيارات واثاث وماكينات كاتبة وحاسبة وغيرها . . فالارض توضح مساحتها . والالات يذكر نوعها . والسيارات توضح ارقامها وارقام « الموتور » و « الشاسيه » وطرازها وماركانها والغرض من استعمالها . ثم يحصر عدد الموظفين واعداد كشف يوضح به وظيفة كل منهم وجنسيته وديانته وتاريخ التحاقه بالعمل وآخر مرتب أو اجر يتقاضاه . وتحصر كافة القضايا والمنازعات مع بيان ملخص لكل قضية وتاريخ الجلسات واسماء الخصوم . وبعد هذا كله يمنح أعضاء اللجان مكافأة نظير قيامهم بعمليات الجرد وتحمل المؤسسة قيمة هذه المكافأة .

ثم تبدأ المرحلة الثانية . . عندما يباشر الحارس المهام الموكولة اليه . فيقدم تقريره الى الحراسة العامة عن حالة المنشأة وقت الاستلام وبيان مركزها المالى من واقع ارصدة الحسابات ونتيجة الجرد وآخر ميزانية معتمدة .

مرحلة الاستثناءات :

وقرار الحراسة على الشخص يتضمن العديد من الاوامر التى يخضع لها هذا الشخص . ومعظم أحكام الحراسة التى فرضت فى مصر ، قديما وحديثا ، تجمع على حرمان الشخص الخاضع من اهليته فى مباشرة التصرفات القانونية والمعاملات التجارية . ويمنع من تنفيذ أى التزام مالى أو غير

مالي لمصلحته فضلا عن حرمانه من اهليته في التقاضي .
فلا يجوز ان يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام هيئة قضائية
في مصر . ويجب عليه ان يسلم الى الحارس الخاص جميع
أمواله وممتلكاته .

ثم بدأت مرحلة الاستثناءات والتسهيلات .

فقد صدرت الاوامر بالسماح للخاضعين للحراسة بمباشرة
اعمال الحياة اليومية التي لاغنى عنها والتي يستعملون فيها
النفقة التي يصرفها لهم الحارس العام والتي يراعى في تقديرها
نوع المعيشة للمشمول بتدابير الحراسة دون ان يبلغ الامر
حد التيسير المفرط . فالامر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ وضع
٥ آلاف جنيه كحد أعلى للمبالغ السنوية التي تمنح للحراسة،
وهذا المبلغ يعتبر الحد الاعلى للمرتبات في السنة في
الجمهورية .

ويؤكد أنصار نظام فرض الحراسة ، أهميته التي عادت
بالخير الوفير على البلاد ، فيقولوا :

وضع للحراسة أرصدة وأموال بعض الشركات والافراد
ممن خضعوا للحراسة لا تتفق تماما مع اتساع أعمال هؤلاء
الافراد والشركات ، وتشعب العمليات التي يقيمون بها ،
ووفرت الارباح التي آلت اليهم مما يشير الى تسرب هائل
الاموال الى الخارج بطريقة أو باخرى (٠٠) .

ووضع للحراسة حصة الاشخاص وعمولاتهم بالنسبة لبعض
الصفقات التي تعقد في الخارج ، سواء بطريقة النقد المتبادل ،
كانت تبقى في الخارج وتوضع لحسابهم في البنوك الاوروبية .
وهذا نوع من التحايل (٠٠) .

ثبت ان بعض الاسر - حتى بعد تحديد الملكية الزراعية
بما لا تزيد على ١٠٠ فدان - ظلت تمتلك مساحات شاسعة
تسمح لها بممارسة سلطة اقطاعية (٠٠)

لقد أثرى تجار المخدرات اثراء فاحشا بلاسبب مشروع .
الامر الذي تستفيد منه اسرائيل لانها تمارس زراعة وتجارة وتهريب
المخدرات في البلاد العربية ، حتى يصيبها الانحلال الهدام

فتقرر عزل الرجعيين وأعداء الشعب وتجار المخدرات عن المجتمع والتصرف في ممتلكاتهم الحرام (٠٠)

٠٠ كان هذا دفاع أنصار نظام الحراسات ، وعن تصورهم للمكاسب التي حققها النظام ، للشعب وللبلاد وللصالح العام .

ولكن عندما قيل لهم ان هناك جرائم ارتكبت في حق هذا الشعب ، عندما أفلست شركات كبيرة بمجرد فرض الحراسة عليها ، وعندما خسرت مؤسسات صناعية ناجحة ، بعد أن تولت الحراسة العامة ادارتها ، فان رجال الحراسة يسارعون بالرد المعد مقدما ويقولون :

● احيانا تتسلم الحراسة شركة من الشركات الكبيرة « الناجحة » ٠٠ وعند جردها والوقوف على مركزها المالى الحقيقى يفاجأ رجال الحراسة بان الشركة على هاوية الافلاس ! فالخصوم - أى الديون - أكثر من الاصول - أى ممتلكات الشركة - ومعنى هذا ان الحراسة مضطرة الى تصفية الشركة فوراً ! ٠٠ فيحدد الوزير المختص موعد التصفية حتى يمكن الاعلان عنها لكل من يهمه أمرها من دائن ومدين .

● وبعض الشركات الخاضعة للحراسة يتبين انها تعتمد على ما تكسبه من أموال شهرا بعد شهر دون ان يكون لها رأس مال ثابت ٠٠ وان نشاط تلك الشركات لا يتمشى مع الاهداف القومية للبلاد . فللسيد وزير الاقتصاد ان يصدر قراره بتصفية اموال وموجودات تلك الشركات ! وهذا ما حدث فعلا بالقرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٦ ، والخاص بتصفية شركتى الانباء العربية والانباء الفرنسية تصفية نهائية !

انتهى دفاع رجال الحراسة ٠٠

والقلم مازال فى يد رجال الحراسات ، ليكتبوا لنا به الاسلوب الذى ابتكروه لادارة الشركات والمؤسسات الخاضعة للحراسة .

فلم يكن من الممكن - على حد قولهم - أن تستمر الحراسة

العامه فى ادارة هذه الشركات والمؤسسات والعقارات كلها ،
والى مالا نهاية .

ولذلك فقد تقرر . .

بالنسبة لشركات التأمين : تكونت مجموعة من شركات
التأمين المصرية لتقوم بشراء شركات التأمين الاجنبية بموجب
العقد المحرر فى ١ ديسمبر ١٩٥٦ .

وبالنسبة للبنوك : تكونت لجنة مكونة من رئيس محكمة
القاهرة رئيسا واثنين من مستشارى محكمة استئناف القاهرة
ومندوب عن الحارس العام ومندوب عن الجهة المشترية ، وذلك
لتقييم أصول والتزامات تلك البنوك قبل قيام البنوك المصرية
بشراء اصول والتزامات البنوك الخاضعة للحراسة .

بالنسبة للشركات والمؤسسات : أعطى القرار الوزارى
رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٧ ، السلطة للحارس العام لبيع وتصفية
بعض الشركات الخاضعة لاحكام الحراسة . ويكون تقييم
أصول والتزامات الشركات بمعرفة لجنة مكونة بنفس طريقة
اختيار لجنة تقييم شركات التأمين والبنوك . وهذه اللجنة
كانت تختص بتحديد القيمة النهائية لاسهم رأس المال وغالبا
ما يكون سداد الثمن على أقساط تتناسب مع حالة الشركة
المشترية . .

بالنسبة للتعويضات والنفقات : للحارس العام سلطة أخذ
أموال من الموضوعة تحت الحراسة ، مبالغ يحدد مقدارها
لإعازلة منكوبى الغارات الجوية ولمساعدة المعوزين الموجودين
فى مصر من الرعايا الخاضعين للحراسة أو لأعمال البر أو
معاهد التعليم التابعة لهم أو لتغطية بعض مصروفات
الاعتقال .

بالنسبة للممتلكات القابلة للتلف : للحارس سلطة بيع
الاموال القابلة للتلف أو التى تكون مصاريف المحافظة عليها
باهظة .

بالنسبة للمساكن الحالية : المساكن الحالية فى العقارات
الخاضعة للحراسة تعلن بها وزارة الشئون البلدية والقروية

لتتصرف فيها تبعا للقرار الوزارى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ ،
ثم تقرر اسناد عملية تأجير المساكن الخالية التابعة للحراسة
الى وزارة الاسكان . ثم اصبح محافظ القاهرة هو المتصرف
فى هذه الشقق ثم سحبت منه هذه السلطة وانتقلت الى
السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية فى ذلك الوقت
ثم تركت الان لشركات القطاع العام مالكة تلك العقارات على
اساس بيعها - أى الشقق الخالية - بالمزاد عن طريق
المناقصات .

● الذين استولوا على شقق الحراسة ! ●

فجأة وجدت هيئة الحراسة العامة نفسها ، مسئولة عن
ادارة عدد هائل من العقارات السكنية التى آلت ملكيتها بعد
انخضاع اصحابها لقوانين الحراسة بأنواعها المختلفة سواء
اكانت حراسة عرفية أم حراسة طوارئ أم حراسة أمن .
معظم تلك العمارات باعته الحراسة العامة الى شركات التأمين
الحكومية وبأثمان شبه رمزية ، وبالتقسيط على آجال طويلة .
وما أكثر الشقق الخالية التى تميزت بها تلك العقارات
الضخمة والانيقة . وحتى تضمن السلطات العدالة فى تأجير
تلك الشقق الخالية ، صدرت انقوانين الوزارية ، الواحد
بعد الآخر ، التى تنظم عملية التأجير .

فالقرار رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٦٥ والذى أصدره
وزير الاسكان والمرافق جاء فى مادته الثانية : يعلن عن
العقارات الخالية بعقارات الحكومة والتركات الشاغرة وشركات
التأمين والعقارات المملوكة للاجانب الخاضعين للحراسة ،
بوسائل فعالة بلوحات الاعلان بالوزارة والادارة العامة لاملاك
الحكومة والجهات المعنية وعلى العقسار الكائن به المكان الخالى

المعلن عنه . ويذكر في الاعلان كافة البيانات عن الشقة وذلك في اليوم العاشر من كل شهر ولمدة ١١ يوما ويتحدد اخر موعد نوصول الخطابات في اليوم الحادى والعشرين من الشهر نفسه .

والمادة الخامسة تقول : تكون أولوية الانتفاع بالوحدات السكنية الحالية وفقا للترتيب الآتى :

● سكان المنازل التى اخلت أو تقرر اخلاؤها بقرار من السلطة المختصة بسبب الهدم أو للتدخل بمشروعات عامة أو لاغراض الدفاع .

● القادمون من الخارج أو اعضاء الهيئات الدولية وهيئات التمثيل السياسى والقنصلى العربى والاجنبى وأعضاء البعثات بأنواعها .

● موظفو الحكومة ومؤسسات وهيئات القطاع العام المنقولون حديثا الى البلد الموجود به السكن المعلن عنه .

● اعضاء مجلس الامة من غير محافظتى القاهرة والجيزة بالنسبة الى مدينة القاهرة .

● الاشخاص الذين ينوون الزواج .

● المرضى الذين تستدعى حالتهم الصحية انتقالهم الى المسكن المعلن عنه .

ويتم المفاضلة بين مقدمى الطلبات من كل فئة من الفئات السابقة اذا تساوت حالاتهم بطريق القرعة بعد اخطار المتقدمين للحضور فى يوم اجراء القرعة .

والمادة رقم ١٣ مكرر - وهى المادة الاخيرة - تقول : « يجوز لظروف خاصة الاستثناء من احكام هذا القرار فى حدود ١٠٪ من عدد الوحدات الحالية وذلك بقرار من وزير الاسكان وبعد

اخذ رأى اللجنة التى يصدر الوزير قرارا بتشكيلها للفصل فى الطلبات التى تقدم وفقا لاحكام هذا القرار » .

والغريب ان ٧٥٪ من الطلبات التى كانت تصل الى وزارة الاسكان - فى هذا الوقت - كان اصحابها من اصحاب الاولوية الاولى للفوز بالشقق الحالية . . فهم من سكان المنازل التى اخلت أو التى تقرر اخلاؤها بقرار من السلطات المختصة . . والاعجب من هذا ان واحدا من هؤلاء لم يسعده الحظ فى الفوز بشقة من شقق الحراسة أو شركات التأمين ! لماذا ؟ .

شرح أحد المسئولين فى وزارة الاسكان السبب فقال بكل ثقة ووضوح : أنت تعلم ان ٩٩٪ من المنازل التى اخلت كان السبب الاول يرجع الى انها منازل آيلة للسقوط وفى أحياء شعبية والايجار فيها لايتعدى بضعة عشرات من القروش ، فمعظمها من المنازل والعمارات الضخمة وفى أرقى الأحياء وايجار الشقة الواحدة لايقل عن مرتب ساكن المنزل المتهدم لمدة سنة كاملة ! فكيف نعطي هذا المواطن الذى يبحث عن غرفة فوق السطوح ، شقة فاخرة مكونة من ٥ أو ٦ غرف فى عمارة ضخمة بالزمالك أو بجاردن سيتى ؟ اننا فى هذه الحالة نستبعده من أولوية الانتفاع بالشقة الحالية ونقدم عليه من يليه ، ومن يقدر على دفع نفقات الشقة الجديدة .

وعندما قلت للمسئول : ولماذا اعطيتم الاولوية لسكان المنازل التى تقرر اخلاؤها اذن .

قال : لان هناك عمارات كبيرة يتقرر هدمها أو اخلاء شققها من سكانها للتدخل بمشروعات عامة أو لاغراض الدفاع . وهناك تعطى لهم الاولوية فى شقق الحراسة .

وبالنسبة للقادم من الخارج - عضو هيئة دولية أو هيئة دبلوماسية من مصريين واجانب - فان القرار قد اعطاه أولوية للانتفاع بالشقق الحالية . ولكن هذه الاولوية تثير الكثير من الجدل والنقاش :

د . على لطفى : أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس . أمضى سنوات طويلة فى سويسرا من أجل الحصول على درجة الدكتوراه من جامعة لوزان ، ثم عاد الى القاهرة وبحث عن

شقة من شقق القطاع العام أو الحراسة دون جدوى . واخيرا وبعد أكثر من سنتين استطاع ان يعثر على شقة في عمارة قطاع خاص وبعد ان فقد الامل فى امكان تمتعه بأولوية القادم من بره .

د . سامح عبد الله : حاصل على دكتوراه فى جراحة الاعصاب من الولايات المتحدة قال لى انه لم يترك اعلان عن شقة فى القطاع العام الا وتقدم ليشغلها ، وفى كل مرة يفاجأ بحصول غيره عليها برغم ان غيره هذا لم يتهدم منزله الاول ولم يصل من الخارج وانما اعطيت له اولوية بحجة انه عريس وعلى وشك الزواج ! ويضحك د . سامح هو يقول لى لقد « أخذ الشقة لانه ينوى الزواج ولم أخذها برغم اننى متزوج فعلا وعندى ٣ أطفال » .

والسيد سيد رشاد حسن : أمضى ٥ سنوات فى أوروبا للدراسة فى جامعاتها ثم عاد منذ سنة ١٩٦٥ ، وحفيت اقدامه للحصول على شقة من شقق القطاع العام لان شقق القطاع الخاص - وقتها - كانت تتطلب خلو رجل وصل الى ألف والفين من الجنيهات . ولكن عودته من الخارج لم تعطه اية أولوية كما ان حالته المالية لا تمكنه من دفع خلو الرجل فاضطر الى السكن فى نهاية مصر الجديدة برغم ان عمله فى وسط القاهرة !

وعدد كبير من الذين التقيت بهم وجدتهم تأثرين على الاولوية التى منحها القرار رقم ٨٨٨ لاعضاء مجلس الامة ان الشقق التى تمنح لاعضاء مجلس الامة من شقق عمارات القطاع العام انما تشغل بالسكان طوال السنة وليس صحيحا انها تغلق لفترات طويلة جدا . وهذا الاعتراض يرد عليه بان المفروض ان يقيم عضو مجلس الامة فى دائرته وبين مرشحيه خلال الفترة التى لايعمل فيها مجلس الامة واحيانا يسافر العضو الى بلدته ولكنه يترك شقته لافراد أسرته أو اقاربه ممن لايمكنهم الحصول على شقة خالية .

اعضاء مجلس الامة ستنتهى مدة عضويتهم يوما ما . فهل

سيطلب منهم تسليم شقتهم باعتبار انتهاء عملهم بمجلس الامة واقامتهم الدائمة بقراهم ومدنهم الاصلية من جديد ، أم ستتترك لهم تلك الشقق . وفي هذه الحالة ، وعند انتخاب الاعضاء الجدد لمجلس الامة الجديد . أم ستتترك لهم تلك الشقق . هل سيتمنح الاعضاء الجدد أولوية الحصول على شقق خالية في عمارات القطاع العام وشركات التأمين والحراسة هم أيضا ؟

وكثر الحديث عن نص المادة ١٣ مكرر في اقرار رقم ٨٨٨ والتي جاء فيها حق الوزير في الاستثناء من قواعد القرار في حدود ١٠٪ من عدد الوحدات الخالية . فعندما يشتد الطلب على الشقق الخالية . وعندما توضع قواعد لتوزيع تلك الشقق فان أى استثناء - مهما كانت اسبابه - فانه يؤلم الرأى العام ولا يجعله يتقبل بسهولة اسباب هذا الاستثناء .. مهما كانت جوهرية ..

وقد كان هذا الاستثناء سببا في توزيع الشقق بطرق خالفت القواعد التي حددها القرار الوزاري .. مما ادى الى الانحرافات التي هي سبب سخط وغضب وثورة آلاف الاسر التي عجزت عن العثور على شقق خالية ! .

والسؤال الآن :

- لمصلحة من فرضت الحراسة على آلاف المواطنين ، ومن هو صاحب المصلحة الحقيقية في أن تنضم تلك العزب ، والعقارات ، الى أموال الدولة ؟

الطبعي أن يصبح الشعب هو صاحب المصلحة الاولى والوحيدة ، لقرارات الحراسة .

اننا نتمنى أن يثبت هذا .

ولكن هل هذا تم فعلا ؟

نتمنى أن يقال لنا كم عدد المواطنين ، الذين استفادوا من فرض الحراسة على الاراضي الزراعية ، وكم عدد المواطنين

الذين حصلوا على شقق فى العمارات المصادرة ، والتى آلت ملكيتها الى شركات التأمين ؟

المفروض أن توزع الشقق الحالية ، على المواطنين بالقرعة ، وطبقا لأولويات محددة ، وبتصديق من لجنة تضم عددا كبيرا المسئولين فى كل محافظة .

كم مرة حصل هذا ؟

أليس من الغريب ان نجد اسماء لامعة ، ومعروفة . من بين الذين شملتهم « القرعة » والذين تنطبق عليهم شروط الأولوية ؟

وكيف حصل أمين شاكر على شقته الرائعة التى تطل على نادى الجزيرة ؟

وكيف اتيح لحافظ بدوى الحصول على الشقق الواسعة الرخيصة ، له ولبناته ؟

وانفيللا الفاخرة فى شارع محمد مظهر ، كيف استطاع الدكتور عبده سلام - وزير الصحة الاسبق - الحصول عليها بايجار رمزى يقل عن ايجار أصغر شقة فى أحقر بيت شعبى فى بولاق الدكرور ؟

والقائمة طويلة جدا .

ومهمة المحقق سهلة .

فالظاهرة غريبة ، وأنوارها كاشفة ، مبهرة ..

والا فكيف يتصادف أن ٩٩ ٪ من المسئولين السابقين والحاليين ، يقيمون فى أكبر وأفخر شقق القاهرة وباقي المدن الرئيسية ، ويدفعون ايجارا لها يقل بكثير عن الايجارالذى يدفعه الموظف البسيط فى شقة من المستوى الاقتصادى أو المتوسط ؟

واذا تركنا الشقق ، فكيف نترك العزب ؟

كيف نترك ما يقال ، عن المسئولين ان الذين استأجروا العزب والاطيان - من الحراسة العامة - بايجار رمزى ، أو اشتروها بثمن لا يصدق عقل أكثر الناس تسامحا وحباً للناس ، وكرها للحقد ؟

الذى يريد أن يبحث ، ويحقق ، ويرفع شكوى الى المدعى العام الاشتراكى ، أو الى مجلس الشعب ، وكل ما يحتاجه هو زيارة الى ادارة الحراسة العامة ليعرف منها اسماء الذين استأجروا شقق العمارات التى آلت اليها ملكيتها ، وأسماء الذين اشتروا العزب الزراعية التى وضعت الحراسة يدها فوقها .

وكم من مفاجآت سيجدها فى انتظاره عند مراجعة هذه الاسماء .

سيجد اسماء لشخصيات مسئولة ، أو كانت مسئولة فى يوم ما .

سيجد ان الاسعار التى تم بها تسوية الشقق والعقارات والاطيان ، أقل بكثير جدا عن الاسعار الحقيقية ، وعن القيمة الحقيقية لها .

ان سلبيات الحراسة العامة ، لا تنتهى .

وان من المؤكد أن الرئيس أنور السادات لم يبلغ نظام الحراسات ، الا لانه ثبت فشل هذا النظام ، وفاحت رائحته ، فى كل مكان !

سنوات الہروب

● الذین ھربوا .. !

● .. والذین عادوا .. !

● الذين هربوا ●● ●

عشنا فترة قاسية في حياتنا • انقلبت فيها الأوضاع تماما •
الجاهل أصبح خبيرا • والمتعلم اعتبروه جاهلا • المناصب الفنية
قفز عليها واحتلها غير الفنيين • والوظائف القيادية استولى
عليها أصحاب النفوذ ، وأقارب القادة ، وأصهار المحاسيب •

ورأينا العجب ●●

البعض لم يتحمل ، واحترم نفسه ، وثقافته • وعلمه •
وشهاداته ، وخبراته ، وقرر أن يترك البلد • بلده • والبحث
عن بلاد أخرى يمكنها أن تستفيد منه ، وأن يخدم أهلها •

وبدأت بذلك سنوات الهروب ●●

هروب العلماء ، والخبراء ، والاساتذة ، والعباقرة ●● من
مصر ، الى بلاد الله الاخرى • وفقدت البلاد خيرة شبابها المتعلم،
المثقف •

وامتلأت المكاتب هنا ، بانصاف المتعلمين ، وانصاف الاميين،
وانصاف الوطنيين •

وكانت الصورة قاتمة جدا في سنوات الستينات •• أو
سنوات الهروب •

واذكر اننى ذهبت وقتها الى لقاء مع اللواء محمود الحمزاوى،
مدير عام مصلحة الجوازات والجنسية وقتذاك ، فقال لى ان
طلبات الهجرة المقدمة من الفنيين بدأت تتزايد سنة بعد أخرى •
وفى عام ١٩٦٢ هاجر ٧٠٠ مواطن ، ثم تضاعف العدد وبلغ
١٦٥٢ فى سنة ١٩٦٣ ، وقفز الى ٢١٤٠ فى عام ١٩٦٤ ،

ووصل الى ٢٥١٠ في سنة ١٩٦٦ . وخلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٦٧ بلغ عدد طلبات الهجرة من نفس فئة الفنيين العلميين يتقارب مع عد دطلبات عام ١٩٦٦ كله .

وكان السيد صلاح هدايت - نقيب العلميين حينئذ - أكثر دبلوماسية عندما برر أسباب هروب العلميين من مصر فقال :

« اننا في الجمهورية العربية المتحدة - هكذا كان اسم مصر - نتعرض لحرب خفية من الدول الكبرى . فهي تحاول جذب علمائنا للهجرة اليها . ان المواطن العلمى في بلادنا يكلف الدولة ما يقرب من ٣٠ ألف جنيه ، بالاضافة الى ١٥ عاما أمضاها في المدارس والمعامل وذلك قبل أن يكو له أى انتاج مثمر . »

وقف موظف الاستقبال في السفارة الكندية بالقاهرة يستمع الى أحد المواطنين .

قال المواطن للموظف انه مهندس كبير يدعى احمد عوض عبد السلام ويطلب الهجرة الى كندا . وأمسك الموظف بالطلب وألقى عليه نظرة طويلة ثم قال لطالب الهجرة :
- حسنا . . سوف نحدد لك موعد المقابلة الشخصية ونخطر بك بها .

وفي الميعاد بالضبط يدخل المهندس غرفة الاستعلامات بالسفارة . . . وتبدأ الاسئلة والاجوبة . . فالمهندس المصرى حاصل على درجة الدكتوراه في الكهرباء من لندن . . ويعمل في وظيفة مدير عام باحدى المؤسسات انعامية . متزوج وعنده بنت واحدة تدرس في احدى المدارس الفرنسية الخاصة . . وزوجته حاصلة على ليسانس آداب قسم انجليزى وسبق لها العمل بالتدريس وبعد مضي بضعة دقائق رفع موظف السفارة الكندى رأسه عن الاوراق وقال للمهندس المصرى :

- حسنا . . سنخطر بك بنتيجة المقابلة فيما بعد مع ائسلامة .
ثم جات النتيجة وكانت تحمل اُرد بالرفض وبدون ابداء الاسباب مع رجاء عدم احراج السفارة أو سؤالها عن السبب

وعدم تقديم طلب التماس أو كارت توصية للنظر بعين العطف
فى الطلب القديم !

المهندس الحائر لا يعرف جوابا عن أسئلته حتى هذه اللحظة
• • ولكننا نعرف الاجابة •

ان ما حدث فى سفارة كندا يحدث أيضا فى سفارة استراليا •
وما لاقاه المهندس عوض عبد السلام فى سفارة كندا سبق أن
لاقاه المئات مثله لا من كندا وحدها وانما من سفارة استراليا
أيضا •

فالمؤسف مظلوم بتصرفاته • • فهو يتلقى يوميا أكثر من مائة
طلب هجرة ومن جميع الفئات والاعمار • • والفترة الطويلة
التي يحتاجها كل طلب • نجدها معقولة جدا بالنسبة لآلاف
الطلبات المكدسة فوق المكاتب تنتظر البحث والتمحيص من
المسؤولين عن الهجرة ! والرفض الذي وصل الى المهندس الكبير
يعتبر هينا جدا بالنسبة لمئات الطلبة التي رفضت ومعظمها
— ان لم تكن كلها — قدمت من اطباء كبار وصيادلة وعلماء فى
الطبيعة والكيمياء والزراعة ! وبرغم ان طلبات الرفض لا يذكر
فيها الاسباب • فان السبب الواضح والمنطقي هو اعدو المذهل
الذي يطلب الهجرة • وكندا تحدد لكل دولة أقصى عدد يمكن
قبوله من طلاب الهجرة وبذلك يمكن ايجاد حالة من التوازن
بين الجاليات المختلفة • • فلا تحدث غالبية أو أقلية •

والهجرة اصبحت أملا للشباب فى بلادنا خلال سنوات
الهروب •

فى سفارة كندا تقابلت مع سامى أمين وأحمد عبدالله ومدحت
كامل وشريف حتاته ونادية ثابت ومديحه عبد القادر وجميعهم
طلبة فى جامعة القاهرة •

قال لى أولهم : سأطلب الهجرة لاننى لم أعدا طبق الحياة هنا!
وقال الثانى : سأطلبها لاننى طموح جدا وأعتقد اننى سأرضى
طموحي هناك •

وقالت نادية ثابت : أما أنا فسأطلب الهجرة لاننى أراسل

فتاة كندية منذ عدة سنوات وأعجبتني المعيشة الكندية من خلال الخطابات المنتظمة التي كنت أنلقاها منها . وقد عرضت على السفر الى هناك .

فسألت نادية : وماذا ستفعلين هناك ؟ ثم درستك هنا . هل ستتوقفين عنها ؟

فردت بلا مبالة : يمكن أن أواصلها هناك .

ويمكن تقسيم الشبان الذين طلبوا الهروب من مصر في الستينات الى اكثر من نوع .

فهناك الشباب الحائر الذي يطلب كل شيء بسرعة ويعتقد أن بلاده لن تستطيع أن تقدم له كل الذي يطلبه . وأكثر من ٦٠٪ من هؤلاء نجدهم من اصحاب الشهادات المتوسطة والذين يعانون من عنجهية أقرانهم أصحاب الشهادات العليا ! وهم يؤمنون بأن خبرتهم تعوضهم عن الشهادة العليا . ويؤمنون ان الدولة لاتساويهم بأصحاب الشهادات ! وهم يسمعون عن أوربا وأمريكا . وكيف انهم هناك يؤمنون بأن الخبرة أهم من الشهادة . فالشهادة بدون خبرة لأهمية كبيرة لها . وهذا وحده يعطيهم الكثير من الامل في حياة أفضل . . في صورة أرباح مادية مغرية من جهة . ولاراحتهم من العقدة النفسية المؤلمة التي سببها لهم أصحاب الشهادات عديمو الخبرة . من جهة أخرى !

وهناك الشباب الطموح الذكي الذي يعمل في كل شيء طالما ان هذا العمل قد يوصله الى ما يريد له لمستقبله . فهم من أصحاب الحرف . أي حرف . طالما انها حرفة موجودة في كندا او في أية دولة أخرى . حرفة لا يستغنى عنها الناس ابدا . سواء أكان ميكانيكي سيارات او حتى حلاق رصيف ! فالاول ستتخاطفه جراجات كندا والثاني ستتخاطفه صالونات الحلاقه في استراليا او حتى في دولة عربية مثل الكويت او ليبيا أو قطر . ففي هذه الدول العربية مازال ابن البلد يجد حرجا شديدا في العمل المهني ولكنه في نفس الوقت يسعده أن يعثر

على الميكانيكى الماهر الذى يصلح له سيارته • وعلى الحلاق المدرب الذى يقص له قفاه ! •

وهناك الشباب المقشف الذى لا تعجبه وظيفته ولا يرضيه مرتبه الشهرى منها انهم الحاصلون على الشهادة الجامعية وتم تعيينهم عن طريق القوى العاملة فى المصالح الحكومية والمؤسسات العامة المختلفة وبمرتب معروف ومحدد • وهؤلاء ينقسمون فيما بينهم الى :

١ - نظريون • من خريجي كليات الحقوق والتجارة والآداب وغيرها • • فمنذ انشاء هذه الجامعات وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ بلغ عدد الخريجين ٤٤٥٥٩ خريجاً (ذكور واناث) ومن ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٦ ارتفع عدد الخريجين فى الجامعات المصرية الى ١٣١٨٣٧ خريجاً • ويهمنى هنا ان نحدد الزيادة فى خريجي انكليات النظرية منذ قيام الثورة حتى عام ١٩٦٦ فنفاجأ بأن عددهم قد زاد ٥٢٨١٣ خريجاً • هذا العدد المذهل الذى لاتعرفه الكليات النظرية فى معظم دول العالم الاخرى • • لاتساعده الوظائف التى يطمعون فيها ويتوقعونها بمجرد تخرجهم فى الجامعة • فالدولة ليست اقى حاجة الى مجهود ٢٩٩٠٠٠ محام مرة واحدة • ولا الى خدمات ٢٩٤٤٠ خريجى آداب على الاقل • ولا الى خبرة ٣٥٦٩٦ خريج كلية تجارة ، ولا الى ٦٧٩٥ خريج كلية دار العلوم ، ولا الى ٣٤٥٠ خريج كلية البنات ، ولا الى ٥٤٦ خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، واللغة العربية ومدارسها والمساجد المصرية وملحقاتها ، ولا تحتاج مطلقا الى كل خريجي كليات الازهر الذين بلغ عددهم ١٧٤٤٠ خريجاً • منهم ٤٦٣٧ من كلية أصول الدين و ٦١٥٤ من كلية الشريعة والقانون و ٦٦٤٩ من كلية اللغة العربية •

هذه الاعداد الهائلة من النظرين لانتاجها كلها فى مصر • فاذا شجعنا الهجرة بينهم فهذا أصلح للدولة ولهم ! فلانرهب الميزانية من أجل آلاف الوظائف انتى لا جدوى منها ، ولا يتعب الشباب فى البحث عن الوظيفة • فحتى اذا وجدها فان مرتبها

ان يكفيه ولن يرضيه فيعتقد وقد تفسد نفسيته وتتحطم آماله!
وما أكثر البلاد التي تحتاج الى هؤلاء . . انها تنتظرهم بمرتبات
أكبر وبامتيازات معرية . فاذا أردنا تشجيع الهجرة فيجب أن
يبدأ تشجيعنا بين هؤلاء أولا وثانيا وثالثا . وبعض هؤلاء ليسوا
في حاجة الى هذا التشجيع . فما أكثر الذين هاجروا منهم الى
كندا والى استراليا . على سبيل المثال : محمد أمين
خريج اقتصاد وعلوم سياسية هاجر الى كندا . حسين محرم
خريج تجارة من جامعات أمريكا يستعد للهجرة الى كندا هو
أيضا . . وغيرهم بالعشرات ان لم يكن بالمئات .

٢ - علميون . من خريجي كليات الطب والهندسة والصيدلة
وغیرها . . حقيقى ان اثورة لم تضاعف فى اعداد خريجي
الكليات النظرية وحدهم وانما اهتمت أيضا بتخريج طلبية
وطالبات الكليات العملية بشكل واضح جدا . فحتى قيام
الثورة كان عدد خريجي الكليات العملية لايزيد عن ١٨٠٥٢
أصبح عددهم ٧٠٥٦٩ حتى عام ١٩٦٦ أى ان العدد زاد ٥٢٥١٧
خريجا خلال الفترة ما بين يونيو ١٩٥٢ حتى دفعة يونيو ١٩٦٦ .
وبرغم هذا العدد الكبير فان النهضة الكبيرة التي نحس بها الآن
فى حياتنا تدفعنا الى طلب مضاعفة هذا العدد بسرعة كبيرة .
وأن أى نقص فيه قد يتسبب فى اعاقا الاندفاع الثورى ويوقف
حركة الانتاج فى دولة بلغ تعدادها ٣٠٠٥٣٨٦١ نسمة لن
يكفيها مطلقا ١٤٢٩٠ طبيا بشريا ، ولا ١٥٢٩ طبيب أسنان
ولا ١٩٧٥ طبيا بيطريا ولا ٣٤٣٠ صيدنيا ولا ١٨٦٩٧ مهندسا
زراعيًا ولا ٩٦٠١ مهندس ولا ١١٠٤٧ خريج كلية العلوم .
وحتى اذا اعتمدنا على جهود الجهاز المركزى للتعبئة العامة
والاحصاء ، الذى يرأسه السيد الفريق جمال عسكر ، وسألناه
عن عدد الأفراد المنتظر تخرجهم فى جامعاتنا من عام ١٩٦٦ حتى
عام ١٩٧٢ فسيحدد لنا العدد بالتقريب فيقول: خريجوا كليات
العملية سيبلغ عددهم فى عام ١٩٧٢ ما يقرب من ٦٩٣٥٤ .
وسيبلغ عدد خريجي الكليات النظرية حوالى ٩٣٤٠١ خريج !

هذه الارقام ذكرت على فرض ان الخريجين فى الكليات العملية
سيعملون جميعا داخل الجمهورية العربية المتحدة وعلى فرض

— أيضا — ان واحدا منهم لن يتقدم بطلب للهجرة الى كندا .

ولكن ..

هل وجود هذه الاعداد من الفنيين سيكفى احتياجاتنا ؟

ان عدد الاطباء حتى دفعة يونيه ١٩٦٦ — مع افتراض انهم جميعا يعيشون بيننا — يبلغ ١٤٢٩٠ طبيبا : فهل يكفي هذا العدد الضئيل جدا لشغل وظائف المستشفيات والعيادات الخارجية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية ، ومع افتراض أن الدولة لن تتوسع مستقبلا في انشاء مستشفيات جديدة والاقتصار على المستشفيات الحالية ؟

ان بعض الاطباء يحاولون التضليل ويقولون : وماذا نفعل ؟
اننا لانجد عملا في مصر ان جميع المستشفيات مكتفية بما لديها من أطباء .

ويمكن الرد بالأرقام على هذا الكلام .. سنملك بالمدن وحدها دون الريف .. سنجد هناك ١٥٣ مستشفى عام ومركزى و ١٣٧ مستشفى للرمم و ١٤٨ مستشفى للأمراض المتوطنة و ٧٣ مستوصفا للمصدر ووحدات الفحص المتنقلة و ٥١ مصفا ومستشفى للأمراض الصدرية و ٣٦٩ وحدة خدمة للأسنان . و ٣٢٦ قسما للأشعة و ١٨٠ وحدة للصحة المدرسية ومستشفياتها و ٢٠ عيادة للأمراض النفسية والعقلية و ٩ عيادات خارجية . و ٩٦ عيادة ووحدة للعلاج من مرض الكلب و ٦٦ عيادة ومستشفى لعلاج الجذام و ٧١ مستشفى للحميات و ٤٥ عيادة للأمراض الجلدية والتناسلية .. وان عدد الاسرة في جميع هذه الوحدات العلاجية قد بلغ في سنة ٦٥-١٩٦٦ حوالى ٦٥٨٦٤ سرير . وكما نعلم جميعا ان مشكلة العلاج في مصر هي كيفية الحصول على سرير خال في احدى المستشفيات .. او بمعنى اصح لدينا ٦٥٨٦٤ مريضا كل يوم — في المدن فقط — فهل يكفي العدد الضئيل من الاطباء لعلاج هؤلاء المرضى .. مع افتراض ان جميع الاطباء يعملون ٢٤ ساعة في اليوم وبلاجازات مرضية أو غارضة او سنوية او حتى أسبوعية .

أما الخدمات الصحية التي تعززها الدولة لأهالي الريف فتبلغ ١٥٧٧ بما فيها المجموعة الصحية والمركز الاجتماعي ووحدة العلاج الشامل والوحدة الصحية الريفية . وان عدد الاسرة في هذه المجمعات يصل الى ٧١٤١ سريرا .

أما الصيادلة فالوضع أغرب .

ان عدد الصيادلة حتى دفعة يونيه ١٩٦٦ لم يزد عن ٣٤٣٠ صيدليا وعدد الصيدليات الاهلية يبلغ ١٣٤٤ صيدلية وعدد الصيدليات التعاونية حوالي ١١٥ اي ان عدد صيدليات الجمهورية العربية المتحدة البالغ عدد سكانها ٣٠ مليون نسمة يبلغ ١٤٥٦ صيدلية فقط لاغير .

وفي الصناعة نرى اعجز واضحا في عدد الخبراء .

ان مجموع الاستثمارات في الصناعة وصل الآن الى رقم يزيد على ألف وخمسمائة مليون جنيه كان قبل الثورة ٥٥٠ مليون جنيه لاغير .

ذكرنا ان عدد المهندسين في بلادنا لايزيد على ١٩٦٠١ حتى عام ١٩٦٦ . فهل يكفي هذا العدد الضئيل للعمل في ٤٠٣٥ منشأة هي عدد المنشآت الصناعية في بلادنا حسب الاحصاء المسمى الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعام ١٩٦٢ .

ان «العمليين» هم المشكلة اذن ! بلادنا في حاجة الى المزيد منهم . . . وبرغم هذا فان اكثر الذين طلبوا الهجرة كانوا من فئة العمليين .

فالعمل مطلوب في كل مكان . وفي جميع الدول سواء اكانت من الدول الصناعية الكبرى مثل بريطانيا او من الدول الناهضة الجديدة مثل استراليا وكندا مثلا . وحتى يجذب هؤلاء الى الهجرة لابد من الاغراء الى المرتب الكبير وبالحياة الرغدة المثيرة . دولة مثل الولايات المتحدة لا تكفيها الاعداد الهائلة من المهاجرين اليها ، فنجدها لا تترك وسيلة اغراء الا واتبعتها مع

علماء وخبراء بريطانيا الذين سلموا أنفسهم اليها وشدوا رحالهم اليها على الفور مما أزعج الحكومة الانجليزية وبدأت الصحف البريطانية تعالج هذا الموضوع الخطير وتدنو اجراس الخطر وتطالب الحكومة بوقف هجرة العلماء وكبار الاخصائيين والفنيين الانجليز الى الولايات المتحدة الامريكية مما أحدث أزمة أطباء في بريطانيا لأول مرة في تاريخها ، بدليل المحاولات التي تقوم بها وزارة الصحة البريطانية والمستشفيات الانجليزية لاغراء الاطباء الاجانب للهجرة الى انجلترا والعمل بها .

في السنوات الماضية ظهر واضحا عدم حرص الدولة على خريجي الكليات العملية الذين تحمل الشعب جميع نفقات تعليمهم حتى أتموا دراساتهم العالية في الطب والهندسة والصيدلة وغيرها ثم طالبهم الشعب برد الجميل فكان انقرار بمنع سفرهم الى الخارج .

وفوجئنا بالدولة تفتح أبوابها أمام الجميع للسفر . وللهجرة . ربما ظن انذى اتخذ هذا القرار ان طالبى الهجرة سيقترضوا على خريجي الكليات النظرية والمتوسطة ولكن الواقع الملموس الآن هو أن خريجي الكليات والمعاهد العملية هم الذين يتزاحمون على طلب الهجرة ! فهم لايتصورون ان مرتبهم لن يتعدى ٢٥١١ جنيها بعد ٧ سنوات طويلة في دراسة الطب او ٥ سنوات في دراسة الهندسة او الصيدلة ! قل حين ان مرتب الطبيب الناشئ في أوروبا أو في كندا لا يقل عن ٢٠٠ او حتى ٥٠٠ جنيه في الشهر !

وهم لايتصورون - أيضا - ألا تستفيد منهم الدولة بعد بخرجهم في الجامعات وفي المعاهد العليا .

فوجئوا بأن رؤساءهم في المصالح الحكومية وشركات القطاع العام ، لاخبرة ولا ثقافة ولا علم لهم . وان أحدث خريج منهم على علم بعمله ، اكثر بكثير من علم رئيس مجلس الادارة نفسه .

فقد زحف أهل الثقة - كما قلنا - على جميع المناصب العليا، والقيادية . . .

وكان من المؤلم ، والمفزع لخريج الجامعة ، أن يعمل تحت قيادة من لا يفقه سوى الشخط ، وأنظر ، والتهديد ، والوعيد ، واستخدام الالفاظ الرنانة ، والعبارات الثورية التي لا طائل تحتها !

.. لقد عقدوا نفسية شبابنا !

.. أفقدوه الثقة في كل شيء !

.. أفقدوه احترام الكبير ، لان هذا الكبير لا يستحق بالفعل الاحترام !

.. ثم اجبروه على التطلع الى البلاد الاخرى . الى الحياة الاخرى ..

.. وهربوا بالآلاف !

● والذين عادوا .. ●

« أشكرك .. باسمى وباسم المئات غيرى من المصريين الذين سحبت منهم الجنسية لأسباب غريب : ولا يهم ، غرب ! أشكرك باسمى وباسمهم . فقد كنا فى بلاد غير بلادنا . بلا وطن ننتمى إليه ! وبلا جنسية نفخر بها ! حتى جاء قرارك التاريخى الأخير . الذى أعاد لنا جنسيتنا وأعادنا إلى وطننا العزيز . فشكرا يا سيادة الرئيس » .

.. كن هذا نص برقية من مئات البرقيات التى طارت من بلاد مختلفة إلى الرئيس أنور السادات من مواطنين أسعدهم قرار رئيس الجمهورية الذى فتح أبواب مصر لاستقبال الذين وضعت لهم القيود والعقبات فى طريق عودتهم . فعاشوا — سنوات وسنوات — فى بلاد الله ، بلا وطن وبلا جنسية !

لم يصدق الخبر عندما سمعه لأول مرة . فمنذ أيام اتصل به موظف من السفارة المصرية فى سويسرا وأبلغه بقرار السماح بعودة جميع المصريين الذين يقيمون فى الخارج منذ سنوات ولا يحملون جوازات سفر صالحة . حتى الذين أسقطت عنهم الجنسية — لأسباب متعددة — أصبح فى إمكانهم الآن استعادة جنسيتهم من جهة ، والترحيب بعودتهم إلى وطنهم ، من جهة أخرى .

.. القرار كان بمثابة مفاجأة مذهلة بالنسبة له . وصعب عليه جدا أن يصدق . أو هكذا قال لى المواطن (يوسف) وأنا أزوره فى شقته الصغيرة التى يقيم فيها مع زوجته الألمانية وأولاده فى مدينة نوزان . كان فى ذهول من الفرحة . ومن الخبر الجديد قال :

**— ماذا حدث ؟ بل لماذا حالوا بينى وبين وطنى ؟ ماذا فعلت
وماذا فعل غيرى حتى تسحب منا جنسيتنا ونمنع من العودة الى
وطننا وهلمنا ، وتاريخنا ؟**

• • وكان يمكن أن اتركه يردد المزيد من تلك الاسئلة الحائرة
التي لايجد لها جوابا • نولا اننى بادرته قائلا :

— ما رايتك ان تبدأ حكيتك من اولها ؟

وكأننى انتشلت من ذهوله وحيرته • فهذا ، وتبدد الانفعال
وناد بى ببدايه :

— « • • سنة ١٩٥٨ سافرت الى النمسا لمواصلة دراستى
الجامعية • أمضيت فى مدينه جراز سنة ، ثم حولت اوراقى الى
جامعة ميونيخ بالمانيا الغربية • فقد كنت اريد أن ادرس الطب
بها • وبانت الحياة — كما قيل لى — اسهل فى المانيا عنها فى
النمسا • ولم اكن مثل باقى الطلبة المصريين الذين كانوا
يتغاضون مرتبائهم من مكتب البعثات • سواء من الذين اوفدتهم
الدولة على حسابها ، او من الطلبة الذين كانوا يدرسون على
حسابهم • وانما كنت اعمل فى ميونيخ بجانب دراستى •
فأسرانى فى المنصورة لم يكن فى امكانها أن ترسل لى راتبا
شهريا • فأبى متوفى واعمالى يتعاونون فيما بينهم لأصرف على
أمى واخوتى الصغار • وكان يمكن أن ابقى معهم فى المنصورة
واعملى بشهادتى المتوسطة فى وظيفة متواضعة ولكننى قررت أن
اغامر ، وان اسافر وان اواصل دراستى الجامعية فى الخارج •
فرص العمل فى المانيا الغربية سهلة ومتيسرة للجميع • عملت
فى مصنع ، كنت اقف عدة ساعات كل يوم أمام آلة تعمل
او توماتيكيا لاجمع ما تخرجه من علب صغيرة مصنوعة من
الكرتون • وذلك مقابل ٣٠ ماركا فى اليوم • أى ما يقرب من
المرتب الذى يحصل عليه طالب مصرى يدرس تحت الاشراف
العلمى والمالى لمكتب البعثات • »

• • وتوقف يوسف عن الحديث قليلا ثم عاد يواصل قصته
الغريبة قائلا :

— « • • ومرت سنوات • تقدمت فيها فى دراستى ، وازداد دخلى

من عملى وكنت قد تركت مصنع الكرتون والتحقت بوظيفة
عامل باحد مصانع الادوية . وبمرتب أكبر بكثير من المرتب
الاول . حتى جاء اليوم الذى استدعت فيه من موظف مكتب
البعثات فى بون . واجرى معى سسين وجيم . من اين جئت ؟
وكيف خرجت من مصر ؟ وسألنى عن المورد الذى اتعيش منه .
وكيف استطعت أن اشترى سيارة وان اسكن فى شقة . .
والى آخر تلك الاسئلة التى تحمل فى معناها اكثر من اتهام
واتهام : وعدت الى ميونيخ . وانا حائر بسبب تلك المقابلة .
وخائف من نتائجها وسألت بعض الطلبة المصريين عن رأيهم ؟
البعض حاول أن يطمئننى ، فارجع الحديث الى مجرد (روتين)
لا اكثر ولا أقل . أما البعض الآخر ، فقد تطوع اكثر فاكتر .
واكد لى انهم يشكون فى انضمامى لبعض العناصر العربية التى
كانت تعارض - وقتذاك - نظام الحكم فى مصر ، وكان مجرد
الشك هذا كافيا لاختفى من جهة . ولابعادى عن وطنى من جهة
أخرى .

- جواز سفرى رفضوا أن يجددوه فى السفارة لاننى لم اخرج
من مصر بالطريق التقليدى لخروج الطلبة . ولاننى لا اخضع
للاشراف العلمى والمالى لمكتب البعثات . ولكن السبب الحقيقى
لرفض تجديد جواز السفر كان هذا (الشك) فى قيامى بنشاط
معاد لنظام الحكم ! ويعلم الله اننى برىء من هذا الاتهام ولكنهم
لم يقتنعوا ببراءتى . وفقدت السيطرة على اعصابى . وتهورت
اكتر من مرة اثناء مقابلاتى مع المسئولين فى السفارة وفى مكتب
البعثات ، واستخدمت ألفاظا قاسية وعنيفة مما زاد من حرج
موقفى واضعف قضيتى . وكلما احسست بالحلقة تضيق من
حولى ، احتسلات كلماتى ، وكثرت برقيساتى ، وغلظت
الفاظى .

- لم اهتم . فقد وافقت المانيا على أن ابقى بها بلا جواز
سفر ! فقد كنت اعمل وادرس . ولم تكن لى أية مشاكل ضد
القانون . ابتعدت عن المصريين ، خوفا والما . وابتعدوا هم ايضا
عنى . خوفا وحرصا على انفسهم . وجاء وقت كنت اقابل
طلبة مصريين يتلقون معى العلم فى نفس الكلية ، فلا نتبادل

الحديث . ولاحتى تحية الصباح . اصبحت منيوذا لمجرد (شك) ايده انفعالى وغضبى وعنف اجوبتى عن الاسئلة التى وجهت لى . واصبحت عدوا لمجرد (رأى) لايسنده دليل أو قرائن ! .

– وانهىت دراستى . واصبحت طبيبا فتزوجت من المانية . ورتبت مستقبلى كما شاء القدر ، على أن اعيش بعيدا عن مصر الى نهاية عمرى . نسيت أن اقول لك اننى حاولت – عن طريق اسرتى فى المنصورة – أن اثير مشكلتى مع المسئولين . وكانت نتيجة المحاولة مجرد آراء متضاربة . مرة تكتب لى والدتى لتزف لى بشرى براءتى . فلم يجد المسئول الذى تحدثوا معه أى شىء ضدى . وطلبوا منى العودة بكل اطمئنان . ! ومرة تصلنى رسالة – ارسلت لى من بلد آخر عن طريق أحد معارفى – فيها يطلبون منى البقاء وارجاء فكرة العودة الى ما شاء الله ! فقد علموا من جهة ما انهم سيقبضون على بمجرد ان اضع قدمى فوق ارض مطار القاهرة !

.. وهكذا .

– ولم اتحمل هذا التناقص فى خطابات اسرتى . فقررت البقاء الى ما شاء الله . فجواز السفو الذى احمله لافائدة منه . انتهت صلاحيته منذ سنوات وسنوات . وكانت الفرصة قد اتاحت لى للعمل فى سويسرا . فانتقلت اليها ، ليس بسبب اغراء المرتب وحده . وانما لأبتعد عن (الشك) الذى تحول الى (يقين) امام اجيال الموظفين الذين تعاقبوا على العمل فى السفارة ومكاتبها فى المانيا . فكلما جاء جيل ، وجد امامه قائمة باسماء الذين وصموا فى وطنيتهم وفى اخلاصهم . مجرد سطور تحمل التأكيد وتؤخذ كحقائق لاشك فيها !

– .. واعيش الآن فى سويسرا حياة روتينية . من المستشفى الى بيتى . اذا خرجت ، اخذت معى زوجتى انجريد واولادى : كريم وليما ودينا . لا اصدقاء لنا . واعترف اننى سعيت كثيرا للحصول على الجنسية السويسرية . واخذت وعدا بها . ولكن على أن ابقى فى سويسرا سنوات أخرى قبل البت النهائى فى

طلبى • وفكرت أكثر من مرة فى الهجرة الى الولايات المتحدة أو الى كندا أو الى استراليا •

وتوقف الدكتور يوسف عن الكلام • فقد انتهى من قصته الغربية •

• • وسأله :

— والآن • • ماذا ستفعل ؟

فقال بسرعة :

بعد أن سمعت بقرار الرئيس أنور السادات • بادرت فارسلت له برقية شكر مخلصمة • فالرجل قدم لى اعظم مفاجأة لم اكن اتوقعها يوما ما • فبعد سنوات الخسوف والقلق واللاجسية افاجأ برئيس الجمهورية — وكأنه شعر بالامى وبالام الآلاف غيرى ممن اجبروا عن الابتعاد عن وطنهم واهلهم فاعادنا الى الوطن • وللأهل مرة أخرى • وبسرعة قررت أن ألقى جميع مشروعات المستقبل • لن أبقي فى سويسرا انتظارا لجنسيتها • ولن اهاجر الى أمريكا أو استراليا • فوطنى ينتظرنى • ومستقبلى ومستقبل أولادى هناك • فى مصر •

• • انتهت قصة الدكتور يوسف • لتبدأ قصة غرب منها •

انها قصة المواطن محمد أمين م • • من أسرة مصرية معروفة درس الاقتصاد فى جامعة لوزان ثم عاد الى القاهرة ليتزوج من إحدى قريباته • و اراد أن يمضى شهر العسل فى أوروبا • وفى سويسرا التى درس وعاش فيها ٥ سنوات • وكالعادة لم يسمح له بتحويل أكثر من ٥ جنيهات ومثلها لزوجته ليصرفا — بالعشرة جنيهات — على اقامتهما ومشترواتهما فى أوروبا • وكالعادة أيضا حاول أن يحصل — مثل غيره — على عملة أجنبية بطريق غير رسمى • أى بالتهريب ! ولم يحمل العملة المهربة فى جيبه عند سفره بالطائرة • وانما دفع قيمتها بالعملة المصرية • لعصابة تتزعمها سيدة لها علاقات واسعة فى بيروت ودمشق ، وعلى أن يتسلم العملة الاجنبية من احد بنوك سويسرا ومحولة اليه من رصيد العصابة فى بنوك بيروت •

• • وتم له ما اراد • سافر وعروسه لتمضية شهر العسل •
ووجد المبلغ فى انتظاره وباسمه فى (اونيون دى بنك سويس)
بلوزان •

• • وكان يمكن أن تنتهى القصة عند هذا الحد • كما انتهت
بالنسبة للمئات غيره • من الذين يغادرون البلاد - كل يوم -
ومعهم ٥ جنيهات ثم يعودون الى القاهرة - بعد شهر أو أكثر -
وقد سبقتهم سيارة وحقائب ممتلئة بالملابس والهدايا والاجهزة
الكهربائية والالكترونية والميكانيكية •

الا أن القصة لم تنته هذه النهاية • • (السعيدة) بالنسبة
لمحمد • فقد شاء حظه أن ينشط مكتب مكافحة تهريب النقد ،
وتسقط عصابة التهريب الدولية • ونقدم زعيمة العصابة
اعترافات مكتوبة بالارقام والاسماء - لجميع الذين تعاملت
معهم العصابة • وجاء اسم محمد ليتصدر القائمة بمبلغ ٥٠٠
جنيه هربت بها له العصابة الى بنوك سويسرا •

• • وكانت قضية الموسم فى القاهرة وقدمت العصابة
للمحاكمة • وحكم عليهم باحكام مختلفة ونال محمد سنة حبس
وغرامة ضعف المبلغ • وتصادف أن تم هذا كله فى غياب محمد
عن مصر فقد علم بسقوط العصابة من الصحف • اثناء وجوده
فى سويسرا مع عروسه • فآثر أن يبقى حتى يحكم فى القضية
وعندما حكم عليه بالحبس سنة - مع وقف التنفيذ - خاف أن
يعود • ليس بسبب الحكم وحده وانما بسبب الفضيحة التى
لحقت باسمه وباسم أسرته الكبيرة والمعروفة •

• • وكان أن قرر اتخاذ خطوة لم يسبق أن فكر فيها من
قبل • ذهب الى السفارة الكندية فى سويسرا وطلب الاذن
بالهجرة الى كندا هو وزوجته • واجراءات الهجرة الى كندا سهلة
وسريعة جدا فى أوربا • اعتبر محمد مهاجرا اليها من سويسرا
لا من مصر • فقد اقام سنوات فى سويسرا ودرس فى جامعاتها
ولذلك اعتبر من (حصة) المهاجرين السويسريين • ليس هذا
فقط • بل أعطته السفارة تذكرة سفر بالطائرة - له
ولزوجته - وعلى أن يسدد قيمتها فيما وبالتقسيط الطويل •

وهاجر محمد وزوجته الى مونتريال وعمل هناك فى احدى الشركات وعملت معه زوجته كمدرسة للغة الانجليزية فى احدى المدارس الابتدائية . ورضيا بحياتهما الجديدة . وعدلا عن مشروعات المستقبل التى كانا يعدانها فى القاهرة قبل الرحلة المشؤمة .

حدث هذا منذ سنوات . وفى الشهر الماضى وصل محمد وزوجته وابنه الى سويسرا قادمين من كندا لتمضية اجازتهم السنوية فى لوزان .

وتقابلت معهم فى بهو الفندق الذى يقومون فيه . وكان الحديث يدور حول التسهيلات الجديدة الخاصة بعودة المصريين من الخارج . فقال محمد :

« .. أول شىء سافعله هو أن اكتب الى اسرتى فى القاهرة لتدرسى موقفى . فانا اريد ان اعود الى القاهرة واعمل واعيش فيها . وبالطبع انا اعترف بخطئى . ولكن عذرى الوحيد هو اننى لست الوحيد الذى اراد أن يصرف فى أوروبا من الخمسة جنيهاً التى يسمح بها على الباسبور واذا كنت قد (وقعت) فهناك المئات والالاف الذين (لايقعون) .

.. واترك محمد : ليكتب الى اسرته ، يسألها الرأى والمشورة قبل أن يفكر فى الاستقالة من عمله وترك كندا . والعودة الى القاهرة . بعد سنوات طويلة من الغربة . اضطر اليها بسبب محاولته اضافة صفرين الى رقم ٥ التى يسمح بصرفها على جواز السفر !

القصة الثالثة بطلها شاب مصرى يعيش فى جنيف .

ترك مصر منذ سنوات ليواصل دراسته العليا موفداً على حساب جامعة عين شمس . والتحق بكلية الهندسة بلوزان . وحددت مدة الدراسة لنيل درجة الدكتوراه ٤ سنوات . ولكن فوزى - وهذا اسمه الاول - لم يتمكن من انهاء دراسته فى هذه الفترة . فقد رسب اكثر من مرة فى امتحاناته وتقدم بطلب مد بعثته سنة خامسة . ورفض الطلب لكثر من سبب . أهمها أن

سن فوزى قد بلغت ٢٨ سنة . ولا يمكن أن يبقى سنة اخرى بالخارج . ولان تجنيده قد تأجل - بسبب الدراسة - حتى سن ٢٨ فقط . وبالتالي فقد طلب منه مكتب البعثات العودة الى القاهرة - دون الحصول على الدكتوراه - ليتم تجنيده .

.. وفلا رفع عنه الاشراف العلمى والمالى ، وانقطع وصول راتبه .

ووجد فوزى نفسه فى موقف لا يحسد عليه . فهو فى نهاية مراحل دراسته . ويحتاج الى سنة واحدة يحصل بعدها على الدكتوراه ويعود بعدها مدرسا فى الجامعة . ومعنى عودته الآن أن يدخل الجيش وتضيع سنوات الدراسة فى سويسرا هباء . ولا يمكنه أن يعمل بالتدريس فى الجامعة لعدم حصوله على الدكتوراه .

.. واختار فى النهاية القرار الذى يفيد شخصيا .

قرر أن يبقى فى سويسرا ليواصل دراسته ويحصل على درجته العلمية العليا . مشكلة المرتب استطاع أن يحلها بسهولة عن طريق العمل - فى ساعات الليل الاخيره - فى نقل طرود البريد من القطار الى خارج المحطة . وعن طريق اعطاء دروس فى الرياضة لطلبة السنوات الاولى فى كلية الهندسة .

.. وفى نهاية العام التالى . نجح فوزى فى الحصول على درجته . وانتهت مشكلة . لتواجهه مشكلة أخرى اكثر صعوبة فهو لا يستطيع أن يعود الى الوطن . حتى لا يقدم للمحاكمة بسبب تخلفه عن التجنيد .

.. ومرة اخرى اختار الطريق الذى يفيد شخصيا .

قرر أن يبقى فى سويسرا . وبسرعة وجد ابواب العمل المغرى تتفتح امامه وعمل فترة فى لوزان ثم انتقل الى جنيف حيث يشغل وظيفة فنية كبيرة فى أحد مصانعها وبمرتب مدهل . وهو يقيم مع زوجته النمساوية ولم ينجب منها .

.. ورغم بعده عن الوطن الا انه يتابع اخباره اولا باول

وبالذات الاخبار التي تهمة شخصيا . فقد سمع عن قانسون
التجنيد الجديد . — الذي صدر أخيرا — والذي يرقى سن
التجنيد حتى ٣٥ سنة ، كأقصى سن لا يمكن الاستدعاء بعدها .
وعلق قائلا :

— « . هذا التيسير الجديد لا ينطبق على . فقد صدر بعد أن
تعدت سني الثلاثين . وهو الحد الاقصى للتجنيد بالنسبة
للقانون القديم . ومعنى هذا أنه حتى نعود الى الوطن الآن
فلن اطلب للتجنيد . وانما سأطلب الى المحكمة .

وسألته :

— « هل تريد أن تترك وظيفتك الكبيرة وتعود للعمل في
القاهرة بمرتب أقل ، اذا ضمنت العفو عنك . مع استبعاد هذا
الاحتمال ؟ » .

فأجاب الدكتور فوزي :

— « نعم أوافق على العودة . وأريد أن أرد الجميل للكلية
التي ارسلتني الى سويسرا لاواصل دراستي على حسابها . اذا
كنت قد تخلفت عن تأدية واجبي الوطني . فأنتى على استعداد
للتكفير عن جرمى عن طريق خدمة وطنى فى مجال التعليم .
الذى — فى رأيى — لا يقل أهمية عن مجال الخدمة فى العسكرية .
والسؤال الان ماذا يفيد الدولة . أن اعود بدون الدكتوراه لخدم
فى الجيش فى فترة سلم — أى قبل يونية ٦٧ بسنوات — ثم
اخرج من الجيش بعد سنة لابحث لى عن وظيفة متواضعة ضمن
الالاف من حاملى درجة البكالوريوس . أم أن ابقى سنة اخرى
اضافية لاعداد الى وطنى حاملا درجة الدكتوراه ؟ » .

.. ويسكت الدكتور فوزي ثم قال بحزن :

— « على العموم الذى يرضينى الان هو أن الدولة اهتمت
أخيرا بحل هذه المشكلة برفعها السن الاقصى للتجنيد حتى ٣٥
سنة . وبذلك لن تتجدد مشكلة مثل مشكلتى بعد الان .
ويا ليت هذا القانون الجديد كان قد صدر قبل ٥ سنوات
ماضية » .

• • • وندت أسأله :

— ولكنك لم تجب على سؤالى : هل ستعود أم ستبقى هنا ؟

فأجب :

— « لست أنا الذى أقرر ذلك • وإنما هناك فى القاهرة
الذين يملكون القرار ويطبقون القانون ويهتمون بمصالح
المجتمع • وأنا ما زلت امنى أن اكفر عن جرمى عن طريق خدمة
وطنى فى مجال التعليم • ولا يهمنى أن ابقى هنا بالمرتب الكبير
الذى انقضاءه • فلولا الوطن ولولا الاموال الطائلة التى صرفتها
الدولة من أجل مواصلة دراستى لما اتيجت لى هذه الفرصة الآن
والكلمة الان ليست لى • وإنما انتظرها من القاهرة •

واذا كنت قد تعرضت لنماذج من المصريين الذين اضطروا
للبقاء خارج الوطن ، فهى نماذج شابه • وصغيرة السن • ولكنها
ليست كل النماذج • فهناك نماذج اخرى نستحق أن تسلط
عليها الاصواء • ونها الحق فى التهليل والاستبشار بقرار
الرئيس أنور السادات الذى فتح لها طاقة من الامل ومن
الطمأنينة •

فى سويسرا نحو ٢٧٠ من المصريين الذين تركوا الوطن فى
السنوات الاولى من قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ معظمهم من
الاثرياء الذين كانوا قد هربوا اموالهم الى بنوك سويسرا وعندما
قامت الثورة • سافروا للاقامة بجانب اموالهم •

• • • ومعظمهم من كبار السن • ومعهم اولادهم الذين تركوا
وطنهم صغارا • وعاشوا فى أوربا يسمعون عن مصر ولا يعرفونها
تتوالى عليهم اخبارها وكانهم لا ينتمون الى تربتها •

ما اكثر هؤلاء الذين كانت جلستهم الصباحية مفضلة فى
مقهى (الامباسادور) على ضفاف بحيرة ليما فى جنيف •
وقعدتهم التقليدية فى المساء فى صالون شاي (بالادا) فى قلب
مدينة لوزان •

• • • وكان الحديث الوحيد الذى يدور بينهم هو أنباء

المضاربات فى البورصة فقد استثمروا اموالهم فى تلك
المضاربات • كوسيلة لاستمرار الدخل • فأكثرهم لا يعمل •
فلم يسبق أبدا أن عملوا من قبل • اعتمادا على ثرواتهم التى
توارثوها ابا عن جد •

ولكن الوضع الان فى سنة ١٩٧٥ غيره فى سنة ١٩٥٢ أو فى
١٩٥٤ وما بعدها •

• • عدد كبير منهم ماتوا • ولكن اولادهم وزوجاتهم على قيد
الحياة • اموالهم ضاعت فى مضاربات البورصة أو فى الكماليات
والرحلات •

• • وبعضهم لم يفقد ثروته • بل ضاعفها عندما نجحت
المشروعات التى استثمرها فيها وهؤلاء يعيشون فى هدوء وفى
امان من غدر المستقبل •

ورغم هذا فاننا نجد صلة مشتركة بين الذين ضاعت اموالهم
والذين ضاعفوا اموالهم •

هذه الصلة المشتركة هى : اللاوطن واللاجنسية •

• • انهم لا يحملون جوازات سفر مصرية • بعضهم حصل
على جنسية أخرى • مثل السعودية أو الاردنية أو حتى
السويسرية • ولكن البعض الآخر يعيش فى سويسرا بلا جنسية
بلا هوية • مجرد ورقة من السلطات السويسرية تحمل الاسم
والعنوان • وتسمح له بالانتقال والاقامة داخل سويسرا •

والحنين لمصر هو الحديث التقليدى الذى يسمعه أى مصرى
يجلس مع هؤلاء فى مقهى الامباسادور فى صالون شاي البالادا
- قبل أن يهدم اخيرا - فى لوزان •

اسرته •

• • منهم من يتمنى ان يموت فى مصر • وأن يدفن فى قبر

وأسر الذين ماتوا في الغربية ، تتمنى اليوم أن يسمح
بعودة رفاتهم لتدفن في تراب مصر .
.. وهكذا انتهت سنوات الهروب .

في هذا الكتاب

رقم الصفحة	
٥	لحظة صدق
٦	اهـداء
٧ — ١٢	هذه الصفحات

أموالنا الهاربة

١٤ — ١٧	قصة الأرقام السرية
١٨ — ٢٩	انتهت لعبة الحساب السري
٣٢ — ٣٣	أعيدوا أموالنا
٣٣ — ٣٦	الذين ضلوا الطريق
٣٦ — ٤٠	لصوص القصور المصادرة

سنوات الامتيازات

٤٢ — ٤٣	المال لمن لا يستحق
٤٤ — ٤٩	كفاية دلع أيها السادة
٤٩ — ٥٢	البعض أكثر حظا

أعيدوا نظام الأحزاب

٥٤ — ٥٦	الأغلبية الصامتة
٥٦ — ٦٢	لا .. للحزب الواحد

٦٨ — ٦٢	ارهاب . استبداد . ديكتاتورية
٧١ — ٦٨	حرب الحرب . أو الدرس الذى لا ينسى
٧٣ — ٧١	الحزب الواحد
٧٥ — ٧٣	مظاهرات هنا وهناك

عودة الى حجمنا الطبيعى

٨٩ — ٧٧	الأشقاء أصبحوا أعداء
٩٩ — ٨٩	أحدهم يكرر نفس الأخطاء

وآه .. من أهل الثقة

١٠٨ — ١٠٢	دبلوماسية للارهاب والتخريب
١١٣ — ١٠٨	السياسة فن وعلم وذوق
١١٦ — ١١٣	انتشر الجهل فى كل مكان

سنوات الارهاب

١٣١ — ١١٨	أهل الجهل بطشوا بأهل الفكر
-----------	----------------------------

سنوات الوهم

١٣٨ — ١٣٤	ما أحلاها عيشة الفلاح
١٤٠ — ١٣٨	أين التمثال
١٤٢ — ١٤٠	حتى لا نكون مثل جاك

سنوات التزييف

١٤٦ — ١٤٤	احتفال حقيقى واحتفالات زائفة
-----------	------------------------------

١٤٦ — ١٤٨

وهذا هو البطل الحقيقى

١٤٨ — ١٥٠

وهذه جريمة بطل

سنوات الخوف

١٥٣ — ١٥٤

تحرروا من الخوف

١٥٤ — ١٥٦

سقطت ديكتاتورية الراى الواحد

١٥٧ — ١٦٠

حرية الشعب فى الاختيار

سنوات الهبش

١٦٤ — ١٦٦

الموظفون العباقرة

١٦٦ — ١٧٠

كبار لصوص الدولة

سنوات الهوان

١٧٢ — ١٨٠

حملة القميص الواحد

١٨٠ — ١٨٩

صحافتنا تدهورت ..

سنوات العار

١٩٣ — ٢٠٠

عار الهزيمة

٢٠١ — ٢١٢

عار التهجير

سنوات الحراسة

٢١٤ — ٢٢٠

الاشتراكية التى نبعث من واقعنا

٢٢٠ — ٢٢٢

عمارة وسط القاهرة ثمنها ١٤٠٠ جنيه

٢٢٣ — ٢٢٧

قضائح العم الكبير

٢٢٨ — ٢٣٦

عالم الحراسات

٢٣٦ — ٢٤٢

الذين استولوا على شقق الحراسة

سنوات الهروب

٢٤٤ — ٢٥٣

الذين هربوا

٢٥٤ — ٢٦٤

والذين عادوا

كتب تحت الطبع للمؤلف :

الجزء الثانى من سنوات الهوان

سماسرة السلاح

٢٥ سنة حرب !

٥٠ ألف مليون جنيه خراب !

● ● أخطر وأدق كتاب .. عن سنوات الحرب المريرة
التي خاضتها مصر ، منذ سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٧٥ .

وفيه يقدم المؤلف صورة كاملة ومزعجة ، فى نفس
الوقت ، لما تحمله الشعب المصرى من أجل قضايا آمن
ببعضها ، ولم يؤمن ببعضها الآخر !

لقد تحمل الشعب المصرى أكثر مما تحمله غيره فى سبيل
تحقيق احلام وارهام لم تتحقق ابدا !

رقم الايداع بدار الكتب ٣٤٧٣ سنة ١٩٧٥

طبع بمؤسسة روز اليوسف



هذا الكتاب

حفلت تجربة السنوات الماضية ، بإنجازات مضيئة ومشرقة
كانت ولا تزال ، لها انعكاساتها الواضحة داخليا وعربيا وفي
أنحاء عديدة من دول العالم الثالث .

كذلك ، فقد رافق هذه التجربة الكبيرة - شأن كل
التجارب - سلبيات عديدة ومتنوعة في مجالات مختلفة .

وإذا كنا قد تحدثنا طويلا حول إيجابيات التجربة ، فيجب
لكي تكتمل الصورة أن نعرض أيضا ، بكل الصدق والصراحة
للسلبيات . والهدف أن تكون أبعاد التجربة متكاملة أمامنا
وأمام أجيالنا القادمة . . للاستفادة من الإيجابيات ، وتخطي
السلبيات .

وهذا الكتاب الجريء للمكاتب الصحفي الشاب ابر
نائب رئيس تحرير أخبار اليوم . هو اسهام في الم
الآن حول هذه التجربة . . نطرحه كوجهة نظر يجب
وأن تناقش . . ونحن نرحب دائما بوجهات النظر
وصولا إلى الحقيقة .

Bibliotheca Alexandrina



0231434

مكتبة الإسكندرية
ALEXANDRIA